وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

العنـــوان

دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

–دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالبتان:

أميرة سكوتي.

نرجس بوسعياد.

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

العايب سهام	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذة بري أم الخير	أستاذة مساعدة (أ)	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
حاجي فهيمة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

العنـــوان

دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

–دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالبتان:

أميرة سكوتي.

نرجس بوسعياد.

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

العايب سهام	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذة بري أم الخير	أستاذة مساعدة (أ)	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
حاجي فهيمة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، شيء جميل أن يسعى الإنسان للنجاح فيحصل عليه ولكن الشيء الأجمل أن يتذكر من كان السبب في هذا النجاح

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى الذي يخفق له قلبي باستمرار ونور صبري محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من علمني الصبر والثبات ودفعني إلى دروب العلم والمعرفة وكان مصدر عزيمتي وقوتي رمزا للتضحية والعطاء (أبي الغالي)

إلى من تألمت قبل ألمنا وفرحت قبل فرحنا، إلى من أيقظت ليلها لراحتنا وسهرت على سعادتنا وكانت بمثابة المشعل الذي يترقب خطواتنا وحلمت دوما أن نكون في أعلى المراتب.

إليك أنحني إرضاء وأقول شكرا لك "أمي العزيزة"

وفي نفس الوقت أهدي هذا العمل إلى الذين أعتبرهم نعمة من الله عز وجل أخواتي مريم،زينب، أسماء، وأخي العزيز بلال.

كما نهدي هذا العمل إلى أصدقائنا الكريمين والأساتذة الذين صادفتهم طيلة مشوارنا الدراسي من الطور الابتدائي إلى الجامعي،

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

ولو بكلمة طيبة أو بابتسامة صادقة.

أميـــــرة

شكر وتقدير

الحمد لله نستعينه ونشكره ونهتدي به، الذي يسر لنا أمرنا وهون علينا الصعب حتى تم إنهاء هذا العمل فالحمد لله حمدا يليق بكماله ثناء يليق بعظمته وأصلي وأسلم على خير خلفه محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

نتوجه بجزيل شكرنا وامتناننا إلى الأستاذة المشرفة

بري أم الخير

جزاها الله خيرا على ما قدمته لنا من تعليمات وتوجيهات ساهمت في إثراء موضوع دراستنا كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل يد كريمة أمدتنا بالعون وجميع من ساهم من قريب أو من بعيد ولو كان بحرف واحد لرفع معنوياتنا ولم يبخل علينا بالنصيحة والتوجيه وكل من أعاننا ولو بكلمة طيبة.

وإلا محل الكتابة والطباعة عنتر + وداد

كما نتقدم بالشكر لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذي غذوا أذهاننا وأناروا عقولنا.

فهرس المحتويات

محتويات الصفحة	الصفحة
شكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ
الجانب النظري للدراسة	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات	
تمهيد	08
المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات	09
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة	09
المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الشركات	17
المطلب الثالث: أبعاد حوكمة الشركات	21
المبحث الثاني: أساسيات تطبيق حوكمة الشركات	24
المطلب الأول: الاليات الداخلية	24
المطلب الثاني: الأليات الخارجية	26
المطلب الثالث: أطراف حوكمة الشركات ومحدداتها	27
المبحث الثالث: ممارسة بعض الدول لحوكمة الشركات	31
المطلب الأول: تجارب بعض الدول الأجنبية	31
المطلب الثاني: تجارب بعض الدول العربية	33
المطلب الثالث: تجربة الجزائر	35
خلاصة	40

الفصل الثاني: إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	
تمهيد	42
المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية	43
المطلب الأول: مفهوم المعلومات	43
المطلب الثاني: مفهوم المعلومات المحاسبية	48
المطلب الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقيودها	51
المطلب الرابع: تصنيف المعلومات المحاسبية ومستخدميها	56
المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومات المحاسبية	59
المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية	59
المطلب الثاني: معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	61
المطلب الثالث: مقاييس جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة	63
المبحث الثالث: أهمية حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	66
المطلب الأول: دور مجلس الإدارة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	66
المطلب الثاني: دور لجنة المراجعة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	67
المطلب الثالث: دور المراجعة الداخلية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	68
المطلب الرابع: دور المراجعة الخارجية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	71
خلاصة	75
الجانب التطبيقي للدراسة	
الفصل الثالث: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية	
تمهيد	77
المبحث الأول: تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية	78
المطلب الأول: التعريف بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	78
المطلب الثاني: تكوين رأس مال شركة أليانس للتأمينات الجزائرية	81
المبحث الثاني: واقع حوكمة الشركات في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية	83
المطلب الأول: مدى التزام شركة أليانس بمبادئ حوكمة الشركات	83

المطلب الثاني: أليات حوكمة الشركات في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية	86
المطلب الثالث: الأطراف الرئيسية في عملية الحوكمة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية	89
المبحث الثالث: إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية	93
المطلب الأول: مصادر المعلومات المحاسبية ومستخدموها في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية	93
المطلب الثاني: تقييم خصائص جودة المعلومات المحاسبية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	95
المطلب الثالث: تقييم مدى جودة المعلومات المحاسبية المنشورة من طرف شركة أليانس للتأمينات في ظل حوكمة الشركات	97
خلاصة	99
الخاتمة	101
قائمة المراجع	104
الملاحق	112
الملخص	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	الفرق بين البيانات والمعلومات.	47
(3-1)	الفئات المساهمة في شركة أليانس قبل دخولها بورصة الجزائر.	81
(3-2)	الفئات المساهمة في شركة أليانس للتأمينات بعد دخولها البورصة.	82
(3-3)	جدول تقييم مدى التزام شركة أليانس لمبادئ الحوكمة.	86
(3-4)	أعضاء مجلس إدارة شركة أليانس للتأمينات.	90

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	خصائص حوكمة الشركات	12
(2-1)	ركائز حوكمة الشركات	13
(3-1)	أهمية حوكمة الشركات	15
(4-1)	الاستفادة من عمليات حوكمة الشركات	17
(5-1)	مبادئ حوكمة الشركات	20
(6-1)	أطراف حوكمة الشركات	28
(7-1)	محددات حوكمة الشركات	30
(8-1)	مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر	39
(1-2)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	54
(2-2)	معايير جودة المعلومات المحاسبية	63
(3-2)	دور المراجعة الداخلية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	71
(1-3)	الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	80

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية 2019.
02	القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية 2020.
03	التقرير السنوي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية 2019.
04	التقرير السنوي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية 2021.

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات

الاختصارات	الدلالة باللغة الفرنسية	الدلالة باللغة العربية
NYSE	New York Stock exchange	بورصة نيويورك
NASD	National Association of Securities Delars.	الرابطة الوطنية لتجار الأوراق المالية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
SEC	Securities And Exchange Commission	هيئة الأوراق المالية
(X Y)	/	الإسم واللقب نظرا لسرية المعلومات

مقدمـــــــة

تتعاظم أهمية حوكمة الشركات خاصة في الاعمال في الوقت الراهن، لما تعود به من نفع على الشركات وقد برزت أهميتها بعد حدوث العديد من الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق أسيا، وروسيا، وامريكا اللاتينية في عقد التسعينات من القرن العشرين وهذا راجع لعدم الامتثال الى المبادئ المحاسبية وغياب الإفصاح والشفافية وعدم اظهار المعلومات والبيانات التي تعكس الواقع المالي الحقيقي لهذه الشركات، وقد تعكس ذلك في مجموعة من الأثار السلبية أهمها فقدان الثقة للمعلومة المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية وبالتالي فقدان أهم عنصر يميزها الا وهو جودتها، وهذا الأمر الذي أدى الى تفعيل حوكمة الشركات حيث أصبحت من الركائز الأساسية التي يجب ان تقوم عليها جميع الشركات نتيجة أثرها في تحقيق جودة المعلومات المتاحة للمستخدمين.

نظرا للأهمية التي تلعبها جودة المعلومات المحاسبية بغية إعداد التقارير المالية والقوائم المالية وما تتضمنه هذه الجودة من جوانب تطبيقية وفنية ومدى فهمها وإدراكها من قبل مستخدميها، واتخاذ القرارات التي تمكنها من المحافظة على بقائها واستمراريتها حيث أن تطوير المعلومات المحاسبية لا يتم إلا من خلال إخضاعها لمعايير وخصائص توفر الجودة المطلوبة فيها وتقدمها بشكل متطور وسهل للفهم، وهذا من خلال استخدام أليات كالمراجعة الداخلية والخارجية ومجلس الإدارة والالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وهي من الأمور التي يهتم بها مختلف الأطراف التي لها علاقة بالشركة.

1/ إشكالية الدراسة: مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية؟

2/ الأسئلة الفرعية:

انطلاقا من الإشكالية يمكن تحليلها الى مجموعة من التساؤلات الفرعية الاتية:

- هل تساهم أليات حوكمة الشركات في تحقيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية؟
- هل تساهم أليات حوكمة الشركات في تحقيق مقاييس جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية؟

3/ الفرضيات: من خلال التساؤلات الفرعية يمكن وضع الفرضيات التالية:

الفرضية 1: تساهم أليات حوكمة الشركات في تحقيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

الفرضية 2: تساهم أليات حوكمة الشركات في تحقيق مقاييس جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

4/أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من المتغيرات التي يتطرق لها، أي من خلال إثبات دور حوكمة الشركات في تطور الممارسات المحاسبية وكذا عملية المراجعة من أجل إنتاج معلومات ذات جودة عالية، وتأتي أيضا أهمية البحث من خلال وجود محددات وعوامل تتضمن تأثير الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية، مما يسمح بالاهتمام التطوير الجيد وتجنب الأثار السلبية لعدم الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة الذي ينعكس على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

5/ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مبادئ حوكمة الشركات.
- التعرف على المفاهيم والخصائص التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية.
- إبراز الدور الفعال للحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات.

6/ أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

أسباب موضوعية:

- الدور الإيجابي الذي تلعبه حوكمة الشركات في بيئة الاعمال المتمثل في دعم القدرات التنافسية.
- تزايد حالات الغش والتلاعب في المعلومات المحاسبية.
- زيادة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لاستخدامها أساس في اتخاد القرار.

أسباب ذاتية:

- الاهتمام الشخصي بموضوع الحوكمة.
- يدخل البحث ضمن تخصصنا الدراسي.

7/ منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث والاجابة على الإشكالية، واختبار الفرضيات اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال تقديم الإطار النظري لكل متغيري حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية، أما في الجانب التطبيقي فقمنا بزيارات ميدانية إلى مكان التربص وإجراء مقابلات مع مسؤولي شركة أليانس للتأمينات الجزائرية من أجل الوقوف على ما هو دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالإضافة الى دراسة القوائم المالية والتقارير السنوية الخاصة بها لفترة (2018-2021).

8/ حدود الدراسة:

أ. **الحدود المكانية:** قمنا بدراسة ميدانية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، ولصعوبة الوصول إلى هذه الأخيرة تم التوجه إلى وكالة جيجل للتأمينات الجزائرية.

ب. **الحدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية لدراستنا في الفترة الممتدة بين مارس وماي 2022 بالإضافة الى الاطلاع على القوائم المالية والتقرير السنوي للشركة المنشورة خلال فترة (2018-2021).

ج. **الحدود الموضوعية:** تم التركيز في هذه الدراسة على دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

9/ الدراسات السابقة: لقد تم الاطلاع على العديد من الدراسات التي لها علاقة بموضوع بحثنا:

1- زلاسي رياض" **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**" دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال سنة2009-2010 مذكرة ماجيستر (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر2012 ، وهدفت هذه الدراسة إلى عرض الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والاستفادة منها في تطوير جودة المعلومات المحاسبية، والتعرف على انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية والتي تم تحقيقها في ظل حوكمة الشركات على جميع الأطراف الطالبة لهته المعلومات، التعرف على واقع الحوكمة بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية ومدى التزامها لمبادئها، التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة المؤسسات وكيفية الاستفادة منها في الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة ومصداقية عالية وذلك بغرض إعادة الثقة فيها .

وتوصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج منها:

- شركة أليانس تسعى لتطبيق والالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وهذا لإضفاء المصداقية والشفافية لدى الأطراف ذات العلاقات مع الشركة ورعاية مصالحهم.
- نتيجة التزام شركة أليانس بمبادئ الحوكمة كان هناك أثر على مصداقية نشاط الشركة والحفاظ على حقوق جميع الأطراف المهتمة بها.

- ان الشركة تقوم بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية من خلال عدة قنوات، حيث تقوم الشركة بنشر قوائمها المالية والتقارير السنوية والنصف سنوية وتقرير محافظ الحسابات وكذلك الجمعية العامة العادية.
- تكمن أهمية حوكمة الشركات في زيادة مصداقية ورفع الثقة في مخرجات النظام المحاسبي، خاصة في ظل تبني الجزائر نظام محاسبي مالي الذي يهدف إلى زيادة جودة وشفافية المعلومات المحاسبية والمالية وتطوير الإفصاح المحاسبي من أجل حماية المستثمرين والمقرضين.

2- العابدي دلال: "**حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**" دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية" خلال سنة 2015-2016 ، أطروحة دكتورة (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، وهدفت هذه الدراسة إلى القاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات وأسباب ودوافع انتشار هذا المفهوم في السنوات الأخيرة، إبراز أثر الإصلاح المحاسبي المالي على المعلومة المحاسبية باعتبارها أساس إعداد القوائم المالية، تحديد أليات حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية وذلك بغرض إعادة الثقة بها، التعرف على واقع حوكمة الشركات بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية ومدى التزامها بمبادئ حوكمة الشركات وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- تلعب حوكمة الشركات دورا كبيرا في إدارة الازمات، فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة وإدارة المؤسسات في استغلالها لمواردها ودراستها للمخاطر، وهو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق المؤسسة لأهدافها بالدرجة الأولى وأهداف الأطراف ذات العلاقة بها.
- ان تطبيق النظام المحاسبي المالي يرفع من درجة الثقة في المعلومة ويسهل لمستخدميها من معرفة الحالة العامة للشركة بطريقة سهلة وسريعة.
- تحقق حوكمة الشركات أكبر قدر من المصداقية والجودة في المعلومات المحاسبية من خلال ما تقدمه ألياتها الداخلية والخارجية من خدمات.
- يعد الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة، يؤثر كل منهما في الاخر ويتأثر به.

3- محمد لمين علون مجلة بعنوان "**مساهمة اليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**"، مجلة نور لدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، المجلد5، العدد8، جوان 2019، هدفت هذه الدراسة الى التعريف بأليات تطبيق حوكمة الشركات ومدى مساهمتها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية لتوضيح ذلك تم استخدام أداة الاستبيان، وقد لخصت الدراسة الى نتائج من أهمها:

- ان هناك علاقة ارتباط موجبة بين تطبيق أليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

- ان أليات الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية يمثلان أحد الركائز للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الشركات المختلفة.
- التطبيق السليم لأليات حوكمة الشركات يضمنه مجموعة من الأطراف ذات العلاقة بتطبيق حوكمة الشركات ولكل دوره ومسؤولياته في ممارسة الدارة والرقابة ومن تم رفع الأداء.
- تتطلب الحوكمة تحقيق قدر كبير من الشفافية في العمليات من ناحية التدقيق والمحاسبة لمختلف الأنشطة التشغيلية لتجنب الفساد.

4- عبد الرزاق حسن الشيخ "**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السوق**"، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة ماجيستر، (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين ،2012، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القواعد والمبادئ الخاصة بحوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، والتعرف على انعكاسات هذه الأخيرة في ظل تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم لزيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في هذه المعلومات.

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- تطبيق مبادئ الحوكمة يقلل من أثر عامل المعلومات المضللة على سعر السهم اذ أن تطبيق الحوكمة سيضمن الإفصاح، ونشر المعلومات للجميع وعدم احتكارها يحافظ على استقرار سعر السهم.
- تعمل الهيئات الإشرافية والرقابية على اتباع أسلوب مهني لتنفيذ متطلبات الحوكمة وذلك من حيث ضرورة وتوفر مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية المنشورة.
- ضرورة قيام الشركات برفع مستوى الحوكمة لما لها من أثر كبير في الحد من درجة المخاطر في السوق المالي وتخفيف الأثر السلبي لحالة عدم الاستقرار الاقتصادي والتي تحد من رغبة المستثمر في الاستثمار.
- تطبيق نظم مالية ومحاسبية سليمة يساهم في ضبط جودة المعلومات المحاسبية.

10/ أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

وما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة هو أن دراستنا تم إثبات مدى تحقيق أليات حوكمة الشركات لخصائص ومقاييس جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية لفترة (2018-2021).

11/ هيكل الدراسة:

تقسم الدراسة التي نحن بصدد معالجتها الى ثلاثة فصول:

مقدمة: تم فيها طرح إشكالية البحث.

الفصل الأول: بعنوان "**الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات**"، وقسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث حيث تناولنا في **المبحث الأول:** ماهية حوكمة الشركات، وفي **المبحث الثاني:** أساسيات تطبيق حوكمة الشركات، أما **المبحث الثالث:** ممارسة بعض الدول لحوكمة الشركات.

اما الفصل الثاني: بعنوان "**إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**"، وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تناولنا **في المبحث الأول:** ماهية المعلومات المحاسبية، وفي **المبحث الثاني:** ماهية جودة المعلومات المحاسبية، أما **المبحث الثالث:** أهمية حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

اما الفصل الثالث: بعنوان "**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية**"، الذي تضمن الدراسة الميدانية والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث أيضا، في **المبحث الأول:** تناولنا تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، واما في **المبحث الثاني:** فقد استعرضنا واقع حوكمة الشركات في شركة أليانس، وفي **المبحث الثالث:** تناولنا فيه إسهامات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

أما الخاتمة: تم فيها التوصل إلى نتائج الدراسة ونتائج اختيار الفرضيات واقتراح بعض التوصيات أفاق للبحث.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

تمهيد

زاد الاهتمام بحوكمة الشركات في الكثير من الاقتصاديات خلال العقود القليلة الماضية وخاصة عقب الانهيارات الاقتصادية والازمات المالية التي شاهدتها العديد من الشركات، كأزمة شركة انرون والتي تعمل في مجال التسويق والكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الامريكية عام 2001، وكذلك ازمة الشركة الامريكية للاتصال عام 2002، لهذا أدى ذلك لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات في اقتصاديات الدول النامية أكثر أهمية وضرورة تصف بها هاته الاقتصاديات من سوء الإدارة وانتشار الفساد بشكل كبير فيها.

ولتوضيح الموضوع بشكل أوضح سنقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: أساسيات تطبيق حوكمة الشركات.

المبحث الثالث: ممارسة بعض الدول لحوكمة الشركات.

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات الإدارة الفعالة لحماية أصحاب المصالح في الشركات وخاصة بعد الانهيارات المالية والتقلبات في لأسواق المالية في العديد من البلدان الذي أدى الى انعدام الثقة والشفافية بين هذه الأطراف حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الحوكمة ومبادئ حوكمة الشركات وغيرها من العناصر وذلك كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة

إن مفهوم حوكمة الشركات ظهر حديثا جراء الالتزامات المالية التي حدثت نهاية القرن الماضي لبعض الشركات العالمية من خلال الاختلالات الإدارية والمالية، وسنحول في هذا المطلب التعرف على تطور مفهوم الحوكمة وخصائصها ومرتكزاتها.

الفرع الأول: تعريف الحوكمة

قبل التطرق إلى التعريف اللغوي نشير إلى لفظ الحوكمة أنها كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة الإغريقية وممارسة في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب، ورعاية وحمايته للأمانات والبضائع التي عهدته وإيصالها لأصحابها، ودفاعه عنها ضد القراصنة وضد الأخطار التي تتعرض لها أثناء الإبحار فاذا ما وصل بها إلى ميناء الوصول، ثم عاد كما انه لا توجد ترجمة عربية تنطبق تماما على مصطلح (الحوكمة) كما جاء بمعناه باللغة الإنكليزية (Gouvernance)، مما دفع بعض الدول مثل المانيا وفرنسا إلى استخدام نفس المصطلح الإنجليزي وبنفس الحروف مع التغيير في طريقة لفظها و نطقها [1]، إلا انه في سنة 2003 أن الترجمة العربية (حوكمة) للمصطلح الإنجليزي ترجمة صحيحة مبنى ومعنى فهمي أولا جاءت وفق الصياغة العربية لمحفظتها على الجدر والوزن وهي ثانيا تؤدي إلى المعنى المقصود بالمصطلح الإنجليزي وهو تدعيم مراقبة نشاط الشركة ومتابعة أداء القائمين عليها و اعتماد هذا المصطلح بصورة تلك من شانه أن يضيف جديدا إلى الثورة المصطلحية للغة العربية في العصر الحديث.[2]

أولا: التعريف اللغوي

الحوكمة لغة لفظ غير قياسي، حيث اختزلت في ثناياها عدة مفاهيم تتمثل أساسا:[3]

---

[1] رياض زلاسي، " **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**"، مذكرة ماجيستر (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص3.

[2] نفس المرجع، ص3.

[3] عبد المجيد الصلاحين، **الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية**، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا،2001، ص4.

- **المنع:** فيقال حكمت فلانا، أي منعته ومنها حكمة الدابة وهو ما يوضع على فم الدابة لمنعها من التهام مالا يريد لها راكبها ان تلتهمه.
- **القضاء:** حيث يطلق الحكم ويراد به القضاء.
- **الحكمة:** وهو وضع الشيء المناسب في المكان المناسب
- **الحكم:** والحكم من نصه القاضي للحكم بين الناس ومحأوله الإصلاح بينهم، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: «وَإِنۡ خِفۡتُمۡ شِقَاقَ بَيۡنِهِمَا فَٱبۡعَثُواْ حَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهِۦ وَحَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصۡلَٰحٗا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيۡنَهُمَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرٗا ٣٥ » سورة النساء[الآية 35].

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

تعددت تعريفات حوكمة الشركات بتعدد المفكرين والباحثين وكذا المنظمات الدولية والمهنية ويمكن ذكر مجموعة من التعاريف كما يلي:

عرفت على أنها:" مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، أو حملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (مثل حملة السندات، العمال الدائنين المواطنين) من ناحية أخرى".[1]

عرفت أيضا "بانها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح فيها وذلك من خلال الإجراءات والهياكل التي تستخدم الإدارة شؤون الشركة وتوجيه اعمالها من اجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل مع المراعاة مصالح الأطراف المختلفة".[2]

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية بانها "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين".[3]

كما عرفتها أيضا منظمة التعاون الدولي بانها "ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة الشركات، ويحدد من خلاله الحقوق ومسؤوليات بين مختلف الأفراد مثل مجلس الإدارة، والمدريين التنفيذيين، والمساهمين وغيرهم من أصحاب العلاقة بالشركة، كما انه يحدد قواعد وإجراء اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة وكذلك يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها، وأليات الرقابة على الأداء".[4]

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس والمديرين التنفيذين**، دار الجامعة، مصر،2008، ص15.

[2] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **حوكمة الشركات**، ط1، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر،2020، ص8.

[3] إبراهيم جابر السيد احمد، عصام محمود حسن هنطش، **الإدارة الراشيدة والحوكمة**، ط1، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، الجزائر،2019، ص37.

[4] ناصر عبد الحميد، **حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة**، ط1، د د ن، مصر،2014، ص15.

وبالتالي يمكننا أن نستنتج من التعريفات السابقة إن حوكمة الشركات هي نظام معني بإنشاء التطبيقات والتنظيمات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة، وتتضمن العديد من العناصر والمبادئ والإجراءات التي تعمل معا لتوزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف المشاركة في المنظمة، ووضع القواعد والإجراءات المتعلقة بشؤون المنظمة بطريقة تحافظ على حقوق المساهمين وحملة السندات وموظفي الشركة وأصحاب المصلحة وغيرهم.

الفرع الثاني: خصائص ومرتكزات الحوكمة

أولا: خصائص حوكمة الشركات

نستخلص اهم الخصائص التي تتميز بها حوكمة الشركات والمتمثلة في:[1]

1-الانضباط : من خلال توريد بيانات واضحة للجمهور، ووجود حافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق سعر عادل للسهم والتقدير السليم لحقوق الملكية بالإضافة إلى استخدام الديون في مشروعات هادفة و إقرار نتيجة الحوكمة في التقدير السنوي تتحقق بتقديم صورة واضحة وحقيقية.

2-الإفصاح والشفافية: يتم ذلك من خلال الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة بنشر التقرير السنوي في موعده نشر التقارير المالية السنوية البيئية في الوقت المناسب، الإفصاح العادل عن النتائج السنوية تطبيق معايير محاسبية والمراجعة، توفير إمكانية وصول المستثمرة إلى الإدارة العليا وتحديث المعلومات على شبكة الأنترنت وتلاقي التأثيرات غير الضرورية نتيجة للضغوطات.

3-الاستقلالية: ويتحقق ذلك من خلال المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة العليا وجود رئيس مجلس الإدارة منسق عن الإدارة، وجود لجنة لتحديد المرتبات والمكافآت يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل، تدعيم وجود مراجعين مستقلين، بمعنى إمكانية تقييم وتقدير أعمال الإدارة.

4-المساءلة: الإدارة التنفيذية ويتحقق ذلك من خلال ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن مصالح الشخصية، التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدود مسؤوليتهم، التحقيق الفوري في حالة إساءة الإدارة العليا ووضع آليات تسمح بمعاقبة الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة في حالة تجاوز مسؤوليتهم وسلطاتهم.

كما تستدعي الحوكمة الجيدة إلى خصائص أخرى هي:[2]

[1] دلال العابدي، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2016، ص ص17-18.

[2] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم –المبادئ–تطبيقات الحوكمة في المصاريف)**، الدار الجامعية، د ب ن،2005، ص23.

- **المسؤولية:** وتكون المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.
- **العدالة:** يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة.
- **المسؤولية الاجتماعية:** النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

الشكل رقم (1-1): خصائص حوكمة الشركات

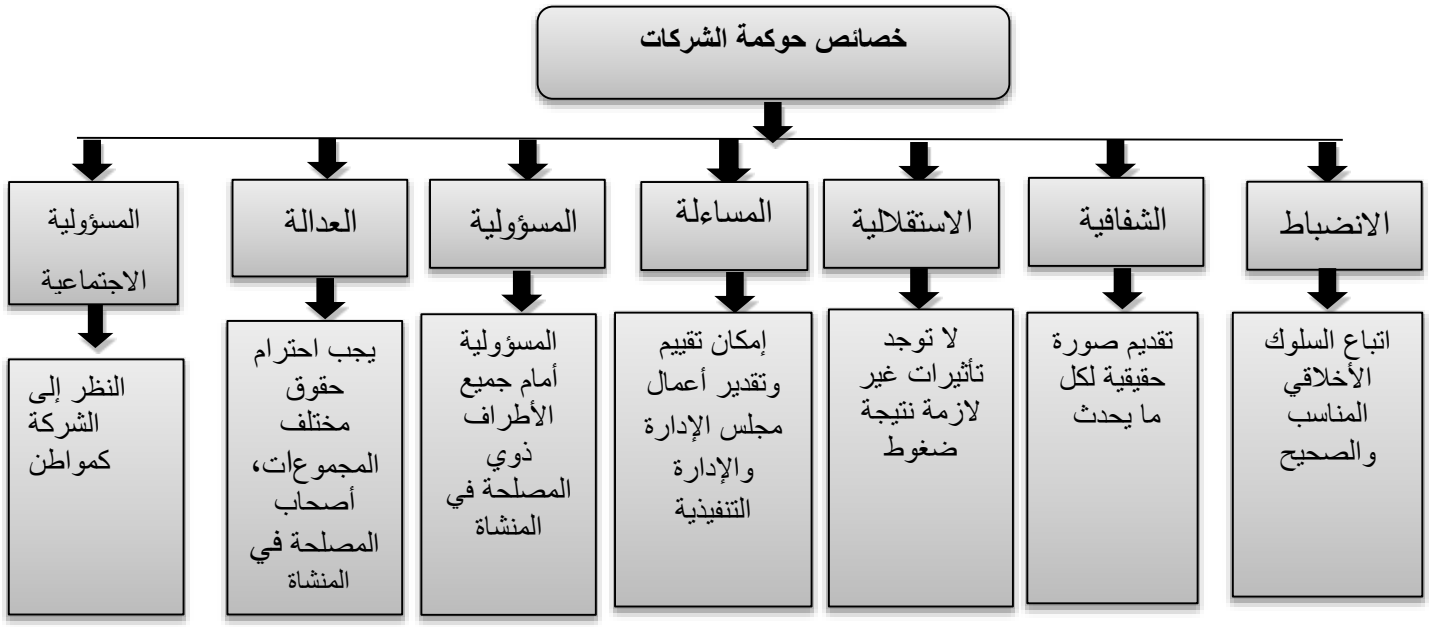

المصدر: طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم –المبادئ التجارب)**، تطبيق الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، د ب ن،2005، ص23.

ثانيا: مرتكزات حوكمة الشركات

ترتكز حوكمة الشركات على ثلاثة ركائز أساسية كما يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-2): ركائز حوكمة الشركات

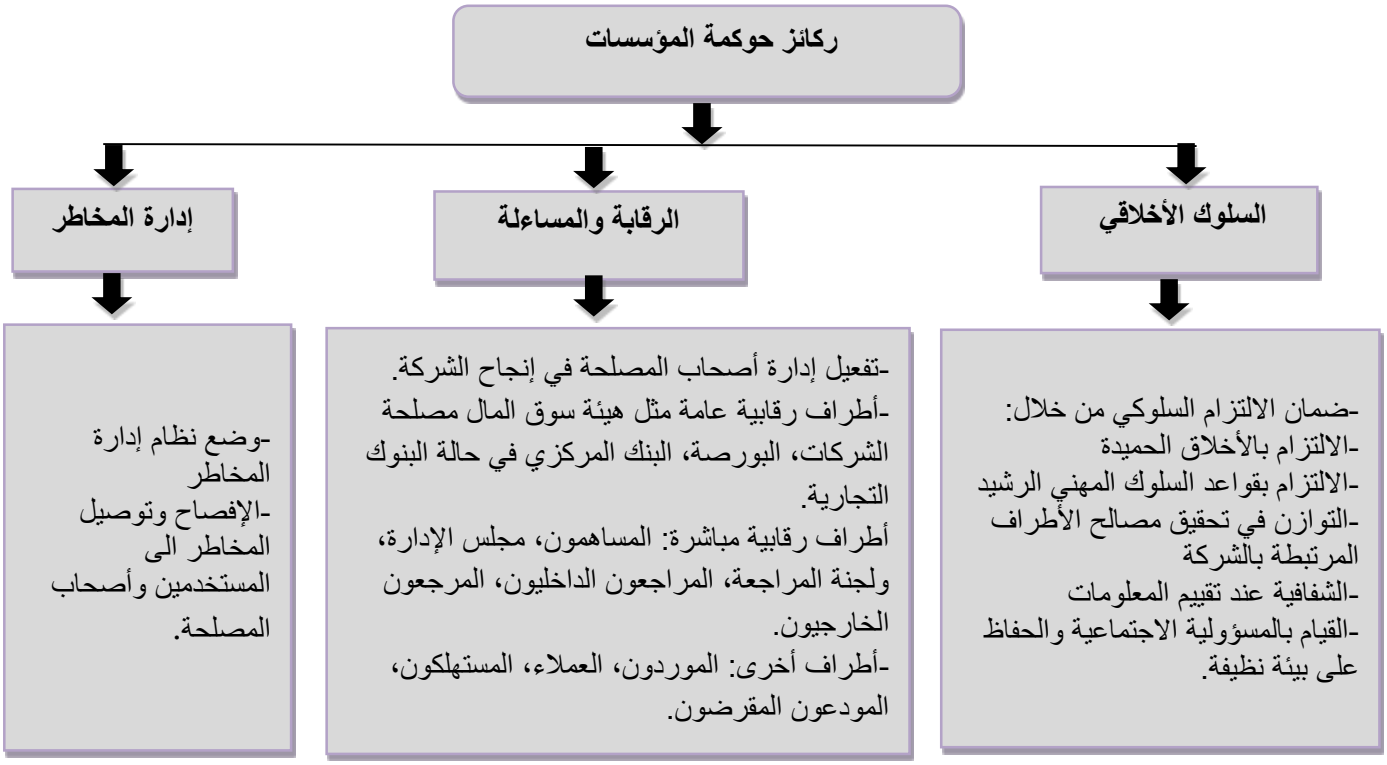

المصدر: طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص47.

تساهم الركائز الأساسية في التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات كما يلي:[1]

-**السلوك الأخلاقي:** وتتعلق بالالتزام بالسلوك والقيم الأخلاقية داخل الشركة، من نزاهة، أمانة مصداقية، إفصاح، عدل وشفافية وذلك للحفاظ على السمعة الاقتصادية للشركة.

-**الرقابة والمساءلة:** وتتعلق بتفعيل دور المساهمين وأصحاب المصالح في حوكمة الشركات، من خلال قيامهم بالرقابة والمساءلة، حيث ان الأطراف الخاضعة للمساءلة المحاسبية أمام المساهمين وأصحاب المصالح تتمثل أساسا في مجلس الإدارة، اللجان التابعة له كلجنة المراجعة، الإدارة العليا، إدارة المراجع الداخلي، المراجع الخارجي.

-**إدارة المخاطر**: لحماية الشركة ومختلف أصحاب المصالح فيها، ولرفع أدائها المالي.

[1] امين راشدي، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2019، ص27.

الفرع الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

سنحاول في هذا المطلب التعرف على أهمية وأهداف حوكمة الشركات:

أولا: أهمية حوكمة الشركات

تكمن أهمية حوكمة الشركات في حقيقة أنها عملية ضرورية لضمان تحقيق أهداف الشركة وتستمد أهميتها من اختصاصاتها بالجوانب التالية:[1]

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى.
- تحقيق ضمان النزاهة والحيطة والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى العاملين فيها.
- تفادي وجود أية أخطاء عمدية أو انحراف، ومنع استمرار ذلك، بواسطة النظم الرقابية المثلى.
- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية وتحقيق فاعلية ربط الانفاق بالإنتاج.
- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، والحد من هروب رؤوس الأموال.
- تخفيض تكاليف الإنتاج والمحافظة على راس المال.

كما يمكن حصر أهمية حوكمة الشركات كذلك في النقاط التالية:[2]

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة والأداء.
- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
- تأكيد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها وحماية أصول الشركة.
- حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح في الشركة.
- تعزيز دور أصحاب المصالح في مراقبة أداء الشركة والتأكيد على الشفافية، كذلك من شانه ان يقي الشركة والعاملين فيها من التلاعب والغش المالي والغنى الفاحش والفساد الإداري والأزمات والإفلاس.

[1] احمد بن محمد الرزين، **حوكمة الشركات المساهمة دراسة فقهية**، ط1، كرسي سابك لدراسة الأسواق المالية الإسلامية، د ب ن،2012، ص ص6-7.

[2] حكيم مصطفى، **أثر حوكمة المؤسسات في كفاءة الأسواق المالية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر،2021 ص71.

ونوضح أهمية الحوكمة في الشكل التالي:

شكل رقم (1-3): شكل توضيحي لأهمية حوكمة الشركات

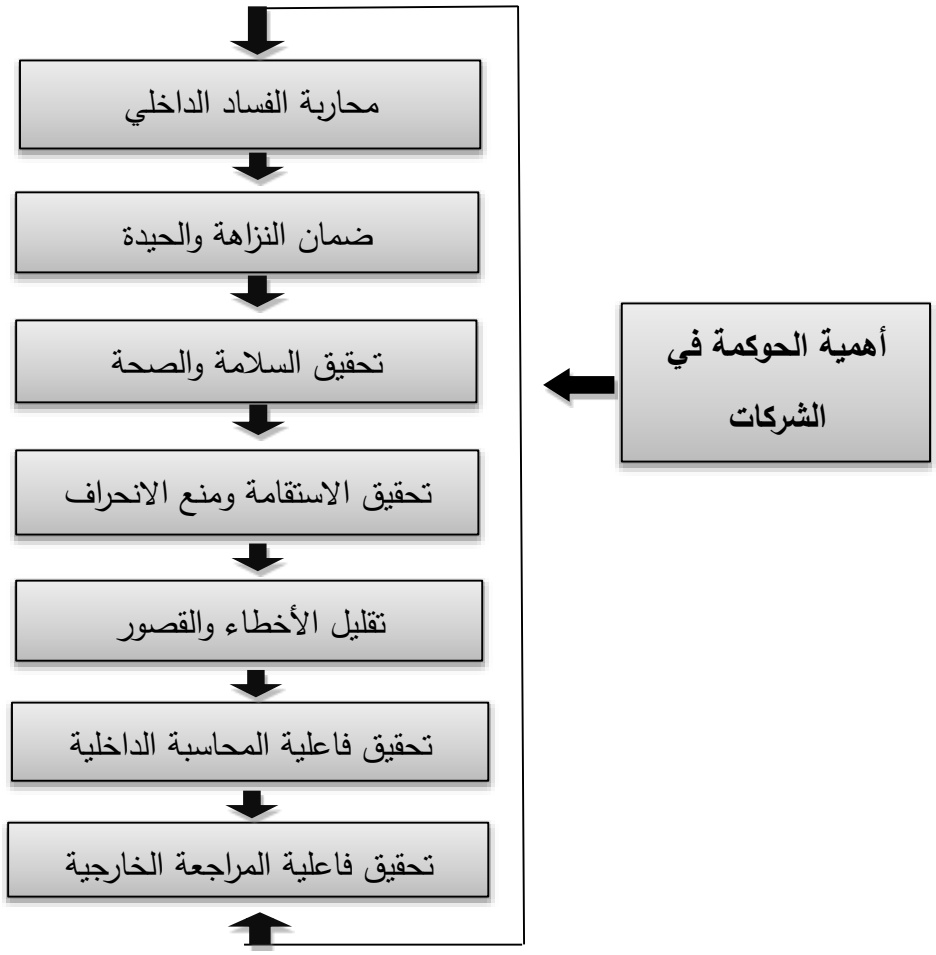

المصدر: محسن أحمد الخيضري، **حوكمة الشركات**، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر،2015، ص58.

ثانيا: أهداف حوكمة الشركات

تساهم حوكمة الشركات في تحقيق مجموعة من الأهداف التي أشار اليه عدد من الباحثين ويمكن تلخيصها كما يلي:[1]

- تحسين أداء الشركات.
- وضع الأنظمة الكفيلة بمعالجة الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ماديا وأدبيا واخلاقيا.
- وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركات وأعضاء مجلس إدارته.
- وضع أنظمة الإدارة الشركة وفقا لهيكل يحدد توزيع مجلس كل الحقوق والمسؤوليات فيما بين مجلس الإدارة والمساهمين.
- وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة لتحقيق أهدافها.

كما تعمل الحوكمة الجيدة على تحقيق أهداف أخرى تتمثل في:[2]

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة الأداء الشركاء بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للشركة.
- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.
- تحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات والمعلومات وبصفة عامة يمكن القول بان حوكمة الشركات تسمح بخلق الثقة في زمن الانهيارات والفضائح المالية، كما تؤدي إلى تعظيم المنافع وزيادة استفادة الشركات من توضيح المسؤوليات والواجبات والمهام الخاصة بالأطراف ذات الصلة والشكل التالي يوضح ذلك.

[1] محمد أحمد كاسب خليفة، **حوكمة الشركات ما بين التمويل والتدقيق الداخلي**، دار الفكر الجامعي، مصر،2020، ص281.

[2] عصام مهدي محمد عابدين، **موسوعة الحوكمة في الشركات والبنوك ودورها في ضبط اعمالها والرقابة عليها**، ج1، بنك مصر، مصر،2020، ص ص46-47.

الشكل رقم (1-4): الاستفادة من عمليات حوكمة الشركات

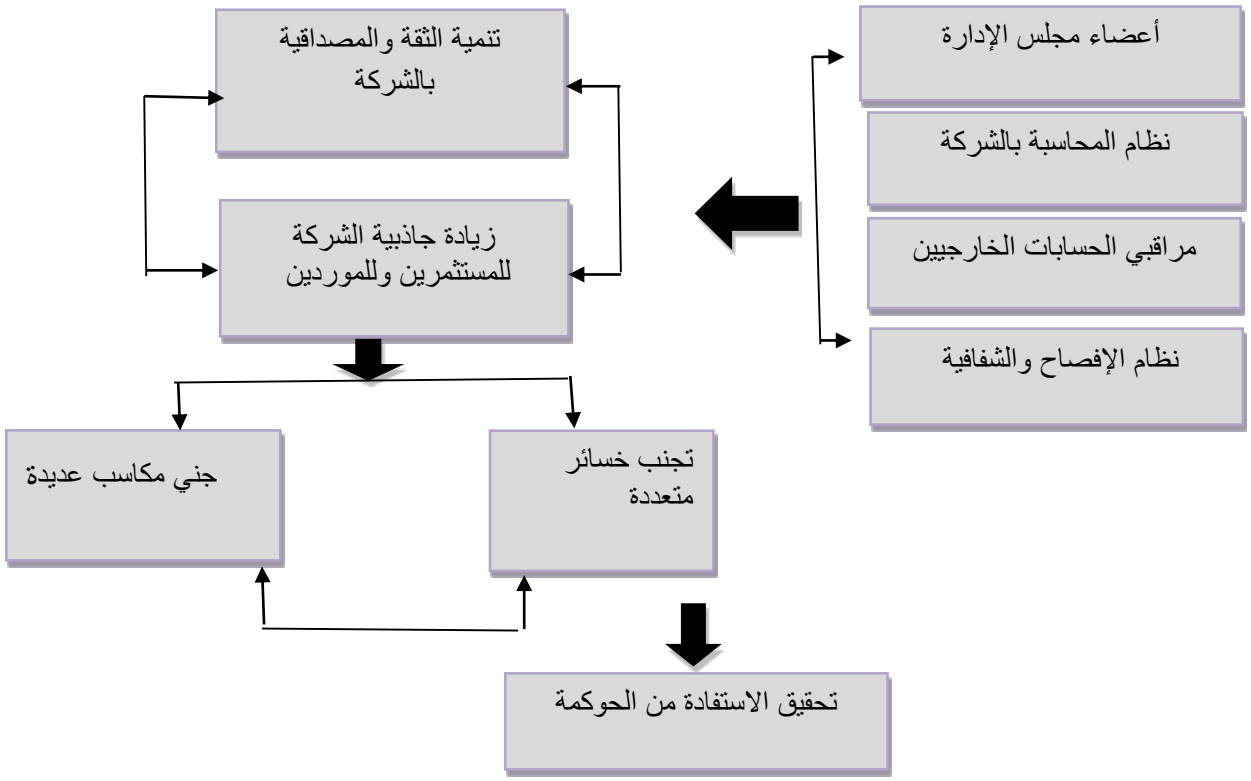

المصدر: هوام جمعة، لعشوري نوال، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات أفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر، يومي6-7 ديسمبر 2010، ص10.

المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الشركات

لتحقيق أهداف الحوكمة لابد من توافر مبادئ وقواعد راسخة تساهم في إقامة نظام سليم يعزز فرص النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي للشركات وذلك حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

الفرع الأول: المبدأ الأول والثاني

أولا: مبدأ ضمان وجود أساس سليم لإطار فعال لحوكمة الشركات:

- حيث ينص هذا المبدأ على ضرورة توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة الشركات من اجل رفع مستوى الشفافية وان يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني ويحدد بدقة مسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة. [1]

[1] كنزة براهمة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات**، مذكرة ماجيستر (غير منشورة)، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2014، ص24.

ثانيا: مبدأ حماية حقوق المساهمين

يجب أن يحمي إطار الحوكمة حقوق المساهمين، وتشمل:[1]

- حق نقل ملكية الأسهم
- حق اختيار أعضاء مجلس الإدارة
- حق التصويت في الجمعيات العمومية
- حق الحصول على القوائم المالية واي المعلومات ذات أهمية في الوقت المناسب
- حق الحصول على عائد من الأرباح ومنح الأسهم.

الفرع الثاني: المبدأ الثالث والرابع

أولا: مبدأ المعاملة العادلة للمساهمين

يضمن إطار حوكمة الشركات معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم، ويتحقق ذلك من خلال مراعاة ما يلي: [2]

- معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي، وعبر توفير حقوق التصويت المتساوية لهم داخل كل فئة، مع إخضاع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلبا على بعض فئات المساهمين لموافقتهم ومراعاة حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من قبل المساهمين المسيطرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مع توفير آليات ووسائل تعويضية فعالة.
- حظر الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية، ويمنع التداول بين الداخليين في الشركة والتداول الشخصي الصوري
- يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات أو الأمور التي لها تأثير على الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى.

[1] بن طاهر حسين، بوطلاعة محمد، **أثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والأدائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي06-07 ماي 2012، ص07.

[2] عبد الرزاق حسن الشيخ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم**، مذكرة ماجيستر(غير منشورة) الجامعة الإسلامية، فلسطين،2012، ص19.

ثانيا: مبدأ دور أصحاب المصالح بالنسبة للمبادئ المنظمة للحوكمة ويتمثل في:

- يعترف إطار حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو نشا نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وان يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة، وفرص العمل، واستدامة الشركة السليمة ماليا. [1]

للوقوف على دور أصحاب المصالح لمساهمتهم في إيجاد طرق مختلفة بتامين تدفق راس المال الخارجي والداخلي إلى الشركات سواء في شكل ائتمان أو حقوق ملكية، وكذلك الدور الفعال بين أصحاب المصالح والشركة لاستمراريتها ماليا وإداريا، ويتم ذلك فيما يلي:[2]

- ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.
- إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم.
- العمل على تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء.
- توفير المعلومات ذات الصلة وبالقدر المناسب لها بأسلوب دوري ومنظم وفي التوقيت المناسب.
- السماح لذوي المصالح، بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة.
- تصميم هيكل فعال كفئ للحماية من الإعسار والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.

الفرع الثالث: المبدأ الخامس والسادس

أولا: مبدأ الإفصاح والشفافية

ويتحقق ذلك من خلال:[3]

- دقة الإفصاح.
- التوقيت الملائم للإفصاح.
- شمولية الإفصاح.
- مراجعة المعلومات المفصح بها.
- توفير قنوات توصيل المعلومات للمستخدمين.

[1] عبد الرزاق حسن الشيخ، مرجع سابق، ص19.

[2] نفس المرجع، ص19.

[3] عبد الرحمان محمد، سليمان رشوان، **تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، العدد 8، ديسمبر 2017، ص ص116-117.

ثانيا: مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن تتيح للحوكمة الخطوط الإرشادية التي تكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة من ناحية ومساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين من جهة أخرى حيث يتولى مجلس الإدارة الى جانب دوره في توجيه استراتيجية الشركة، المسؤولية الرئيسية عن متابعة أداء المديرين وتحقيق عائد مناسب للمساهمين علاوة على منع تعارض المصالح والموازنة بين المتطلبات التنافسية التي تجابها الشركة لكي يتسنى لمجلس الإدارة الاطلاع على مسؤولياته بصورة فعالة يجب أن تتوافر له درجة من الاستقلال عن الإدارة التنفيذية[1].

ومن مسئولية مجلس الإدارة على سبيل المثال لا الحصر:[2]

- يجب أن يتأكد مجلس الإدارة أن جميع أنشطة الشركة تعمل طبقا لمتطلبات القوانين السارية ومصالح أطراف التعامل مع الشركة
- مراقبة المصاريف الرأسمالية لرئيسية وكذلك الاستثمارات الجديدة والاستثمارات التي خرجت منها الشركة أو تلك التي تنوي الخروج منها
- عملية الاختيار والتعيين والمراقبة لأعضاء الإدارة التنفيذيين وكذلك مراجعة تنفيذ برامج الإحلال وخططه.
- مراجعة برامج التعويضات والمكافئات الخاصة بالأعضاء التنفيذيين في المجلس وكذلك التأكد من شفافية أساليب اختيار وترشيح الأعضاء.

الشكل رقم(1-5): مبادئ حوكمة الشركات

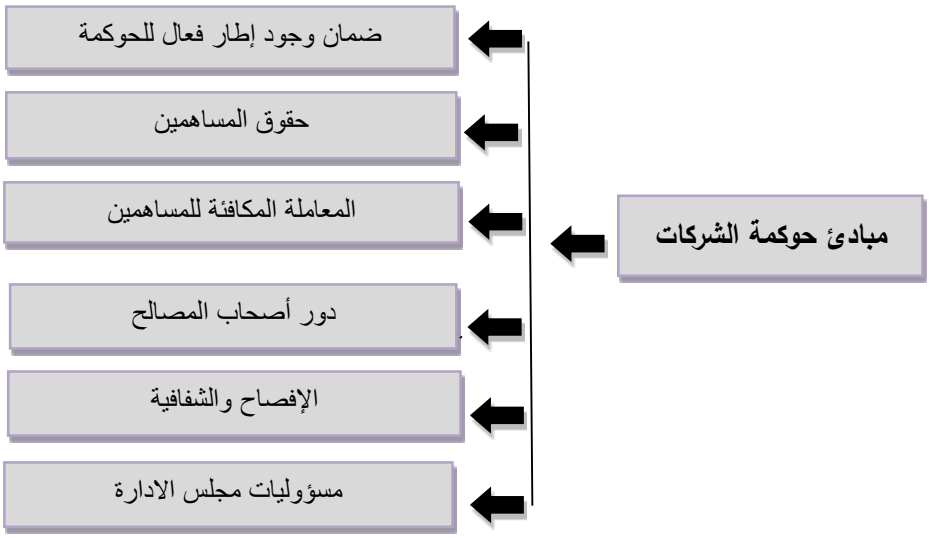

المصدر: خولة فريز النوباني، عبد الله صديقي، **حوكمة المؤسسات المالية**، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، د ب ن،2016، ص21.

[1] اماني بورسلي، تركي الشمري واخرون، **حوكمة الشركات**، مكتبة الافاق، الكويت،2011، ص48.
[2] نفس المرجع، ص48.

المطلب الثالث: أبعاد حوكمة الشركات

تتضمن حوكمة الشركات أبعاد متعددة، وسنحاول في هذا المطلب التعرف عليها وتتمثل فيما يلي:[1]

أولا: المساءلة والرقابة المحاسبية

أشار تقرير لجنة Cadbury الصادر عام 1992م في العنصر الثاني منه، بان يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة وكل منهما دوره في تفعيل تلك المساءلة فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين وعلى المساهمين القيام بدورهم في ابدا رغبتهم في ممارسة مسؤوليتهم كملاك.

كما ان تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادر سنة 1999 أشار في المبدأ الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين، يضاف إلى ذلك ان المعايير التي وضعتها بورصة بنيويورك للأوراق المالية سنة 2003 والخاصة بحوكمة الشركات أشارت إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في القرارات الأساسية للشركة، وفي ضوء ذلك يمكن القول بان المساءلة والرقابة المحاسبية التي تتبناها حوكمة المؤسسات تأخذ اتجاهان:

1- **المساءلة والرقابة الرأسمالية:** من المستويات الإدارية الأعلى إلى المستويات الإدارية الأدنى.
2- **المساءلة والرقابة الأفقية:** وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الشركة الاقتصادية.

ثانيا: الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة

من أجل إعادة الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية لدى كافة الأطراف المهتمة بالشركة، كانت الحاجة إلى تطوير معايير المحاسبة بشكل مستمر يمكن مراجع الحسابات باستمرار حيازة مقياس ملائم لصنف القوائم المالية، كما أن يجب أن يتوافق مع تطوير معايير المحاسبة حتمية تطوير مماثل في معايير المراجعة سواء المعايير المتعارف عليها أو الإرشادات المتخصصة.

ثالثا: دور المراجعة الداخلية

إن للحوكمة والمراجعة الداخلية نفس الأهداف وهي السيطرة على المخاطر وتحقيق أهداف الشركة، وحماية مصالح المساهمين إلا أن دور الحوكمة يتمثل في وضع القيم الأخلاقية الأساسية وتقوم الإدارة بنشر مبادئ الحوكمة وإجراءاتها، بينما تساهم المراجعة الداخلية في تحسين عملية الحوكمة حيث تعمل على نشر القيم الأخلاقية وتقييم مدى الالتزام بهذه القيم وكذا تقييم مدى فعالية أداء إدارة الشركة.

[1] دلال العابدي، مرجع سابق، ص ص114-115.

رابعا: دور المراجع الخارجي

نتيجة لما يقوم به المراجع من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بأبداء رايه الفني الحائد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الشركات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بأعداده ومرفق بالقوائم المالية، فان دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الشركة الاقتصادية، كما انه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلفي في الشركات الاقتصادية.

خامسا: دور لجان المراجعة

إن الاهتمام بحوكمة الشركات هو الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بلجان المراجعة وركزت إصلاحات الحوكمة على أدوار ومسؤوليات جميع المشاركين في عملية إعداد التقارير المالية للشركات من مراجعين داخليين وخارجيين ومجلس الإدارة ولجان المراجعة، وقد أشارت معظم الدراسات حول حوكمة الشركات إلى ضرورة وجود لجنة المراجعة داخل كل شركة حيث وجودها يمثل احد عوامل تقييم مستويات الحوكمة بالشركات، كما تهدف إلى زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين ومساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها بكفاءة، ولتدعيم استقلالية المراجع الداخلي وحماية حيادية المراجع الخارجي.

لحوكمة الشركات أبعاد محاسبية أخرى وتتمثل فيما يلي:[1]

سادسا: تحقيق الإفصاح والشفافية

يعد معيار الإفصاح من اهم أهداف حوكمة الشركات حيث انه يعمل على ضمان الشفافية والإفصاح الدقيق في الوقت المناسب عن كل المعلومات المالية المتعلقة بالشركة، ويدرج مع هذه المعطيات الأداء والوضع المالي للشركة، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وانهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الشركات المختلفة.

سابعا: إدارة الأرباح

في ظل تطبيق حوكمة الشركات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة فان إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها لذا أشارت نتائج احدى الدراسات والتي تناولت أثر متغير الحوكمة على ممارسة إدارة الشركات الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح، فان هناك علاقة عكسية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة من خارج الوحدة، وكذلك خبرتهم المالية، وكذلك عدد الأعضاء التنفيذيين في مجلس

[1] عبد الرحمان محمد، سليمان رشوان، مرجع سابق، ص ص118-119.

الإدارة، وبين ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، وبذلك يمكن القول ان دور حوكمة الشركات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح وينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

ثامنا: تقويم أداء الشركات الاقتصادية

إن من أهمية حوكمة الشركات دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها على التوسيع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة.

كما أن من المعايير الرئيسية لحوكمة الشركات هو تحقيق فاعلية وكفاءة الأداء المالي بالشركات الاقتصادية وحماية أصولها.

المبحث الثاني: أساسيات تطبيق حوكمة الشركات

إن عدم إظهار البيانات والمعلومات المعبرة للأوضاع المالية لهذه الشركات، أدى لحدوث انهيار كثير من الشركات بسبب عدم إظهار البيانات والمعلومات المعبرة للأوضاع المالية لهذه الشركات، مما أدى إلى الاعتماد على محددات وآليات وأطراف المستخدمة لهذه المعلومات في اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: الآليات الداخلية

تنص أليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة فعالية الشركات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تصنيف الآليات الداخلية إلى ما يلي:[1]

أولا: مجلس الإدارة:

يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ انه يحمي راس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفعالية في وضع استراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة.

ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة إحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها وتقوم باختيار الإدارة العليا، فضلا عن الأشراف المستمر على أداء الشركة الإفصاح عن ذلك.

لكي يتمكن مجلس الإدارة القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجا إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين أبرزها ما يلي:[2]

1-لجنة المراجعة: تعد من اهم أدوات الرقابة على الشركات باعتبارها ركيزة أساسية لضمان جودة وتحسين نوعية التقارير المالية، وتتمثل فيما يلي:

- مراجعة الكشوفات المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة.
- التوصية بتعيين ومكافئة المراجع الخارجي.

[1] حساني رقية، **اليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 06-07 ماي 2012، ص18.

[2] محمد لمين علوان، **مساهمة اليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة نور لدراسات الاقتصادية، مركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر، مجلد05، العدد08، 2019، ص ص51-52.

- مناقشة نطاق وطبيعة الأوليات في التدقيق والاتفاق عليها.
- المناقشة مع المراجعين الخارجيين والداخليين لتقويم فعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وإدارة المخاطر فيها.
- الإشراف على وظيفة المراجع الداخلي ومراقبة التقارير التي تقدمها والنتائج التي تتوصل اليها وتقديم التوصيات للإدارة لأتخاد الإجراءات اللازمة.
- القيام بأية واجبات تكلف بها من قبل مجلس الإدارة، والتي لها صلة بأعمال المراجع والرقابة.

وتتضمن لجنة المراجع في طياتها اللجان التالية:

أ. **لجنة المكافئات:** وتتمثل النقاط الأساسية التي يتكون منها النظام الأساسي للجنة المكافئات في:

- **العضوية:** تتكون لجنة المكافئات من عدد من الأعضاء لا يقل عددهم من ثلاثة ولا يزيد من ستة أعضاء يتم تعيينهم عن طريق مجلس الإدارة.
- **الاجتماعات والإجراءات:** تقوم لجنة المكافئات بتحديد القواعد المتعلقة بكيفية اجتماعها والوقت والمكان المناسب لتلك الاجتماعات.
- **المكافئات:** يتم سداد المصاريف المتعلقة بحضور الأعضاء للاجتماعات.
- **الخروج والاستبدال:** بإمكان أي عضو الخروج من عضوية اللجنة في الوقت المناسب وبصورة كتابية وعند دخول أي عضو جديد يجب أن يحصل على موافقة غالبية أعضاء مجلس الإدارة.
- **واجبات ومسؤوليات لجنة المكافئات:** يوكل للجنة المكافئات المهام والمسؤوليات من قبل مجلس إدارة الشركة والذي يقوم من وقت الأخر بتدقيقها.
- **التعديلات في النظام الأساسي للجنة:** من وقت لأخر يجب ان يتم مراجعة الإرشادات المتعلقة بالنظام الأساسي للجنة المكافئات لكي تتناسب مع المتغيرات التي قد تحدث في بيئة الأعمال العاملة بها الشركة، وذلك في ضوء توصيات مجلس الإدارة.

ب. **لجنة التعيينات:** يجب أن يتم تعين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهارتهم وخبراتهم مع المهارات والخبراء المحددة من الشركة، وتتمثل واجبات هذه اللجنة في تحديد أفضل المرشحين المؤهلين، وتقويم باستمرار وتوخي الموضوعية في عملية التوظيف وكذلك الإعلان عن الوظائف المطلوب إشغالها.

2-ألية المراجع الداخلي:

تؤدي وظيفة المراجع الداخلي دورا هاما في عملية الحوكمة، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة حيث يقوم المراجعين الداخليين من خلال الأنشطة التي ينفدوها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد المالي والإداري وذلك إلا انه نشاط توكيدي واستشاري

مستقل وموضوعي الهدف منه إضافة قيمة وتحسين عمليات الشركة، بحيث يسعد هذه الأخيرة في تحقيق أهدافها عن طريق إيجاد منهج منضبط ومنظم لتقيم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.

المطلب الثاني: الآليات الخارجية

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقبات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، ومن أهمها:[1]

1. **منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري:**

تعتبر من الآليات المهمة بحيث تحفز الشركات وخاصة العاملة في نفس المجال على التمييز في التقديم خدماتها ومنتجاتها الأمر الذي يستدعي منها الحرص على التوظيف عمالة مؤهلة وذات كفاءة عالية وذلك بغية إبقاء الشركة ضمن المنافسة مع الشركات الأخرى.

2. **الاندماجيات والاكتسابات:** والهدف من هذه العملية هو زيادة نمو الشركة وتوسعاتها وكذلك إعادة هيكلتها خاصة إذا كانت الشركة تعاني من تدني أداء جهازها الإداري، إذ يمكن الاندماج من السيطرة على سلوك الإدارة أو حتى الاستغناء عن خدمتها.
3. **المراجع الخارجي:** والهدف منه هو تحسين نوعية البيانات المالية وذلك من خلال ما يقدمه المراجع الخارجي من تقرير حول الشركة إذ يجب أن يمتع المراجع الخارجي بالاستقلال التام لها للتقرير الذي يعده من أهمية حول هذه البيانات المالية وينبغي عليه منافسة لجنة المراجعة حول ذلك حيث تملك هذه الأخيرة صلاحية اختيار المراجع الخارجي.
4. **التشريع والقوانين:** التشريعات والقوانين الصادرة تؤثر في عملية الحوكمة ليس من حيث تفاعل الأطراف مع بعضهم، فهي تحدد العلاقات بين كل من المساهمين، وأصحاب المصلحة والإدارة ومجلس الإدارة.

وبالاستناد إلى ما ورد في التقرير الصادر عن مركز المشروعات الدولية الخاصة سنة2009، إن لحوكمة الشركات تأثير كبيرا على تحقيق التنمية الاقتصادية ويمكن حصر هذا التأثير في النقاط التالية:

- زيادة فرص الشركات في الحصول على التمويل الخارجي، مما يمكن ان يفضي الى استثمار أكبر ومعدلات نمو اعلى، وخلق المزيد من الوظائف.
- تكلفة اقل لراس المال وما يرتبط بها من تقييم اعلى للشركات، مما يجعل الاستثمار أكثر جاذبية للمستثمرين فيؤدي بدوره إلى النمو وزيادة التوظيف.
- أداء عملياتي أفضل من خلال التخصيص الأفضل للموارد والإدارة الأفضل مما يقضي إلى خلق الثروة.

[1] الصيد انبية وريث، **حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي وتحقيق التنمية المستخدمة في ليبيا**، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا، يومي11 –12 نوفمبر2019، ص ص550–551.

- تقلص مخاطر الأزمات المالية، وأثر على جانب خاص من الأهمية، حيث أن الأزمات المالية يمكن أن تفرض تكاليف اقتصادية واجتماعية باهضه.
- علاقات أفضل مع كل الأطراف المعنية، مما يساعد على تحسين العلاقات الاجتماعية وعلاقات العمل وعلى تحسين مجالات أخرى مثل حماية البيئة.

المطلب الثالث: أطراف حوكمة الشركات ومحدداتها

للحكم على مدى كفاءة تطبيق قواعد حوكمة الشركات سنحاول في هذا المطلب التعرف على أطراف حوكمة الشركات ومحدداتها.

الفرع الأول: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في تطبيق السليم لمفهوم ولقواعد الحوكمة وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد والشكل التالي يوضح هذه الأطراف:[1]

1. **المساهمون:** وهم من يقوموا بتقديم راس المال للشركة عن طريق تملكهم أسهمها وذلك مقابل توقع الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وهم بالتالي أيضا معنيون بتعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل وهذا يحدد مدى استمرارية الشركة من عدمه ونموها.

وفيما يتعلق بالحوكمة فان اهتمام المساهمين وتحقيق أهدافهم يكون من خلال الإسهام من اختيار مجلس الإدارة بصفة جيدة وحسن اختيار الإدارة العليا من اجل إدارة شؤون الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة كما تعزيز الحوكمة يطمئن صغار المساهمين ويشجع الأطراف الأخرى على استثمار في شركات المساهمة وليست القوانين وحدها كافية لطمأنة المستثمرين في الشركة.

2. **أصحاب المصالح :** هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، ويتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف، وهذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة في الشكل فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعية للشركة فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة، والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى.

[1] جميلة خرخاش، **أثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018، ص ص53-55.

أما الممولين وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات انتمائية للشركة فينبغي ان يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهى الحرص والدقة، فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خطط التمويل مما يؤثر سلبا على التخطيط المستقبلي للشركة.

3. **مجلس الإدارة:** يمثل مجلس الإدارة اعلى سلطة في الشركة بتفويض من المساهمين، بحيث تعود اليه كل الصلاحيات الأزمة لا تخاد القرارات والإجراءات لتحقيق مصلحة المساهمين ورغم تعدد وظائفه الا ان أهمها هو تقليل التكاليف الناشئة عن الفصل بين الملكية والتسيير ويجب ان يتميز مجلس الإدارة بقدرته على تحقيق:

- قدرة مجلس الإدارة على التنافس وتتبع قدرة المجلس على المنافسة من خلال التهديد القائم الاستحواذ باعتباره أحد مصادر الحث على الأداء فمجلس الإدارة السلبي هو عرضة للاستبدال عن طريق بيع الشركة لطرف أخر.
- **الإشراف المستقل:** أي استقلالية ويقظة المجلس وينتج عن ذلك التزامه بمصلحة المساهمين مما يؤدي إلى حث إدارة الشركة على زيادة صافي الربح.
- **دور مجلس الإدارة في وضع استراتيجية الشركة:** وهي اهم وظيفة للمجلس حيث يجب ان يبرهن قدرته على قيادة الشركة من خلال الاستراتيجيات التي يرسمها لها.

4. **الإدارة:** إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤولياتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي ينشرها المساهمون والإدارة حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، فهم اللذين ينفذون توصيات المجلس والاستراتيجيات والأهداف الموضوعية في نهاية الأمر فهم الجهة المنطوية بها تنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة أن يوجد الآلية التي من خلالها تتم متابعة أدائهم ومقارنة الأداء المحقق بالأهداف الموضوعية وعمل خطط بديلة كما تطلب الأمر ذلك.

مما سبق يمكن تلخيص الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-6): أطراف حوكمة الشركات

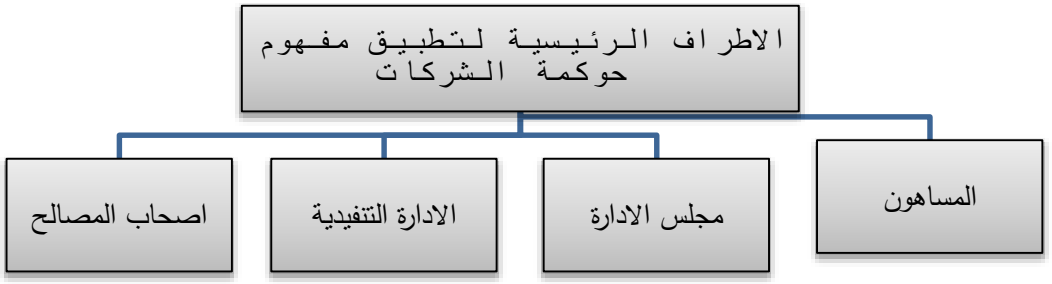

المصدر: عبد الحميد ناصر، مرجع سابق، ص48

الفرع الثاني: محددات حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات وهما:[1]

أولا: المحددات الداخلية:

تشمل على القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات والتي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركات وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات، مثل مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

ثانيا: المحددات الخارجية:

تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة وتشمل:

- القوانين التي تنظم وتضمن كفاءة الأسواق، مثل (قوانين سوق راس المال).
- كفاءة القطاع المالي (البنوك والأسواق المالية) في توفير التمويل اللازم للمشاريع.
- درجة تنافسية أسواق السلع وعوامل الإنتاج.
- فعالية الهيئات والأجهزة الرقابية في تنفيذ رقابة صارمة على الشركات.
- بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق.

هذا وتعتبر المحددات الخارجية مهمة جدا في تنفيذ القوانين التي تضمن حسن إدارة الشركة وهذا ما يقلل من التعارض ين التعارض بين العائد الاجتماعي للشركة والعائد الخاص لها.

[1] حكيم بن جروة، عبلة مخرمش، **الحوكمة في المؤسسات المصرفية-محدداتها، معاييرها وتطبيقاتها**، الملتقى العلمي الدولي حول أليات حوكمة الشركات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 25-26 نوفمبر 2013، ص ص535-536.

الشكل رقم(1-7): محددات حوكمة الشركات

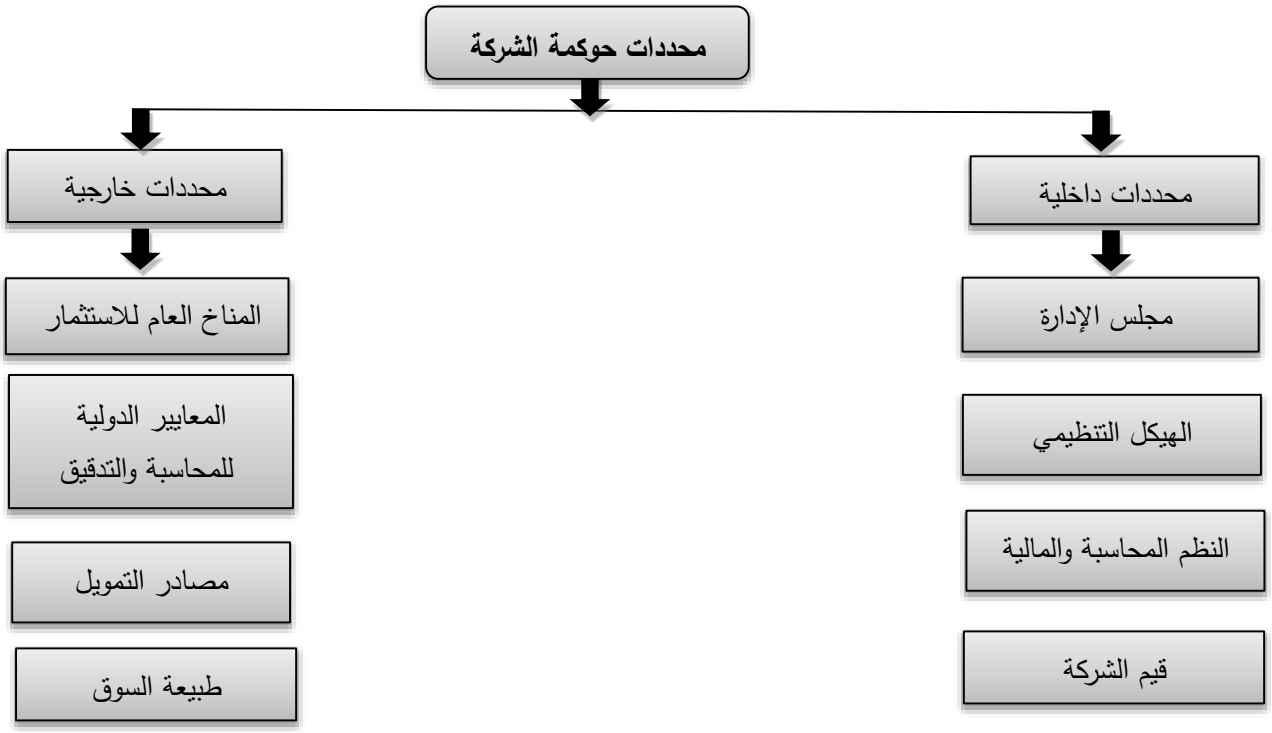

المصدر: صابر بولزليفة، **دور حوكمة الشركات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجيستر(غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2013، ص27.

المبحث الثالث: ممارسة بعض الدول لحوكمة الشركات

لقد ازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات من طرف العديد من البلدان نظرا لأهميتها البالغة، حيث سنقوم في هذا المبحث بتوضيح تجارب بعض الدول العربية والأجنبية لمفهوم حوكمة الشركات من خلال ما يلي:

المطلب الأول: تجارب بعض الدول الأجنبية

نتيجة للعديد من المشاكل المالية التي تواجهها العديد من الشركات في الدول الأجنبية حاولت المنظمات والهيئات التنظيمية والبورصات، أن تضع الشركات المالية في هذه البلدان التي يمكن من خلالها الالتزام بتنفيذ الحوكمة ويتم استعراضها كما يلي:

الفرع الأول: تجربة فرنسا

تعتبر فرنسا من الدول التي اهتمت بتبني مفهوم حوكمة الشركات، ويظهر ذلك من خلال التقارير التي أصدرتها الهيئات التشريعية، وتتلخص كمايلي:[1]

- سنة1995 قامت لجنة برئاسة "مارك فيينيو" بإصدار أول تقرير عن الحوكمة في فرنسا، كان الدور الرئيسي لهذه اللجنة هو مساعدة في إصلاح القطاع الخاص، وقد تضمن مجموعة من التوصيات كانت النقطة الأساسية فيما تتعلق بالشفافية والممارسات الحسنة داخل مجالس الإدارة
- سنة 1996 بالرغم من أن هذا التقرير تضمن العديد من التوصيات الهامة إلا انه لم ينص على الزامية أحد الشركات به ما أدى إلى صدور قانون يعاقب هذا الأخير انه لم يتعرض في نصوصه إلى ضرورة الإفصاح عن المكافآت الفردية للمديرين إضافة إلى انه أهمل لمسؤولية التي تقع على عاتق الرئيس غير المدير العام أو عضو أحد لجان مجلس الإدارة في حين أن التفريق بينهما ذو أهمية بالغة في الشركة.
- سنة 1999 صدر تقرير "فينو الثاني" تحت إشراف الجمعية الفرنسية لشركات القطاع الخاص، وحوكمة المؤسسات الفرنسية وقد تضمن العديد من الأفكار الجديدة من بينها التأكيد على حضور عدد كافي من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.
- سنة2002 صدر تقرير بوتون، وذلك تحت إشراف حركة المؤسسات الفرنسية الجمعية التابعة للقطاع الخاص، وجمعية الشركات الفرنسية الكبيرة، وتضمن هذا التقرير ثلاثة أقسام، الأول تضمن معايير تحسين ممارسات الحوكمة فيما يتعلق بدور مجلس الإدارة وتكوينه إضافة إلى ضرورة وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين، أما الثاني فيتعلق باستقلالية محافظي الحسابات، والثالث فيتضمن المعلومات المالية والمعايير المحاسبية.

[1] عقبة قطاف، **دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر،2019، ص ص78-79.

- سنة 2003 كانت كما يلي: بعد سلسلة الانهيارات المالية في كبرى الشركات الأمريكية والأوروبية فضيحة شركتي انرون ووردلكم، فصدر قانون الأمان المالي في فرنسا في 1أوت 2003 وكان مستوحى من (قانون ساربنز أوكسلي) الأمريكي.[1]

خلاصة لما سبق يمكن القول ان فرنسا سعت وبجدية لتبني مفهوم حوكمة الشركات ويتضح ذلك من خلال سلسة التقارير التي صدرتها حيث ساهمت بشكل كبير وإيجابي في تعديل قانون الشركات الفرنسي.

الفرع الثاني: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية أول الدول الرائدة في تطبيق نظام الحوكمة نتيجة الأحداث التي جرت خلال عقد الثمانينات، من تعثر العديد من شركاتها ومن ثم ظهور تطبيقات حوكمة الشركات، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تقود حملة إصلاحية في هذا المجال، ولقد أدى تطور وكفاءة سوق المال الأمريكي ووجود هيئات رقابة فعالة تعمل على المراقبة والإشراف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل به مثل هيئة الأوراق المالية، بالإضافة إلى التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة إلى زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، حيث ظهر مفهوم حوكمة الشركات بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات العامة بتعريف حوكمة الشركات وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين.[2]

- **في سنة1987:** قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية والتابعة لهيئة الأوراق المالية بإصدار تقريرها المسمى (Commission Treaduay)، والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات.[3]
- **في سنة1999:** أصدر كل من بورصة نيويورك والرابطة الوطنية لتجار الأوراق المالية تقريرهما المعروف باسم (Blue Ribbon Report)، والذي اهتم بفاعلية الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة في الشركات بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، حيث تضمن هذا التقرير مجموعة من التوصيات تتعلق بصفات أعضاء لجنة المراجعة من استقلال وخبرة في المحاسبة والمراجعة، كما تمت الإشارة إلى تحديد مسؤوليات المراجعة اتجاه إعداد التقارير المالية ووظيفة المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية.[4]

---

[1] سهام دريال، **شركة المساهمة ومبادئ الحوكمة الراشيدة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر،2018، ص ص51-52.

[2] عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، مرجع سابق، ص47.

[3] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)**، مرجع سابق، ص ص95-96.

[4] نفس المرجع، ص96.

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول العربية

قيام بورصات الأوراق المالية والهيئات التنظيمية في العديد من الدول العربية بوضع مجموعة من القوانين التي تهدف من خلالها تشجيع الشركات على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بما يتوافق مع البيئة الاقتصادية العربية، منها الجزائر، مصر، المغرب والأردن.

الفرع الأول: تجربة مصر

تعد مصر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط التي تهتم بتطبيق مبادئ الحوكمة ويؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحقيق الشفافية، مما يساعد على جذب استثمارات جديدة عن الحوكمة في مصر، وبدا الاهتمام بالحوكمة في مصر عام2001م حيث وجدت الوزارة أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بداته مصر منذ أوائل التسعينات لا يكتمل إلا بوضع اطار تنظيمي ورقابي يحكم عمل القطاع الخاص في ظل السوق الحر، وبالفعل تمت دراسة وتقييم مدى التزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات، واعد البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية، بالإضافة إلى عدد من المراكز البحثية وشركات المحاسبية والمراجعة والمهتمين من الاقتصاديين والقانونيين، أول تقرير لتقييم حوكمة الشركات في مصر.[1]

وكان من اهم نتائج التقييم:[2]

- لا يتم تطبيق بعض المبادئ الواردة في القوانين الحالية في السوق المصرية بشكل علمي، وقد يرجع هذا إلى ضعف وعي المساهمين أو إدارات الشركات بتلك الشركات بتلك المعايير.
- أن القواعد المنظمة لإدارة الشركات والمطبقة في مصر تتماشى مع المبادئ الدولية في سياق 39 مبدا من إجمالي 48 مبدا، حيث تنص القوانين الحاكمة للشركات ولصناعة الأورق المالية على ذات المبادئ كما أن تطبيقاتها تتم بصورة كاملة مع المعايير الدالة على حسن الأداء ومن اهم القوانين في هذا الصدد: قانون الشركات 159 لسنة 1981م، وقانون قطاع الأعمال العام 203 لسنة1991م، وقانون سوق راس المال 95 لسنة 1992م، وقانون الاستثمار لسنة1997م، وقانون التسوية والإيداع والحفظ المركزي 93 لسنة2000م.

وكانت بعض الممارسات الإيجابية في مصر كمايلي:[3]

- نجد أن القانون يكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم للمشاركة في توزيع الأرباح.
- التصويت في الجمعيات العمومية.

[1] امينة فيداوي، **دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة باجي مختار، عنابة الجزائر،2014، ص 100.

[2] نفس المرجع، ص100.

[3] نفس المرجع، ص101.

- الاطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة.
- حماية حقوق أصحاب المصالح من حملة السندات والمقرضين والعمال.
- كما أن معايير المحاسبة والمراجعة المصرية تتسق مع المعايير الدولية.

الفرع الثاني: تجربة المغرب

تتلخص الحوكمة في المغرب كما يلي:[1]

- سنة 1993: بدأت الحوكمة في المغرب عندما تمت خصخصة بورصة كازابلانكا وتحديثها.
- سنة1995: صدر قانون الشركات الذي قضى بضرورة وجود مجلس إدارة مستقل ووجود هيكل مزدوج ذي مجلس إشرافي ولجنة إدارة، بالإضافة إلى زيادة الشفافية والإفصاح وإعطاء حماية أكبر لمساهمي الأقلية.
- سنة 2004: قام الاتحاد العام للشركات المغربية بإجراء دراسة حول الحوكمة بغية مراجعة واستعراض ممارسات الحوكمة وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وقياس مدى الوعي بضرورة تطبيق الحوكمة، حيث أجريت الدراسة على 40 شركة مغربية من عدة قطاعات، إلا أن إسهاماتهم لم تتعدى 45% من الشركات في العينة كان من بينها 14 شركة في البورصة وقد لوحظ ما يلي:
- أن اغلب تلك الشركات لم تحصل على معلومات صحيحة عن مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتعلقة بالحوكمة.
- هناك احترام لحق المساهمين في الحصول على معلومات عن حقوقهم.
- عدم قياس مجلس الإدارة والمديرين التنفيذين بالإفصاح عن مصالحهم المادية في أي عملية أو موضوع يؤثر على الشركة بشكل مباشر.
- ضعف الشفافية فيما يتعلق بعمليات الترشيح والانتخابات ومكافئات أعضاء مجلس الإدارة.
- بالنسبة لدورة أصحاب المصالح وجد أن هناك تنفيذ لقانون العمل وتوجد آليات لحماية البيئة وحقوق المستهلكين.
- سنة2008: ولتعزيز ممارسات الحوكمة وتطويرها أكثر في الشركات المغربية ثم في مارس إصدار قانون الحوكمة المغربي الذي يهدف إلى إرساء الإفصاح والشفافية، تحسين الأداء ودعم القدرة التنافسية للشركات وكذلك تحسين صورها مع المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين (الموظفين والعملاء والدائنين...) .

[1] حكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد، **تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري قراءة تحليلية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد5، العدد 1، 2018/06/30، ص98.

الفرع الثالث: تجربة الأردن

يتواجد مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات في الأردن في العديد من القوانين ومن أهمها: [1]

- قانون الشركات رقم22 لسنة 1997 وتعديلاته.
- قانون الأوراق المالية رقم67.
- قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000.
- قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لسنة 2003.

وغيرها من القوانين والأنظمة التي ترتبط بحوكمة الشركات في الأردن سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وقد اضار قانون الشركات الأردني لمعدل رقم 30 لسنة 2018 والذي حل محل القانون الشركات المؤقت المعدل رقم 74 سنة 2002، ونجد اهم ما جاء في هذه المادة 151:[2]

- تلتزم شركات المساهمة العامة بتطبيق الحوكمة الصادرة عن الوزير بناء على تنصيب المراقب.
- تنظيم الأمور المالية والإدارية المحاسبية للشركة المساهمة العامة بموجب أنظمة خاصة يعدها مجلس إدارة الشركة ويحدد فيه بصورة مفصلة واجبات المجلس وصلاحياته ومسؤولياته وعلاقته بالإدارة التنفيذية ومن بين اللجان الواجب تأليفها وبما يتماشى ودليل قواعد حوكمة الشركات المشار اليه في الفقرة (ا) من هذه المادة.
- ترسل نسخة من الأنظمة الداخلية للمراقب وللوزير بناء على تنصيب المراقب إدخال أي تعديل يراه ضروريا عليها وبما يحقق مصلحة الشركة والمساهمين فيها.
- لا تكون الأنظمة الداخلية الخاصة نافذة مالم يوافق عليها الوزير خلال 30 يوما من تاريخ تقديمها للمراقب وفي حالة عدم الرد من قبل الوزير أو المراقب تعتبر هذه الأنظمة سارية المفعول ولمجلس الإدارة مباشرة العمل.

المطلب الثالث: تجربة الجزائر

يعتبر موضوع الحوكمة من اهم الموضوعات التي تستقطب اهتمام الجزائر في الوضع الراهن، حيث أصبح أولوية وطنية نظرا للحاجة الماسة للشركات الجزائرية لتوطيد قدراتها التنافسية، وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى حوكمة الجزائر من خلال ما يلي:

[1] باديس بوغرة، سمية بن عمورة، **تجارب دولية في حوكمة الشركات**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، المجلد3 العدد 2، ديسمبر2019، ص141.

[2] نفس المرجع، ص141.

الفرع الأول: بوادر حوكمة الشركات في الجزائر

تسعى الحوكمة الجزائرية إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال السعي لضمان المسائلة والشفافية بالعمليات المتعلقة بإدارة الأعمال فمن بين الجهود المبذولة هي:[1]

1-تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومقوماته: تأسست هذه الهيئة سنة 2006، التي تتمحور مهامها حول اقتراح سياسات وتوجيهات وتدابير للوقاية من الفساد، وإعداد برامج للتوعية من مخاطر الفساد والوقاية بالإضافة الى جميع المعلومات التي يمكن إن تساهم في الكشف عن إعمال الفساد والوقاية منه والتقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية ذات الصلة، حيث انضمت هذه الهيئة مؤخرا إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي تأسست سنة 2008، لتضاف بذلك 42 وزارة وهيئة أخرى في المنطقة العربية، التي تشكل آلية إقليمية تشاركية فريدة من نوعها لتنمية القدرات وتبادل المعلومات ومناقشة السياسات التي تدخل اختصاصها.

2-انعقاد أول مؤتمر حول الحكم الراشد للشركات: حيث انعقد هذا المؤتمر سنة 2007 وشكل فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم الشركة، وخلال فعاليات هذا الملتقى تبلورت فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للشركة كأول توصية وخطوة عملية تتخذ.

3-انشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات: قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرف التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجديدة في مجتمع الأعمال بغاية جدب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص سنة 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ومؤسسة التمويل الدولية لوضع دليل حوكمة الشركات في الجزائر.

4-اصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري: تم إصدار هذا الدليل سنة 2009 من قبل كل من جمعية كير واللجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات في الجزائر.

5-إطلاق مركز حوكمة الجزائر: بناء على قوة الدفع التي خلقها دليل حوكمة الشركات، قامت مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائر في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة، تأسست مركز حوكمة الجزائر ليكن بمثابة منير لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل، واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية، ورفع الوعي الجماهيري بحوكمة الشركات، ويعتبر إطلاق المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال الاظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في البلاد، وتحسين قيم الحوكمة الديمقراطية، بما فيها الشفافية والمساءلة والمسؤولية.

[1] نريمان بن عبد الرحمان، سارة بن الشيخ، **واقع الحوكمة في بيئة الاعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية**، مداخلة مقدمة الى ملتقى العلمي الأولي حول اليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 25-26 نوفمبر 2013، ص ص 4-5.

6-برنامج الاتحاد الأوربي لتعزيز الحوكمة في الحوكمة في الجزائر: يبنى الاتحاد الأوروبي برنامجا بمبلغ 10 ملايين يورو لدعم الحوكمة في الجزائر في إطار برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل، ويرمي البرنامج الجديد إلى تعزيز سيادة القانون بما في ذلك الوصول إلى العدالة وتعزيز مكافحة الفساد، وتشجيع مشاركة جميع المواطنين في التنمية وتحسين متابعة إدارة المالية العامة.

الفرع الثاني: مبادئ ميثاق الحكم الراشد في الجزائر

ويمكننا إيضاح ذلك فيما يلي:[1]

في شهر جويلية من سنة 2007، انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول" الحكم الراشد للشركات"، وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم الشركات، وحدد لهذا الملتقى هدف جوهري يتمثل في تحسين المشاركة قصد الفهم الموحد والدقيق لمصطلح وإشكالية الحكم الراشد للشركة من زاوية الممارسة في الواقع وسبل تطوير الأداء ببلورة الوعي وكذا الاستفادة من التجارب الدولية.

وخلال فعالية هذا الملتقى تبلورة فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للشركة، كأول توصية وخطوة علمية تتخذ، وقد تفاعلت كل من جمعية حلقة العمل والتفكير حول الشركة ومنتدى رؤساء الشركات مع الفكرة، بترجمتها إلى مشروع ومن ثم ضمان تنفيذ بواسطة إنشاء فريق عمل متجانس ومتعدد التمثيل.

وقد تفاعلت السلطات العمومية، ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بدعمها للمشروع بواسطة قبول رعاية الملف وتكليف أحد إطارتها السامية للمشاركة الفعلية في فوج العمل المكلف بتحرير ميثاق الحكم الراشد للشركة في الجزائر وكذا تسخير الدعم المادي.

الفرع الثالث: محتوى ميثاق الحكم الراشد في الجزائر:

في 11-03-2009 صدر ميثاق الحكم الراشد وبالضبط في المؤتمر الوطني الذي عقد حول حوكمة الشركات أعلنت كل من جمعية كير واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر، حيث أصدر دليل حوكمة الشركات من أجل تقسيم هذا الميثاق إلى جزئيين هامين وملاحق: [2]

- يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للشركات اليوم ضروريا في الجزائر كما أنه يربط الصلات مع إشكالية الشركات الجزائرية لاسيما المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

[1] **ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر**، وزارة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجزائر،2009، ص13.

[2] عقبة قطاف، مرجع سابق، ص88.

- أما الجزء الثاني فيتطرق إلى المعايير الأساسية التي ينبني عليها الحكم الراشد للشركات، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للشركة ومن جهة أخرى، علاقات الشركة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والشركات المالية والممونون أو الإدارة.

ويختم هذا الميثاق بملاحق تجمع في الأساس أدوات ونصائح عملية يمكن للشركة اللجوء اليها بغرض الاستجابة لانشغال واضح ودقيق.

وفي هذا الصدد نتطرق إلى تعريف الحكم الراشد للشركة وهو عبارة: "عن فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة في آن واحد، لضمان استدامة وتنافسية الشركة بواسطة تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في الشركة وتقاسم الصلاحيات والمؤسسات المترتبة على ذلك وبصفة عامة فان محتوى وتدابير الحكم الراشد للشركة مدونة ضمن ميثاق يشكل مرجع لجميع الأطراف الفاعلة في الشركة".[1]

أما معايير (مبادئ) الحكم الراشد للشركة في الجزائر يقوم على أربعة معايير أساسية هي:[2]

- **الإنصاف:** والمقصود به الحقوق والواجبات الخاصة بالأطراف الشريكة، وكذا الامتياز والالتزامات المرتبطة بهم، يجب إن توزع بصورة منصفة.
- **الشفافية:** وهي الحقوق والواجبات، وكذا الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة عن ذلك، يجب أن تكون واضحة وصريحة للجميع.
- **المسؤولية:** وتعني مسؤولية كل طرف محددة على حدى بواسطة أهداف محددة وغير متقاسمة.
- **المحاسبة:** والمقصود به أن كل طرف شريك يكون محاسبا أمام طرف خر عن الشيء الذي هو مسؤول عنه.

والشكل الموالي يبين العلاقة المرتبطة بين كل من مبادئ الحكم الراشد المذكورة وكذا الأطراف الفاعلة في الشركة.

[1] **ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر**، مرجع سابق، ص16.

[2] فاتح بالواضح، محمد براق، **حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر**، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا، الجزائر،المجلد 12،العدد 25، 25/02/2018، ص ص4-5.

الشكل رقم (1-8): مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر

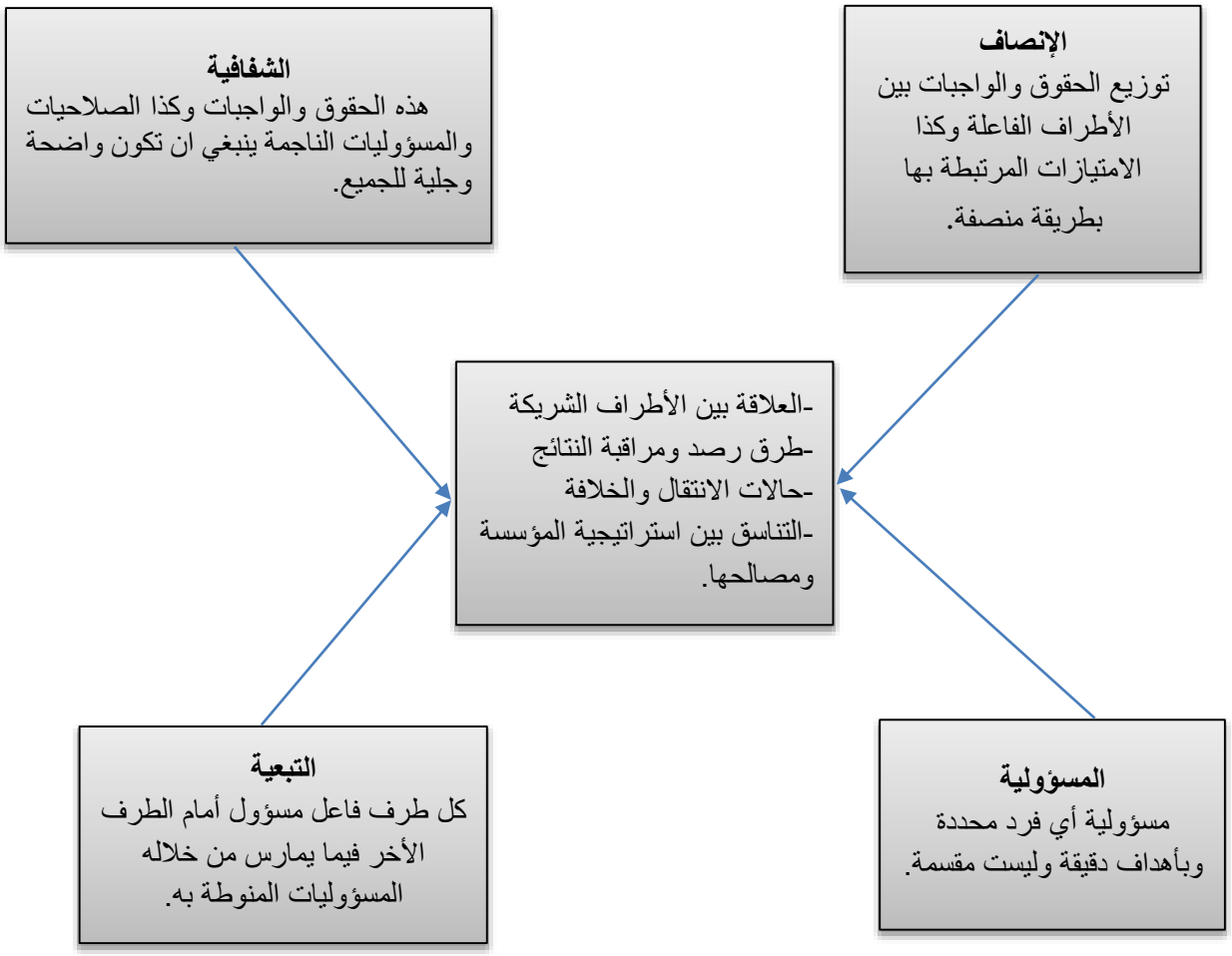

المصدر: فاتح بالوضاح، محمد براق، مرجع سابق، ص5.

خلاصة:

مما سبق لنا يتبين أن حوكمة الشركات لقد لقيت بأهمية بالغة، بالنسبة للشركات الدولية والتنمية ويرجع ذلك إلى سلسلة الأزمات المالية الأخيرة التي مست بالاقتصاديات بعض المناطق التي تعرضت لها كبرى الشركات العالمية، حيث تم فيه هذا الإطار بذل مجهودات دولية في سبيل إرساء وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات حسب البيئة القانونية والاقتصادية لكل دولة.

وقد اتضح لنا أن حوكمة الشركات بمثابة مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم وتوجه وتسيطر على الإدارة والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لأنها:

- بمثابة الأداة التي تضمن كفاءات إدارة الشركة في استغلالها لمواردها وإدارتها للمخاطر، وهو يعتبر كمؤشر عن تحقيق الشركة لأهدافها.
- بمثابة الركيزة الأساسية والفعالة لتعزيز الإفصاح والشفافية، والتي تنعكس بالإيجاب على حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين.

أخيرا الجزائر ككل الدول التي تواجه العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية لذلك وجب أن تضع أولوية الوضع الاقتصادي والقانوني الراهن لمواكبة متطلبات الحوكمة وحاولت ذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين وإصدار ميثاق الحكم الراشد.

الفصل الثاني

إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

تمهيد:

مع تطور المحاسبة في بيئة الأعمال لتصبح وسيلة لخدمة الإدارة وأصحاب المصالح في الشركة حيث تعتبر المعلومات المحاسبية مخرجات النظام المحاسبي مرآة تعكس الوضع المالي للشركة ومستوى أدائها وتعد من بين أهم المدخلات لصناعة واتخاذ القرارات الاقتصادية لمختلف الأطراف المهتمة بنشاط الشركة والذين أصبحوا يطالبون بتحسين جودة المعلومات المحاسبية، فهي من أهم العوامل التي ينتظر إليها عند العرض والطلب على المعلومات المحاسبية، وعلى ضوء ما سبق تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: أهمية حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

تعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية بالغة لمجموعة من المستفيدين، من خلال تقديم معلومات هامة تخدمهم في اتخاذ القرارات حيث تعتمد تلك القرارات على جودة المعلومات المحاسبية وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى ادارة كل من مفهوم المعلومات المحاسبية وخصائصها المميزة لها.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات

يختلف مفهومي مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات بالرغم من العلاقة الوثيقة بينهما ويخلط البعض بين هاذين المصطلحين ويستخدمها البعض الأخر على أساس أنهما مترادفين لمعنى واحد، حيث يعتبران البعض من المفاهيم المثيرة للجدل كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم البيانات

قبل تعريف المعلومات لابد من تعريف البيانات والتعرف على خطواتها فيما يلي:

أولا: تعريف البيانات

تعرف البيانات: "كونها الأرقام أو الأعداد غير المفسرة أو المحللة أو المعالجة، أو كونها الأرقام المطلوب معالجتها بواسطة النظام".[1]

كما تعرف البيانات أنها: "مجموعة من الأرقام أو الحروف أو الكلمات، وبعد معالجتها ببرامج حاسوبية خاصة نتحصل على المعلومة مثل: المجهر الالكتروني يقوم بتصوير الشيء المراد تصويره ويرسله إلى الحاسوب في هيئة إشارات كهربائية (بيانات)، فيحسبها الحاسوب وينظمها بواسطة برمجية معينة وينتج عنها صورة تظهر على شاشة العرض وتكون تلك هي المعلومة أو المعلومات".[2]

مما سبق يمكن تعريف البيانات: بأنها مجموعة من المعطيات الأولية التي يوفرها المحيط في شكل معين، وبالتالي ليس لها معنى أو قيمة الا بعد معالجتها وتهيئتها في شكل معلومات قابلة للاستخدام من طرف أصحاب القرار.

ثانيا: خطوات معالجة البيانات

لاحظنا أن تحويل البيانات إلى معلومات يتطلب معالجة تلك البيانات، وتتضمن هذه المعالجة عددا من الخطوات هي:[3]

- **الحصول على بيانات وتسجيلها:** تأتي البيانات إما من مصادر داخلية، أو من مصادر خارجية كما رأينا في الفقرة السابقة، بعد الحصول على البيانات تبدأ عملية تسجيلها يدويا وأليا، ثم يتم تخزين تلك البيانات.

---

[1] احمد الراوي حكمت، **نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،1999، ص40.

[2] جمال هداش محمد، ليلى عبد الكريم محمد واخرون، **نظم المعلومات المالية والمصرفية الحديثة**، دار اليازوري، العراق، د س ن، ص16.

[3] نجم عبد الله الحميدي، عبد الرحمان الأحمد العبيد، **نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر**، ط1، دار وائل للنشر، عمان،2004، ص ص37-38.

– **مراجعة البيانات:** تهدف عملية مراجعة البيانات إلى التأكد من مطابقة البيانات التي ثم تسجيلها مع المصادر التي اخدت منها لتلاقي الأخطاء وتصحيحها إن وجدت.

– **التصنيف:** تمثل عملية التصنيف تجميع البيانات في مجموعات أو فئات متجانسة وفقا لمعيار معين.

– **الفرز:** يقصد بعملية الفرز ترتيب البيانات بطريقة معينة تتفق والكيفية التي تستخدم بها تلك البيانات وبغض النظر عن المعيار المستخدم في الترتيب فانه اما يكون ترتيب تصاعديا أو ترتيب تنازليا.

– **التلخيص:** تهدف عملية التلخيص إلى دمج مجموعة من عناصر البيانات وجمعها لكي تتوافق مع احتياجات مستخدميها، ويتم استخدام البيانات الملخصة عادة في مستويات الإدارية العليا.

– **العمليات الحسابية والمنطقية:** يمكن ان تكون العمليات الحسابية بسيطة أو معقدة، فعمليات الجمع والطرح والقسمة تعد عمليات بسيطة، بينما تعد أساليب بحوث العمليات والاقتصاد القياسي والأساليب الرياضية عمليات معقدة، اما العمليات المنطقية فيمكن ان تكون بسيطة أو معقدة.

– **التخزين:** تهدف هذه العملية إلى الاحتفاظ بالبيانات إلى وقت الحاجة اليها وهناك عدة طرائق لتخزين البيانات منها: حفظ البيانات على شكل مستندات ورقية أو مصغرات فيلمية أو على وسائط ممغنطة...الخ وتؤثر الوسيلة المستخدمة في حفظ البيانات على طريقة استرجاعها وكفاءة الاسترجاع.

– **الاسترجاع:** يقصد بالاسترجاع البحث عن بيانات معينة واستدعائها عند الحاجة اليها.

– **إعادة الإنتاج:** تهدف هذه العملية إلى تقديم البيانات في شكل تقرير مكتوب أو في شكل رسومات بيانية أو هندسية، أو ان يتم البيانات على شاشة الحاسوب مباشرة.

– **التوزيع والاتصال:** يقصد بهذه العملية إيصال البيانات إلى مستخدميها في الوقت والشكل والمكان المناسب.

الفرع الثاني: مفهوم المعلومات

تعتبر المعلومات مصدرا مهما بالنسبة للشركة، سنحاول في هذا الفرع ابراز مختلف جوانب المعلومة.

أولا: تعريف المعلومات وخصائصها

المعلومات مصطلح واسع يستخدم لعدة معاني حسب السياق الحديث، وهو بشكل عام مرتبط بمصطلحات.

1. تعريف المعلومات:

المعلومات هي:" مجموعة البيانات التي جمعت واعدت بطريقة ما جعلتها قابلة للاستخدام (مقيدة) بالنسبة لمستقبلها أو مستخدمها وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات ولها تأثير في اتخاد القرارات المختلفة".[1]

كما يمكن تعريف المعلومات بأنها:" البيانات التي تعطي معنى وأكثر من ذلك كونها ذات قيمة والتي تحقق هدفا معينا، وكذلك كونها عبارة عن مجموعة الحقائق والبيانات المعرفة والمسجلة في صورة مفردات أو

[1] احمد عطية هاشم، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية طبع–نشر–توزيع، مصر،2000، ص9.

مسموعة بها أو مرئية حيث يمكن اتخاد القرارات الإدارية عليها، أي هي توصيل الحقائق والمفاهيم إلى الافراد من أجل زيادة معرفتهم".[1]

كما تعرف على أنها: "مجموعة من الحقائق والمفاهيم التي تخص أي موضوع من الموضوعات والتي تكون الغاية منها تنمية وزيادة معرفة الانسان ويمكن ان تكون أماكن أو أشياء أو ناسا والمعلومات يمكن الحصول عليها من خلال البحث أو القراءة أو الاتصال أو مشابهة ذلك من وسائل واكتساب المعلومات والحصول عليها ويجب ان تحمل المعلومات قيمة".[2]

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف المعلومات على أنها المنتج النهائي لنظام المعلومات والتي تنتج عن معالجة البيانات الام، أي هي البيانات التي تم تنظيمها لكي تحصل على معنى معين وقيمة لدى الملتقى، كما يجب ان تكون المعلومات موجهة ومحفزة.

2. خصائص المعلومات:

لكي يمكن الاستفادة من المعلومات في اتخاد القرارات السديدة لابد ان تتصف بالخصائص التالية:[3]

- **الملائمة:** المعلومات تكون ملائمة إذا عملت إلى تخفيض حالة عدم التأكد لدى متخذي القرارات.
- **الثقة:** المعلومات تكون ذا ثقة إذا كانت متحررة من الأخطاء والتحيز.
- **التكامل:** المعلومات تكون متكاملة إذا لم تحذف أي تأثيرات مهمة للأحداث أو الأنشطة القابلة للقياس.
- **الوقت الملائم:** المعلومات إذا الوقت الملائم إذا توفرت في الوقت الملائم ليتمكن متخذ القرار باستعمالها في الوقت المحدد.
- **القابلية على الفهم:** المعلومات تكون مفهومة إذا قدمت بشكل مفيد
- **قابلية التحقق:** أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص إذا استخدموا نفس الأساليب في قياس المعلومات المحاسبية.

ان اهم الشروط التي يجب ان تتوفر في المعلومات هي:

- ان المعلومات يجب ان تخفض حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار.
- ان المعلومات يجب ان تزيد من معرفة متخذ القرارات بمعنى اخر إذا كانت المعلومة لم تخفض حالة عدم التأكد للاختيار بين البدائل المتاحة لدى متخذ القرار.

[1] احمد الراوي حكمت، مرجع سابق، ص40.

[2] علاء السالمي، عثمان الكيلاتي واخرون، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار المناهج للبحث، الأردن،2005، ص15.

[3] إبراهيم الجزاوي، عامر الحنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري للنشر، د ب ن،2009، ص ص15-16.

ثانيا: أنواع المعلومات واهمية البيانات والمعلومات

1. أنواع المعلومات:

هناك عدة تصنيفات للمعلومات منها:[1]

- **المعلومات الاستراتيجية:** وهي المعلومات التي تتعلق بالفترات الزمنية الطويلة نسبيا والتي تتعامل مع الأهداف المستقبلية من خلال الخطط والاستراتيجيات والتي تعتمد على التنبؤات والتوقعات للمستقبل.
- **المعلومات التكتيكية:** هي المعلومات التي تغذي سير عمل الشركات وعلى أساس الأهداف الاستراتيجية.
- **المعلومات التنفيذية:** وهي جملة المعلومات التفصيلية التي تعلق بسير الأداء الوظيفي داخل كل شركة ويترتب عليها تنفيذ تلك المعلومات يوميا.

إضافة إلى ذلك هناك عدة تصنيفات للمعلومات:[2]

- **معلومات معرفية:** المعلومات التي تنتهي بتحقيق مؤشرات معرفية تساعد الإداري على اتخاد قرار وإنجاز عمل أو مشروع مثل: اتخاد قرار بتعيين موظف أو شراء جهاز...الخ.
- **معلومات إنمائية:** المعلومات التي يحتاجها الإداري في تطوير وتنمية القدرات وتوسيع المدارك في مجال العمل والحياة مثل: المعلومات التي يتلقاها المتدربون من الدورات التدريبية.
- **معلومات تعليمية:** المعلومات التي تحتاجها الإدارة في المؤسسات التعليمية مثل: الجامعات والمعاهد والمدارس.
- **معلومات إنتاجية:** المعلومات التي تفيد في اجراء البحوث التطبيقية وفي تطوير وسائل الإنتاج واستثمار الموارد الطبيعية والامكانيات المتاحة بشكل أحسن كمعلومات انتاج سلعة معينة.

2. أهمية البيانات والمعلومات:

وتتمثل فيما يلي:[3]

- تلعب البيانات والمعلومات دورا رئيسيا في اتخاد القرارات في الشركة.
- تساعد الشركة على الحفاظ على مكانتها من خلال العمل على جمعها.
- تلعب المعلومات دورا حيويا في الشركة في تأدية الإدارة مهامها التي تشمل الرقابة والتخطيط والتنظيم.
- تستخدم المعلومات كمقياس لنشاط الأداء المالي في المؤسسات.
- تستخدم المعلومات في القيام بمتابعة تطبيق اللوائح والقوانين في الشركة.

---

[1] جمال هداش محمد، ليلى عبد الكريم محمد، مرجع سابق، ص23.

[2] عثمان الكيلاني، علاء السالمي، **اساسيات نظم المعلومات الإدارية**، ط1، د د ن، الأردن،2014، ص ص15-16.

[3] شيرين عبد السلام، **الفرق بين البيانات والمعلومات والمعرفة**، الموسوعة العربية الشاملة، على الرابط: Http: www.mosoah.com/career-and-education ،على الساعة 14:00، يوم 2022/04/12 .

إضافة إلى هناك أهمية للمعلومات تتمثل فيما يلي:[1]

- المعلومات تؤدي إلى زيادة معرفة مستقبل المعلومة بالمستقبل.
- تقلل المعلومات من عدم التأكد بشأن حدث أو موقف معين.
- المعلومات لي لها قيمة الا إذا أدت إلى قرارات أفضل أي أنها تغير من الاحتمالات الخاصة بالنتائج المتوقعة للقرار.

ثالثا: الفرق بين البيانات والمعلومات

ويمكن التفريق بين البيانات والمعلومات كما يلي:[2]

- **البيانات:** هي المادة الأولية بمعنى المعطيات البكر التي تستخلص منها المعلومات البيانات هي بنود الطاقة الشخصية ومادة استيفاء النماذج، وقرارات أجهزة القياس، والارشادات التي تبعت من أجهزة الارسال وتلتقطها أجهزة الاستقبال، وهي ما ندركه بحواسنا مباشرة والبيانات هي ما تزودنا به الصحف والتقارير ونظم المعلومات في الحاسوب.
- **المعلومات:** هي نتائج معالجة البيانات، تحليلا وتركيبا لاستخلاص ما تضمنته هذه البيانات أو تشير إليه، من مؤشرات وعلاقات ترابط ومقارنات وموازنات ومعدلات وغيرها، من خلال تطبيق العمليات الحسابية والطرق الإحصائية والرياضية والمنطقية، أو من خلال إقامة النماذج، ومشبه.
- **البيانات:** هي ركيزة المعلومات، وهي المستقبل الذي لا يستحدث، والمعلومات هي المتغير التابع.
- **المعلومات:** البيانات + المعنى.

وفيما يلي نبين الفرق بين المعلومات والبيانات من خلال الجدول الاتي:

الجدول(2-1): الفرق بين البيانات والمعلومات

البيانات	المعلومات
– تمثل أرقاما واعداد غير مفسرة. – تمثل مدخلات النظام. – لا يمكن اتخاد قرار بناء عليها. – ارقام غير تامة المعالجة.	– تمثل أرقاما أو اعداد مفسرة. – تمثل مخرجات النظام. – يمكن اتخاد قرار بناء عليها. – ارقام تامة المعالجة بواسطة النظم.

المصدر: خادي قاشي، **نظام المعلومات التسويقية (مدخل اتخاد القرار)**، دار اليازوري لنشر والتوزيع، الأردن،2018، ص49.

[1] عبد الله حمود سراج، **أهمية خصائص المعلومات في بناء اختيار قرارات المنظمة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد فرحات عباس سطيف، الجزائر، العدد 4، 2005، ص131.

[2] بشير العلاق، **التخطيط التسويقي مفاهيم وتطبيقات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، د ب ن،2019، ص233.

المطلب الثاني: مفهوم المعلومات المحاسبية

تعد المعلومات المحاسبية من أهم ركائز الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في الإدارة الحديثة لأداء المهام والوظائف المتعددة وصنع القرار وتحقيق الأهداف، وسنتطرق إلى المعلومات المحاسبية كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

تعرف المعلومات المحاسبية على أنها:" كل المعلومات الكمية والوصفية التي تهتم بالقيم الاقتصادية والتي تم تشغيلها وعرضها عن طريق نظام للمعلومات في القوائم المالية الخارجية وفي خطط وتقارير التشغيل الداخلية".[1]

كما تعرف أيضا المعلومات المحاسبية هي: "عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي كما ان المعلومات تمثل لغة واداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب عليه ان يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات ان تكون فاعلة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاد القرارات".[2]

وعرفت المعلومات المحاسبية على أنها:" ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها واخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والرقابة والتوجيه".[3]

وفي الأخير يمكن تعريف المعلومات المحاسبية على أنها: بيانات يتم تجميعها وقياسها وتلخيصها وتبويبها وعرضها في القوائم المالية حتى تمكن مستخدميها من التقييم واتخاد القرارات.

الفرع الثاني: الحاجة إلى المعلومات المحاسبية ومصادرها

المعلومات المحاسبية تمثل شريان الحياة بالنسبة للأعمال لأنها توفر للشركات أفضل المعلومات فيما يتعلق بالأعمال الداخلية لعملياتها، وتكتمل الحاجة الماسة للمعلومات المحاسبية عند عملية اتخاد مختلف القرارات.

---

[1] فياض حمزة رملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة مدخل معاصر الأغراض ترشيد القرارات الإدارية**، الباي للنشر والتوزيع، السودان،2011 ص30.

[2] النقيب كمال عبد العزيز، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن،2004، ص303.

[3] حيدر عباس العطار وآخرون، **دور مستخدمي المعلومات المحاسبية في تحقيق رضا الزبون في ظل استخدام المحاسبة الرشيدة**، مجلة كلية مدينة العلم بغداد الكاظمية، العراق، المجلد11، العدد2، 2019، ص130.

أولا: الحاجة إلى المعلومات المحاسبية

تكمن أهمية المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة أساسية واداة فعالة بيد الإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها، وتزداد الحاجة اليها نتيجة لمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية والتي تتمثل فيما يلي:[1]

- **الثروة العلمية والتكنولوجية:** وقد انعكس اثارها على الشركات الاقتصادية المنتجة للمعلومات، وهذا لرفع كفاءتها وتفعيل دورها بالمساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية من خلال توفير المعلومات الملائمة.
- **العوامل الاقتصادية:** لقد أدى كبر حجم الشركات وظهور الشركات المتعددة الجنسيات وانتشار التجارة الالكترونية وفي ظل العولمة الاقتصادية، زادت الحاجة للمعلومات المحاسبية الملائمة لأغراض الرقابة والتخطيط واتخاد القرارات وهذا لاستمرار بقاء الشركات.
- **العوامل البيئية والاجتماعية:** أدى كبر حجم الشركات وتنوع أنشطتها إلى تزايد المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات ودورها في حماية البيئة وتحقق اهداف المجتمع مما زادت الحاجة إلى معلومات ملائمة تعبر عن هذا الدور.
- **العوامل القانونية والتشريعية:** تفترض الاحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها.
- **العوامل الجغرافية:** أدى وجود الشركات الكبيرة ذات الأقسام والفروع الداخلية والخارجية إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة والتنسيق بين هذه الأقسام والفروع وادارتها الرئيسية.
- **العوامل الثقافية:** تعبر نظم المعلومات المحاسبية أحد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الإدارة في شكل ثقافتها وصياغة طريقة تفكيرها والتي تستند على المعرفة الجماعية في صنع القرار.
- **العوامل الإدارية:** تواجه إدارة الشركات أنواعا من المشكلات الإدارية، وهنا يبرز دور واهمية المعلومات المحاسبية لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاد القرارات.

ثانيا: مصادر المعلومات المحاسبية

تتمثل مصادر المعلومات المحاسبية فيما يلي:[2]

1. القوائم المالية:

القوائم المالية من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وهي من أهم أنواع التقارير المحاسبية وتعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات للأطراف الخارجية، وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) فان مكونات القوائم تتمثل في:

[1] أحمد عبد الهادي بشير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاد القرارات المحاسبية**، مذكرة ماجيستر (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين،2006، ص ص35-40.

[2] رياض زلاسي، مرجع سابق، ص ص41-42.

- **الميزانية:** وتسمى قائمة المركز المالي وتتضمن أصول الشركة والتزاماتها وحقوق الملكية في لحظة معينة.
- **قائمة الدخل:** وتبين هذه القائمة نتيجة اعمال الشركة من ربح أو خسارة
- **قائمة التغيرات في حقوق الملكية:** وتبين ما يلي:
  - جميع التغيرات في حقوق الملكية (حوق المساهمين) خلال الفترة
  - التغيرات في حقوق الملكية ماعدا تلك الناجمة من العمليات مع المالكين مثل زيادة أو تخفيض راس المال أو توزيعات الأرباح.
- **قائمة التدفقات النقدية:** وهي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلية والخارجية خلال فترة معينة، وتبين مصادر هذه التدفقات وتشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، فهي تحدد المركز النقدي للشركة في لحظة زمنية معينة، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (07) يغطي محتويات واسس واعداد هذه القائمة بشكل مفصل.
- **ملحق القوائم المالية:** وتبين ملخصا للسياسات المحاسبي وملاحظات تفسيرية تتعلق ببنود القوائم المالية، وافصاحات تطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية وتحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة من طرق محاسبية معتمدة توضيحات فيما يخص الشراكة، الارتباط والتنازل بين الوحدات وغيرها من المعلومات التوضيحية.

2. تقرير مراجع الحسابات:

ويعده مراجع الحسابات الخارجي، ويرفق مع القوائم المالية المعدة، حيث يوضح المراجع رايه حول فحص القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها ومدى تمثيلها لحقيقة الشركة لفترة مالية معينة، كما يوضح مدى توافق اعداد القوائم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهذا التقرير يعتبر مفيد لمستخدمي المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بإمكانية الوثوق والاعتماد على القوائم المالية.

3. تقرير مجلس الإدارة:

وهو التقرير الذي عادة ما يبدا به التقرير السنوي للشركة ويقوم مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن نشاط الشرك خلال فترة مالية معينة، ويتضمن التقرير معلومات عن الإنتاج ومركز الشركة المالي والتسويقي، وحجم المبيعات ونموها وتطورها والمشاريع التي انجزتها الشركة وما تنوي إنجازه في العام القادم.

المطلب الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقيودها

إن مقدار ونوع المعلومات التي تقدم للأطراف لتمكنهم من اتخاد القرارات الصحيحة يتطلب ان تتميز بخصائص نوعية تسهل ذلك مما يجعلها مرغوبة لديهم، وحتى تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة لها من قبل الأطراف فان هناك مجموعة من الصفات والسمات التي يجب ان تتسم بها المعلومات المحاسبية.

الفرع الأول: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تمتاز المعلومات المحاسبية ببعض الخصائص النوعية التي تعتبر ضرورية في المعلومة من أجل رفع أهمية استخدامها، وهذه الخصائص موضحة كما يلي:

أولا: حسب المعايير المحاسبية الدولية:

لقد حددت المعايير المحاسبية الدولية للمعلومات المحاسبية مجموعة من الخصائص النوعية وهي:

1. **الملائمة:**

تعتبر المعلومات ملائمة أو ذات علاقة وثيقة بقرار معين إذا كانت تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم محصلة احدى البدائل التي يتعلق بها القرار، شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة، وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يشترط ان تتوافر فيها الخصائص الفرعية التالية: [1]

- **القدرة على التنبؤ بالمستقبل:** يعتبر التنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع احداث ونتائج المستقبل.

حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب ان يكون لها قدرة على التنبؤ بالأعداد، أي القدرة على مساعدة متخذ القرار في التوصل إلى تنبؤات صادقة نوعا ما عن النتائج المتوقعة في المستقبل.

- **التغذية العكسية:** إن المعلومات تقدم تغدية عكسية عن الاعمال التاريخية والتي تساعد على تأكيد أو تصحيح التوقعات الأولية وهذه المعلومات يمكن ان تستخدم للمساعدة في التوقع للنتائج المستقبلية.
- **التوقيت:** يقصد به ان يتم الحصول على المعلومات في وقت مناسب مع وقت الحاجة اليها والا فقدت الفائدة المرجوة منها.
- **التقييم:** وهو ان تكون المعلومات قيمة يمكن تحديدها ومقارنتها مع تكلفة الحصول على تلك المعلومات.

2. **القابلية للفهم:**

لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير قابلة للفهم لمستخدميها ويتوقف ذلك على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها كما تتوقف على إمكانيات مستخدميها هذا يفرض على من يصنع

[1] علي حمادي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على وضع القرار في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة الماجيستر (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2011، ص102.

معايير محاسبية ومن يقوم بإعداد القوائم المالية ان يكونوا على معرفة بقدرات مستخدميها، ولفهم أحسن للمعلومات المحاسبية يجب اتباع الإجراءات التالية: [1]

- تصنيف البيانات في مجموعات ذات مغزى لمستخدمي القوائم المالية وليس فقط المحاسبين.
- الاستعانة بعناوين واضحة المعنى سهلة الفهم.
- وضع البيانات المترابطة مقابل بعضها البعض.
- تقديم الأرقام الدالة على المؤشرات التي يرغب من يستخدم هذه القوائم في معرفتها.

3. **الموثوقية:**

يمكن تعريفها كما عرفها البيان رقم (2) لعام 1980 بأنها: "هي خاصية المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وانما تشمل بصدق ما تزعم تمثيله".[2]

وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ان هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص التالية:[3]

- **التمثيل الصادق:** حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب ان تعبر بصدق عن العمليات المالية والاحداث الأخرى التي حدثت في المؤسسة أو من المتوقع ان تعبر عنها بمعقولية.
- **الجوهر فوق الشكل:** من الضروري ان تكون الاحداث والعمليات المالية قد عرضت وتم المحاسبة عنها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية، وليس شكلها القانوني فقط وذلك بسبب ان جوهر العمليات المالية والاحداث الأخرى غير متوافق دائما مع الشكل القانوني لتلك العمليات ومثال ذلك بيع أصل مع الاحتفاظ بالمنافع الاقتصادية المستقبلية رغم وجود وثائق نقل الملكية، فان الاعتراف بهذه العملية بأنها عملية بيع، لا يمثل بصدق الحدث الاقتصادي.
- **الحياد:** بمعنى ان تكون المعلومات المالية غير متحيزة لطرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية.
- **الحيطة والحذر:** تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر واتخاد الاحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد ويجب ان تكون ممارسة الحذر بدرجة معقولة دون مبالغة.
- **الاكتمال:** يجب ان تكون المعلومات الواردة في البيانات المالية كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، أي ان حذف في المعلومات يمكن ان تجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقية

4. **قابلية للمقارنة:**

إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو لفترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة، حيث يستفيد مستخدمي المعلومات المحاسبية من اجراء المقارنة لأغراض اتخاد

[1] حياة بوزقراري، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجيستر (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر،2011، ص61.

[2] عطا الله احمد الحسبان، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012، ص39.

[3] نفس المرجع، ص40.

القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل وتتبع أداء الشركة ومركزها المالي من فترة لأخرى، كما تعتبر المعلومات التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة مماثلة عن الشركات المختلفة قابلة للمقارنة وتمكن هذه الخاصية للمستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما انه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير مماثلة. [1]

ثانيا: حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري

قسم هذا النظام المحاسبي المالي الجزائري الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يلي:[2]

1. **القابلية للفهم:** تعني هذه الخاصية انه يجب على المعلومات الواردة في القوائم المالية ان تكون مفهومة من طر مستخدمين تتوفر لديهم الكفاءة اللازمة في الميدان الاقتصادي والمحاسبي وتكون لهم الرغبة في دراسة القوائم المالية في ظرف زمني سريع نسبيا.
2. **الملائمة:** ويقصد بملائمة المعلومة المالية بأنها تؤثر على قرارات التي تتخذ من طرف المسيرين اذ تساعدهم على تقييم الاحداث الماضية والحالية والمستقبلية، كما ان المعلومة تؤكد أو تصحح التقييمات السابقة، عادة ما تكون" ملائمة المعلومات المالية" مرتبطة بطبيعتها واهميتها النسبية.
3. **الموثوقية:** تكون المعلومة موثوقة حينما لا تحتوي على خطا أو تحيز، تندرج ضمن هذه الخاصية (4) خصائص أخرى هي:
   - التمثيل الصادق للمعلومات المالية.
   - الواقع الاقتصادي يطغى على الواقع القانوني.
   - الحيادية يتم اعداد الوثائق المالية بكل موضوعية.
   - الحيطة والحذر الهدف من هذه الخاصية هو عدم المبالغة في تقييم الأصول والايراد والتخفيض في تقييم الخصوم والتكاليف.
4. **القابلية للمقارنة:** يجب على مستخدمي القوائم المالية ان يكونوا على إجراء مقارنة من حيث الزمن وأخرى من حيث الحجم.

تعني المقارنة من حيث الزمن دراسة القوائم المالية المتتالية لنفس الشركة بينما يقصد بالمقارنة من حيث الحجم أخذ مجموعة من الشركات التي تنتمي إلى نفس القطاع وبحجم متقارب ثم مقارنتها.

من أجل أن تكون المعلومات المالية مفيدة وحتى تتسم بالنوعية كما يتبناها الإطار المفاهيمي، يجب الامتثال للقيود الثلاثة الاتية:

- السرعة في تحضير المعلومات.
- مراعاة الفارق الناتج من العنصرين: عنصر التكلفة وعنصر العائد.

[1] محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، **معايير الإبلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعلمية-**، ط3، دار وائل للنشر، الأردن،2008، ص10.

[2] جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد**، ط2، دار النشر الصفحات الزرقاء، الجزائر،2010، ص ص13-14.

– الموازنة بين مختلف الخصائص النوعية أي منح الاهتمام لكل خاصية دون تهميش أو تجاهل لخاصية ما.

ويتبين من خلال الشكل الموالي ان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تنقسم إلى خصائص متعلقة بمتخذي القرار وخصائص أخرى متعلقة بالمعلومات ذاتها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

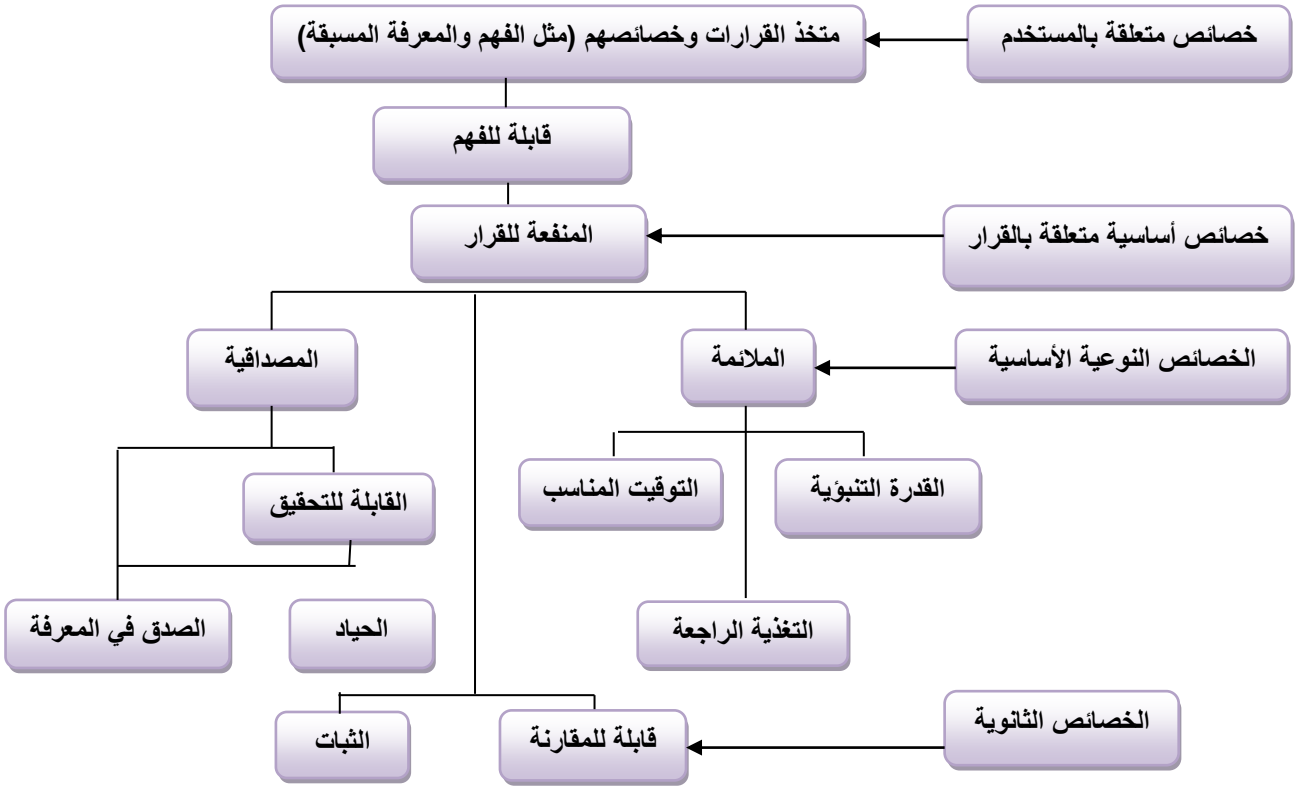

المصدر: لبنى بن زاف، **دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومات المحاسبية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر،2019، ص144.

الفرع الثاني: القيود الأساسية للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

هناك قيود رئيسية حاكمة لاستخدام الخصائص النوعية سابقة الذكر هي:

أولا: الأهمية النسبية: يمكن القول انها الأهمية النسبية تعتبر قيدا هاما للمعلومات المحاسبية نتيجة لعدم المستخدمين في التعامل مع الكثير من المعلومات المحاسبية ولدى ينبغي:[1]

– اعداد تقارير مالية تحمل تلخيصها للكم الكبير في المعلومات بطريقة ذات معنى لمستخدمي تلك التقارير.

[1] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبي وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجيستر (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر،2009، ص63.

- عدم عرض بيانات غزيرة تكون مضللة، ما هو الحال في التضليل عند عرض بيانات ملخصة، أي التوازن النسبي في عرض المعلومات المحاسبية.
- عدم التوسع في العرض للمعلومات المحاسبية الذي يؤدي إلى معلومات غير ملائمة مما يجعل المستخدم يبني قراره على بيانات ملائمة.

ثانيا: التكلفة والعائد:

يلتزم المحاسب عند اعداد وعرض المعلومات المالية بقيد التكلفة والعائد للحكم على منفعة هذه المعلومات في اتخاد القرارات كما يلي:[1]

- اختيار التكلفة والعائد ما هو الا نوع من دراسة الجدوى التي تطبق على انتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية، وتشمل عادة تكاليف المعلومات المحاسبية عناصر متعددة مثل: تكاليف تجميع وتشغيل وتخزين واستخراج المعلومات وتكاليف المراجعة الداخلية والخارجية...،
- اما بالنسبة للعائد فأنها تتحقق لكل منتجي المعلومات والمتمثلة في القدرة على الحصول على التمويل والاقتراض، واخلاء مسؤولية الإدارة، كما تتحقق أيضا لمستخدمي هذه المعلومات في صورة تخصيص أموالهم بأسلوب أكثر كفاءة وزيادة عوائدهم بالإضافة إلى تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية على مستوى الدولة ومستويات فرض الضرائب وفقا للسياسة المالية والاقتصادية.

وما يلي امثلة مراعاة موضوعي الأهمية النسبية والتكلفة والعائد:[2]

- اعتبار بعض البنود النفقات غير مهمة وقيدها كنفقة إرادية بدلا من معالجتها كنفقة رأسمالية واستهلاكها تدريجيا نظرا لضالة حجمها.
- اعتبار بعض بنود الأصول الثابتة غير مهمة نظرا لضالة قيمتها مثل: بعض العدد والأدوات الصغيرة مع بند الأصول الأخرى واهلاكها تدريجيا.
- الاختلاف النسبي في فهم وإدراك أثر حذف أو ادراج معلومة معينة على قرار مستخدم هذه المعلومة وفقا لمدى قابليته للفهم وما إذا كان مستخدم داخلي ام مستخدم خارجي أو مستثمر عادي أو مستثمر ذو ثقافة محاسبية وتحليلية كافية.
- يمكن القول انه ليس من المناسب تحديد ووضع تعليمات أو اصدار معيار محدد بشأن ضوابط تحديد الأهمية النسبية، وذلك بسبب الطبيعة والظروف المختلفة للشركة وحجم أنشطتها واختلاف الأوضاع الداخلية للشركات المتماثلة.

[1] علي عبد الله شاهين، **النظرية المحاسبية-إطار تحليلي وتطبيقي-**، ط1، مكتبة افاق للطباعة والنشر والتوزيع، فلسطين،2011، ص118.

[2] نفس المرجع، ص119.

المطلب الرابع: تصنيف المعلومات المحاسبة ومستخدميها

بعد ان اخدنا فكرة عن المعلومات المحاسبية من خلال معرفة أنواعها والخصائص النوعية لجودتها سنعرض فيما يلي تصنيف المعلومات ومستخدموها.

الفرع الأول: تصنيف المعلومات المحاسبية

تعتبر التقارير الشكل الأكثر استخداما لتقديم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين، وتختلف اشكال هذه التقارير بما تحتويه من معلومات مالية، وهناك العديد من أنواع التقارير (المعلومات المحاسبية) سنعرضها في وجهات متعددة. [1]

أولا: من حيث الغرض:

1. **معلومات الوكالة:** ومن أمثلتها التقرير السنوي للشركة والتي يبين مدى محافظة إدارة الشركة على الموارد المعهودة بها اليها.
2. **معلومات الالتزام القانونية:** ومن امثلتها القوائم المالية المنشورة التزام بالقوانين التي تتطلبها جهات مالية وحكومية معينة.

ثانيا: من حيث درجة التجميع:

1. **معلومات تفصيلية:** توفر تفاصيل متعلقة بالأحداث أو الوحدات الفرعية للشركة مثل: كشف أوامر الشراء.
2. **معلومات تلخيصية:** تلخص تفاصيل الأحداث، وتعد حسب الطلب أو بشكل دوري، مثل: تقارير الاستثناء التي تستبعد البيانات غير الملائمة أو الأقل أهمية.

ثالثا: من حيث اتجاه سير المعلومات:

1. **معلومات عمومية:** تضم معلومات يتم تبادلها بين المستويات الإدارية المختلفة ضمن المنظمة.
2. **معلومات افقية:** تضم معلومات يتم تبادلها ضمن نفس المستوى الإداري.

رابعا: من حيث الدورية:

1. **معلومات حسب الطلب:** تستخدم لأغراض خاصة ومحددة مثل: الدراسات.
2. **معلومات دورية:** يتم اعدادها خلال فترات زمنية معينة متفق عليها مسبقا مثل: القوائم المالية.

[1] عبد الباسط مداح، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2018، ص89.

خامسا: من حيث الوظائف الإدارية

بإضافة اهم التقارير الذي يقدمها نظام المحاسبي هي:[1]

1. **المعلومات التخطيطية:** هناك العديد من التقارير التخطيطية لتي تساعد المديرين في التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بالمستقبل وعادة ما تكون هذه التقارير في شكل تقارير تحليلية تتضمن قيم تقديرية لفترة أو لعدة فترات في المستقبل، وعادة ما تتضمن التقارير التحليلية معلومات تفيد المديرين لفهم سلوك العمل أو النشاط الذي يخضع لإشرافهم وذلك لتحسين عمليات التخطيط والرقابة.
2. **المعلومات التشغيلية:** هذه التقارير تركز على ان تعكس احداث الماضي والحالات والأوضاع الجارية للعمليات داخل الشركة الاقتصادية ويتمثل الهدف الأساسي من هذه التقارير في تقديم تدعيم للأفراد المسئولين عن تنفيذ الأنشطة التشغيلية اليومية للشركة الاقتصادية في مجال الاعمال.
3. **المعلومات الرقابية:** وهي التقارير التي تساعد الإدارة على التحقق من ان العمليات تسير وفقا لما هو مخطط لها، وذلك بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المخطط المحددة مقدما وتحديد أي اختلافات هامة وجوهرية وتحليلها لمعرفة الأسباب التي أدت لها.

الفرع الثاني: مستخدمو المعلومات المحاسبية

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وفيما يلي اهم المستخدمين:

أولا: الأطراف الداخليون:

وهي كافة الأطراف العاملة في أداء نشاط الشركة واستخدام مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق أهداف الشركة، وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي:[2]

1. **الإدارة العليا:** ويقصد بها مجلس الإدارة أو المدير العام المسؤول عن تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة للشركة، حيث ان الإدارة العليا المسؤولة عن أداء الشركة اتجاه المالكين، وتستخدم المعلومات المحاسبية لمعرفة نتيجة نشاط الشركة.
2. **المستويات الإدارية:** ويقصد بها المدراء في المستويات الوسطى والدنيا، والتي تتولى متابعة النشاط والاشراف على اعماله واتخاذ الإجراءات التصحيحية للنشاط، وتكون مسؤولية اتجاه الإدارة العليا في تحقيق الرقابة الإدارية على النشاط، ولذلك تحتاج للتقارير المحاسبية بصورة دورية.
3. **الموظفون:** يحتاج الموظفون إلى معلومات لمتابعة اعمال الشركة لمعرفة مدى استقرار وظائفهم، وكذلك مدى ملائمة الأجور والرواتب التي يتقاضونها مع النتائج المحققة.

[1] صلاح الدين سوالم، **مساهمة معايير المحاسبة الدولية IFRS / IAS في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية**-إشارة خاصة للمعيار المحاسبي الدولي الأول-، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة حلون، مصر، العدد 38، جوان 2014، ص90.

[2] هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2006، ص ص31-32.

ثانيا: الأطراف الخارجيون:

هناك العديد من المستخدمين نذكر من بينهم:[1]

1. **المقرضون:** وتشمل هذه الفئة دائني الشركة سواء كانوا بنوكا أو شركات مالية، أو حاملي سندات الذين يستخدمون المعلومات المحاسبية لتقيم مخاطر منح القروض، والتنبؤ بقدرة الشركة على سداد ديونها والتزاماتها، وتتمثل المعلومات التي تهم هذه الفئة في:

- دراسة وتحليل المركز المالي للشركة ومدى قدرتها على تسديد التزاماتها من القروض فوائدها.
- مدى كفاية أرباح الشركة في الوفاء بالتزاماتها، ومدى استمرارية هذه الأرباح مستقبلا.

2. **الموردون والزبائن:** يعتبر الموردون مصدر لتموين الشركة بمختلف السلع والمواد والخدمات، ويهتم هؤلاء بالمعلومات المتعلقة بقدرة الشركة على السداد، وحجم نشاطها وربحيتها، للتأكد من مدى إمكانية استمراريتها، واستمرارية التعامل معها.

أما الزبائن فيمثلون المصدر الرئيسي لإيرادات الشركة، فهم يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية الشركة وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات.

3. **العمال والنقابات العمالية:** يعتبر العمال مورد هام من موارد الشركة، فهم يهتمون بالمعلومات المتعلقة بمدى الامن الوظيفي والتحسين الوظيفي المتوقع، بالإضافة إلى المعلومات تساعدهم من تعزيز مطالبهم المتعلقة بتحسين أوضاعهم الوظيفية، وهذا من خلال التعرف على المركز المالي للشركة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح بغرض الحكم على استمراريتها.

4. **الهيئات الحكومية:** تحتاج الهيئات الحكومية المختلفة إلى المعلومات المحاسبية لمساعدتهم على التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين الخاضعة لها كقانون الشركات وقانون الضرائب، كما تحتاج أيضا للمعلومات المحاسبية لحل المنازعات القضائية وتصفية الشركة في حالة افلاسها.

5. **المحللون الماليون والوسطاء الماليون:** وهم يحتاجون للمعلومات المحاسبية بغرض اجراء التحليلات المالية وتقييم المخاطر المحتملة والعوائد المرتبطة بالشركة، ومن ثم تقديم الاستثمارات لا تخاد قرارات استثمارية معينة.

6. **المجتمع:** يهتمون بالمعلومات المحاسبية لمعرفة اتجاه نمو الشركة وقدرتها على توفير مناصب الشغل ولتحديد مسؤولية الشركة تجاه والخدمات التي قدمتها له والاثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية للشركة في البيئة التي تنشط بها.

7. **أطراف أخرى:** بالإضافة إلى ما سبق من مستخدمي المعلومات المحاسبية، هناك أطراف أخرى تستخدم هذه المعلومات لأغراض مختلفة كالشركات المنافسة، الصحفيين ووسائل الاعلام، الباحثين...

[1] عبد الحكيم سليماني، **دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2002، ص ص148-149.

المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومات المحاسبية

أصبحت المعلومات المحاسبية مصدرا هاما بالنسبة للشركة الاقتصادية، حيث تلعب دورا أساسيا في تحديد فاعلية وكفاءة الشركة الاقتصادية، ومن الضروري استغلالها في اتخاد القرارات السليمة.

سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى المفاهيم والتعارف المختلفة لجودة المعلومات المحاسبية وكذا اهم معايير والعوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

اختلف الاقتصاديون في تعريف المعلومات المحاسبية ففي هذا الجانب نجد تعاريف كثيرة الا أنها متوحدة في مضمونها وهي عبارة عن مدخلات نقوم بمعالجتها إلى ان تصبح نتائج ويطلق عليها مخرجات.

الفرع الأول: تعريف الجودة

قدمت العديد من التعاريف نوجز أهمها فيما يلي:

تعرف الجودة على أنها:" جملة من السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادرا على الوفاء باحتياجات معينة".[1]

كما عرفت الجودة بأنها:" تكامل الملامح والخصائص لمنتج ما بصورة تمكن من الوفاء بمتطلبات واحتياجات محددة ومعروفة ضمنيا، حيث عرفت نظام الجودة بانه الهيكل التنظيمي والمسئوليات والإجراءات والعمليات والموارد اللازمة لإدارة الجودة".[2]

وعرفت أيضا: "أنها الرضاء المطلق للزبون أو العميل، ورضاء الزبون يشمل رضاه عن المنتج ذو الجودة الجيدة ورضاه عن عملية الشحن والتوزيع ضمن الميزانية والوقت المناسب، ورضاه عن طريقة العملية التجارية وبنود العقود وغيرها".[3]

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكننا ملاحظة ما يلي:

- ان الجودة لا تعني الأفضل بشكل مطلق ولكن تعني الاحسن لمدى إرضاء حاجات وتطلعات المستهلكين سواء كانوا حاليين أو مرتقبين.
- تنشأ الجودة من خلال علاقة تربط طرفين هما المنتج المورد، العميل.

[1] بهجة عطية راضي، هشام يوسف العربي، **إدارة الجودة الشاملة –المفهوم والفلسفة والتطبيقات–**، دار رابط لنشر وتنقية المعلومات، د ب ن، 2016 ص19.

[2] عوض الله جعفر، الحسين أبو بكر، **أهمية وجود الإفصاح عن المعلومة المحاسبية**، مجلة العلوم والثقافة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان مجلد12، العدد 2، نوفمبر 2012، ص115.

[3] خيضر مصباح طيطي، **أساسيات إدارة المشاريع وتكنولوجيا المعلومات**، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2011، ص143.

الفرع الثاني: تعريف وأهداف جودة المعلومات المحاسبية

سنحاول في هذا الفرع ابراز مختلف التعاريف واهداف جودة المعلومات المحاسبية.

أولا: تعريف جودة المعلومات المحاسبية

هناك عدة تعاريف لجودة المعلومات المحاسبية نذكر منها:

تعتبر جودة المعلومات المحاسبية: الهدف الرئيسي التي تسعى الشركات لتحقيقه الا أنها تتأثر بمجموعة من المقومات والتي هي عبارة عن مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام المحاسبي لتحقيق أهدافه وتشمل هذه المقومات ما يلي: [1]

- **المقومات المادية:** تتمثل في جميع التجهيزات المادية مثل الأدوات اليدوية والالية المستخدمة في اصدار المعلومات المحاسبية.
- **المقومات البشرية:** وتتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.
- **المقومات المالية:** وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بوظائفه.
- **قاعدة البيانات:** وتشمل مجموعة الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

كما تعرف جودة المعلومات المحاسبية بأنها:" كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الاحداث الاقتصادية والتي يتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا".[2]

وتعرف أيضا جودة المعلومات المحاسبية أنها:" هي الشكل الجديد للاهتمام بالجودة بعد الاهتمام بالسلعة وفيما بعد الخدمة سواء كانت خدمة صناعية أو خدمة قائمة في المهارات أو خدمة متخصصة، ليأتي بعدها الاهتمام بجودة المعلومات سواء كانت معلومات مقدمة بالطرق المادية التقليدية (التقارير والسجلات) أو الرقمية الحديثة (كمنتجات الرقمية وقواعد البيانات والمعلومات)".[3]

وتعرف كذلك:" ان جودة المعلومات المحاسبية تعني ما تتمتع به من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وان تخلو من التحريف والتضليل وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها".[4]

---

[1] عائشة سلمى كحيلي، راضية كروش، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات، جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي**، مجلة الجامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 3، 2013، ص735.

[2] محمد عامر العمري، زروق عثمان بلال، **أثر خصائص المعلومات المحاسبية على جودة اتخاذ القرارات**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والميدانية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، مجلد27، العدد 3، 2019، ص80.

[3] طلال محمد علي الحجاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، **تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد10، العدد 39، 2014، ص80.

[4] محمد احمد إبراهيم الخليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، مصر، العدد1 2005، ص26.

ثانيا: أهداف جودة المعلومات المحاسبية

تهدف جودة المعلومات المحاسبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في الشركة منها:[1]

1. اتخاد قرارات مرتبطة باستخدام مجموعة من الموارد للشركة.
2. توفير معلومات تفيد الإدارة في عملية اتخاد القرارات والتخطيط والرقابة، وتوفير هذه المعلومات إلى جهات داخل الشركة وإلى أطراف خارجية.
3. توفير معلومات مفيدة لمن يتخذون القرارات الاستثمارية التي يمكن ان يستفيد منها المستثمرون والدائنون.
4. تهدف جودة المعلومات المحاسبية لمعرفة التدفقات النقدية الداخلية والخارجية والمالية المرتبطة بالأنشطة المختلفة للشركة ومدى قدرتها على السداد والمساعدة في عملية اتخاد قرارات سليمة.
5. توفر جودة المعلومات المحاسبية بيانات مالية كافية من حيث النوعية والكمية وتكون ذات أهمية وتستفيد منها الشركات الاقتصادية.
6. اشتمال نظم المعلومات المحاسبية على مقومات الرقابة بأنواعها منها الرقابة التنظيمية ورقابة المعايير.
7. توفر جودة المعلومات المحاسبية بيانات ومعلومات تستفيد منها جهات خارجية تتسم بالدقة والتوقيت المناسب.
8. تساعد جودة المعلومات المحاسبية على تقويم أساليب الرقابة.

المطلب الثاني: معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

نظرا لعدم وجود تعريف محدد لجودة المعلومات وذلك الاختلاف تبعا لاختلاف وجهات النظر واهداف منتجي ومستخدمي المعلومات الا انه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودتها على النحو التالي: [2]

1. **المعايير القانونية:** تسعى العديد من الشركات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة لمعلومات المحاسبية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه الشركات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في الشركة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.
2. **المعايير الرقابية:** ينظر لعنصر الرقابة بانه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية وكذلك المساهمين.

[1] الهادي ادم واخرون، **أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة كلية العلوم الإدارية، جامعة افريقيا، السودان، العدد 1 2017، ص67.

[2] سميحة بوفحص، **أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2018، ص146.

إضافة إلى ذلك هناك معايير أخرى هي:[1]

1. **معايير مهنية:** تهتم الهيئات والمجالس المهنية للمحاسبة بإعداد معايير محاسبية والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

ومما سبق يتبين ان تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات بما يتطلبه من شفافية وافصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح الشركة.

2. **معايير فنية:** ان توافر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

هذا وقد تواجهت مجالس معايير محاسبة وعلى راسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو اصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات.

وعليه تتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له اثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة الشركة، ولذلك فان مهنة المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباط وثيقا بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من اكثر المجالات العلمية والمهنية تأثرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة هي الأخرى تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال اصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الاشراف والرقابة.

ويمكن توضيح معايير جودة المعلومات المحاسبية في الشكل الموالي:

[1] هوام جمعة، لعشوري نوال، مرجع سابق، ص18.

الشكل رقم (2-2): معايير جودة المعلومات المحاسبية

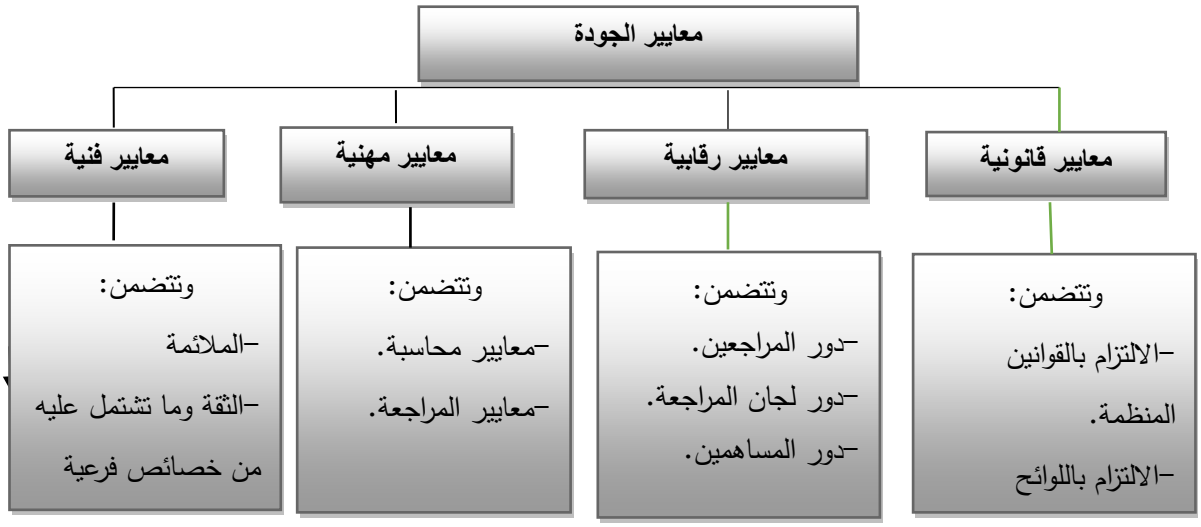

المصدر: صباحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبية الدولية (IAS /IFRS) وأثرها على جودة المعلومة مذكرة** الماجيستر (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص74.

المطلب الثالث: مقاييس جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على اهم معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية بالإضافة إلى إعطاء صورة توضيحية لاهم العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبة.

الفرع الأول: مقاييس جودة المعلومات المحاسبية

ان قياس جودة المعلومات يبقى نسبي، لكن ان تكون المعلومة بجودة عالية أفضل من لا جودة، وهذه بعض المعايير لقياس الجودة وهي:[1]

1. **المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:**

هي استخدام المعلومة من أجل منفعة، وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها كما يمكن التمييز بين عدة اشكال للمنفعة:

- **منفعة شكلية:** تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم.
- **منفعة زمنية:** الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها.
- **منفعة مكانية:** سهولة الحصول عليها.
- **منفعة التقييم:** أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.

[1] محمد الخطيب نمر، فؤاد صديقي، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر**، الملتقى الوطني حول الإصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، ص9.

2. **الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:**

ان المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.

إضافة لمعايير أخرى لقياس الجودة تشمل ما يلي:[1]

3. **الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** تعبر الفاعلية عن ندى تحقيق الشركة لأهدافها من خلال موارد محددة وعلى ذلك فانه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها: "مدى تحقيق المعلومات لأهدافها الشركة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة"، ومن ثم فان فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات، كما ان فاعلية هي مدى النجاح في تحقيق الأهداف، وهذا يعني ان درجة الفاعلية تقاس بمدى تحقيق الأهداف المحددة.
4. **التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يقصد بالتنبؤ انه:" الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع احداث ونتائج المستقبل"، ومن المؤكد ان جودة المعلومات انما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ.
5. **الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يقصد بالكفاءة تحقيق اهداف الشركة بأقل استخدام ممكن للمورد، فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد البشرية والمادية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بمخرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها.

وهي العلاقة بين الاستخدام والنتائج أي ان تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من ورائها، ان قيمة المعلومات تمثل قيمة التغير في القرار واستعمالها ف اختيار البدائل ويتم حسابها بالفرق بين نتائج القرار الأول ونتائج القرار الثاني مطروحا منها تكلفة الحصول على هذه المعلومات الإضافية التي أدت إلى تغيير القرار وبالتالي فانه إذا لم تؤذي المعلومات المحاسبية الجديدة إلى تغيير القرار المتخذ سابقا فان قيمة هذه المعلومات تساوي الصفر.[2]

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

تتأثر درجة جودة المعلومات في التقارير المالية بعدة عوامل شأنها في ذلك شان أي أداة توصيل يتم التعامل معها في محيط البيئة الاجتماعية القابل للتأثير.

أولا: العوامل البيئية

من أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ما يلي:[3]

---

[1] عامر حكمت السعيد، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في تخفيض مخاطر السيولة**، مذكرة الماجيستر (غير منشورة)، جامعة جرش، الأردن، 2014 ص27.

[2] بن زاف لبنى، مرجع سابق، ص131.

[3] ناصر محمد المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاد القرار**، مذكرة ماجيستر (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر،2009 ص ص64-69.

- **العوامل الاقتصادية:** يجب ان يكون لكل القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج اقتصادية، وإذا لم يترتب مثل ذلك النتائج فلن يكون هناك سبب من هذه القرارات، وتختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد.
- **العوامل السياسية:** قد تنظر الجهات الحكومية إلى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف القومية أو مع الأهداف المعينة لهذه الجهات، وهذا هو سبب التدخل السياسي في اعداد السياسات والإجراءات المحاسبية.
- **العوامل الاجتماعية:** تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطوير المحاسبي والتي تتطلب نموذجا محاسبيا مبنيا على أساس من القيم الاجتماعية السائدة في الزمان والمكان ويتطلب نموذج المحاسبة الاجتماعية التوسع في القياس المحاسبي.
- **العوامل القانونية:** تتأثر الممارسة المحاسبية سواء في منهاجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بشدة بالمنظمات المرتبطة بالقوانين والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى، ولا شك ان تلك التشريعات القانونية قد زادت من إمكانية مقارنة ومنفعة تلك المعلومات المحاسبية.
- **العوامل الثقافية:** وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع النظامات المهنية، فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والمراجعة بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص.

ثانيا: العوامل المتعلقة بالمعلومات:

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاد القرار، ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في ادخال وتحليل ومعالجة عرض المعلومات وكذلك الانتشار الواسع والسريع للأنترنت واللذان كان لها أكثر كبير. [1]

ثالثا: تقرير مراجع الحسابات (المراجع الخارجي):

يعتبر تقرير مراجع الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها، والتحقق من اعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها. [2]

[1] ناصر محمد المجهلي، مرجع سابق، ص70.

[2] نفس المرجع، ص70.

المبحث الثالث: أهمية حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

إن حوكمة الشركات تلعب دور هاما من خلال مبادئها وأركانها في مجال تطوير مهنة المحاسبة، وهذا بدوره ينعكس على مستوى جودة المعلومات المحاسبية ولهذا أدى تطبيق المبادئ المحاسبية وإظهار المعلومات المحاسبية الحقيقية، وبالتالي هناك علاقة وثيقة من خلال تطبيق حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية وان تطبيق الحوكمة يعمل على مساهمة في تحقيق جودة المعلومات.

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: دور مجلس الإدارة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

تنص أليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاد الإجراءات اللازمة لتحقيق اهداف الشركة ومن بين هذه الاليات مجلس الإدارة ويتمثل فيما يلي:

ان دور مجلس الإدارة هو حوكمة الشركات وذلك من خلال وضع الاستراتيجيات، وتوفير القيادين لتنفيذ هذه الاستراتيجيات، ومراقبة إدارة الشركة، واعداد التقارير للمساهمين حول ادارتهم للشركة وبيان مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية ومركز الشركة بشكل واضح للمساهمين، بينما يقتصر دور المساهمين على تعيين المدراء ومراجع الحسابات وضمان وضع هيكل نظام محكم يحقق متطلبات الحوكمة.[1]

المسؤولية الأساسية لمجلس إدارة الشركة ولتحقيق جودة المعلومات المحاسبية هو العمل على نجاح الشركة في المدى الطويل وتعظيم الأرباح التي يتحصل عليها المستثمرين، ويتمثل دور مجلس الإدارة في الاتي:[2]

1. مراجعة الأهداف والسياسات والخطط الاستراتيجية بالشركة.
2. بمجرد اعتماد مجلس الإدارة لتلك الأهداف والخطط الاستراتيجية يجب على أعضاء المجلس مساعدة رئيس المجلس والمديرين التنفيذيين في تحقيقها.
3. مجلس الإدارة مسؤول عن إدارة شؤونه منها: انتخاب أعضاء اللجان التابعة للمجلس ورؤساء تلك اللجان، وتحديد مكافأة أعضاء المجلس.
4. يجب على مجلس الإدارة مراجعة مدى التزام الشركة بالمتطلبات القانونية التي تحكم الشركة والمتطلبات الخاصة بالإفصاح والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والمراجعة وعملية اعداد التقارير المالية.

ونشير إلى انه تختلف تشكيلة مجالس الإدارة من دولة الأخرى، وهذا يرجع للقوانين والأنظمة المتبعة، وحسب القانون الجزائري يتألف مجلس إدارة شركة المساهمة من ثلاثة أعضاء على الأقل ومن اثني عشر عضو على الأكثر حسب المادة 610.[3]

---

[1] عطا الله وارد خليل، ومحمد عبد الفتاح العشماوي، **الحوكمة المؤسسية (المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسة العامة والخاصة)**، مكتبة الحرية لنشر والتوزيع، مصر،2008، ص48.

[2] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، مرجع سابق، ص121.

[3] رياض زلاسي، مرجع سابق، ص84.

المطلب الثاني: دور لجنة المراجعة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

تعتبر لجنة المراجعة ألية مهمة للرقابة في الشركات باعتبارها حلقة وصل بين المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة وبن المراجعين الخارجيين وبالتالي فهي تعمل على دعم وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، سنحاول معرفة دورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

الفرع الأول: مفهوم لجنة المراجعة

هناك العديد من المفاهيم المتعلقة بلجان المراجعة منها ما يلي:

لجنة المراجعة هي: "احدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة وتعمل حلقة وصل بين المجلس والمراجعين كما تكون أداة للرقابة على أداء الشركة ويجب ان تتضمن مديرين غير تنفيذيين ويعتمد تحديد عدد المديرين الأعضاء في لجنة المراجعة إلى حد كبير على حجم الشركة وحجم مجلس الإدارة ".[1]

وتعرف أيضا أنها:" لجنة مكونة من مدراء الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتعد لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المراجعين ومجلس الإدارة وتتلخص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المراجع الخارجي، ونطاق ونتائج المراجعة، وكذلك الرقابة الداخلية للشركة وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر".[2]

الفرع الثاني: القوانين المدعمة لدور لجنة المراجعة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

وتتمثل هذه القوانين فيما يلي:[3]

- **سنة 1967:** أوصى المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين*(AICPA) جميع الشركات المقيدة في البورصة بضرورة انشاء لجنة مراجعة تكون مسؤولياتها حل المشاكل التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة والمتعلقة بالنواحي المحاسبية وطريقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.
- **سنة 1972:** فقد أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية **(SEC) توصيات بإنشاء لجان للمراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة، كما طالبت الشركة بضرورة الإفصاح عن انشائها.
- **سنة 1999:** أصدرت لجنة بلوريبون مجموعة من التوصيات بهدف زيادة أداء لجان المراجعة بما يهدف إلى زيادة جودة التقارير المالية.

---

[1] أبو عبيدة طه جبريل علي، عبد المنعم محمد عبد القيوم محمد، **دور لجان المراجعة في جودة خدمات المراجعة الخارجية**، المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية، جامعة المشرق، الخرطوم، المجلد6، العدد2، 15 افريل2020، ص5.

[2] عوض بن سلامة الرحيلي، **لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات**، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد22، العدد1، 2008، ص193.

[3] رياض زلاسي، مرجع سابق، ص82.

* (AICPA): American institute of Certified public accountants.

** (SEC): Securities and exchange commission.

- **سنة 2002:** صدر قانون ساربنساوكسلي في الولايات المتحدة الامريكية الذي الزم جميع الشركات بأنشاء لجان المراجعة وبين دورها في منع حدوث الانهيارات المالية.
- **سنة 2003:** تم اصدار تقرير Smith report الذي تضمن العديد من التوصيات المتعلقة بدور ومسؤوليات لجان المراجعة وكيفية الإفصاح عنها في التقارير السنوية للشركات، كما طلب هذا التقرير الشركات بضرورة ان يكون للجان المراجعة تقريرا سنويا يتم نشره حيث يتضمن الواجبات التي تم تنفيذها خلال السنة من قبل أعضاء اللجنة.

مما سبق هناك العديد من الأسباب على وجوب انشاء وتفعيل لجنة المراجعة لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية والمتمثلة فيما يلي:[1]

- تحقيق الإشراف الفعال على عملية اعداد التقارير خاصة في الشركات العظمى التي تحتاج إلى أعضاء مجلس إدارة على معرفة كاملة بكل النواحي المالية والإدارة وذوي الخبرة العالية في المحاسبة والإدارة المالية.
- الحاجة إلى نشر التقارير المالية بصفة دورية.
- حماية مصالح حملة الأسهم من خلال قيام اللجان بكشف أي أخطاء أو غش يضر حملة الأسهم.
- عدم التجانس بين أعضاء مجلس الإدارة وزيادة عددهم يحتاجون إلى وجود التقارير وقوائم مالية تتطلب خبرة ومجهود كبير.

المطلب الثالث: دور المراجعة الداخلية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

للمراجعة الداخلية أهمية بالغة في تحقيق الحوكمة الجيدة في الشركات حيث ان تعمل على إضفاء الشفافية والمصداقية على المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

الفرع الأول: مفهوم المراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية هي:" المراجعة التي تتم بواسطة موظف من داخل الشركة حيث يكون تابع لإدارة الشركة".[2]

تعرف أيضا:" هي نشاط تأكيدي مستقل وموضوعي ونشاط استشاري مصمم، للإضافة قيمة الشركة، ولتحسين عملياتها ولمساعدة الجهة على تحقيق أهدافها، بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر".[3]

---

[1] إبراهيم إسحاق نسمان، **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة**، مذكرة الماجيستر (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين 2009، ص47.

[2] محمد الفاتح المغربي، **المراجعة والتدقيق الشرعي**، ط1، الاكاديمية الحديثة لنشر والتوزيع، السودان،2018، ص22.

[3] عمار عبد الله العمار، **الإطار العام لعمل وحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية**، مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر، الرياض،2014، ص15.

الفرع الثاني: دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات

من أجل الحصول على معلومات مالية ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للشركة يجب القيام بما يلي:[1]

أولا: عرض القوائم المالية بصدق وعدالة (الإفصاح)

يسعى المراجع الداخلي إلى مساعدة وتوجيه الإدارة إلى اعداد قوائم مالية تحتوي على معلومات محاسبية ذات جودة عالية تخلو من التزوير والتضليل، وللقيام بهذه العملية ينبغي على المراجع التأكد من عناصر أو مكونات القوائم قد تم تبويبها والافصاح عنها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فعليه ان ينفذ إجراءات المراجعة للتحقق من صحة مزاعم الإدارة التي قامت بإعداد القوائم المالية.

ثانيا: شرعية وصحة المعلومات المالية (الشمولية)

يهدف مراجع الحسابات الداخلي إلى التأكد من ان كافة العمليات والحسابات التي يجب ان يتم ادراجها في القوائم المالية قد تم ادراجها فلا يجب اغفال أي عنصر من عناصر القوائم المالية.

كما يتطلب هذا التحقق من شرعية وصحة العمليات المالية من طرف المراجع الداخلي وذلك خلال فترة موضوع العمل حيث تعكس بشكل صحيح وفعال التغيرات في حسابات المؤسسة خلال الفترة، والتحقق من صحة وشرعية العمليات يحقق هدفين أساسيين هما:

أ- يتمثل في التحقق من ان هذه العمليات مؤيدة ومدعمة بنظام الرقابة الداخلية الجيد.

ب- يتطلب من المراجع الداخلي التأكد من ان هناك تأييد مستندي ملائم لجميع العمليات التي تنتج عنها هذه الأرصدة.

ثالثا: الملكية

يتأكد المراجع من بداية عملية المراجعة من ان العناصر التي تنص عليها الميزانية تخص الشركة التي هو يعمل فيها كمراجع.

فالمراجعة الداخلية هنا تعمل على تأكيد صدق وحقيقة المعلومات المحاسبية الناتجة ع نظام المعلومات المولد لديها، ويجب على المراجع فحص الوسائل المختلفة اللازمة لحماية أصول الشركة من أي تصرفات غير مرغوب فيها، وعلى الرغم من ان الحيازة قد تكون دليلا مقبولا لأعلى ملكية بعض الأصول.

رابعا: استقلالية الفترة المالية

تتمثل استقلالية الفترة المالية في التحقق من ان الارادات والتكاليف قد تم تسجيلها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية، المراجع يقوم هنا بالتحقق من ان كل العمليات المالية المسجلة قد حدثت قبل نهاية الفترة المحاسبية ويتأكد ان العمليات المحاسبية الخاصة بالفترة اللاحقة لم يتم تسجيلها ضمن فترة موضوع المراجعة.

[1] شدري معمر سعاد، **دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة الماجيستر (غير منشورة)، جامعة بومرداس الجزائر،2008 ص82.

خامسا: الوجود

يعمل المراجع الداخلي على التأكد من جميع العناصر الواردة في ميزانية الشركة والتحقق بأن العمليات المسجلة في القوائم المالية قد حدثت فعلا خلال الفترة المحاسبية موضوع المراجعة، ما يقوم المراجع الداخلي من القيام بعملية التأكد من الوجود الفعلي لجميع موجودات الشركة الواردة في التقارير والقوائم المالية.

سادسا: التقييم

تهدف المراجعة الداخلية إلى ضرورة تقييم الاحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق امتلاك الاستثمارات وتقييم المخزونات، تم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية ومراعاة انسجامها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما. كما يؤدي الالتزام بهذا المبدأ إلى:

- التقليل من فرص ارتكاب الأخطاء والغش.
- الالتزام بالمبادئ المحاسبية وثبات الطرق المحاسبية من طريقة لأخرى.

الفرع الثالث: دور المراجع الداخلي في ادارة المخاطر

فيما يخص دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر فيتمثل في انه يساعد الشركة في التعرف على المخاطر وتقييمها والمساعدة في تحسين أنظمة إدارة المخاطر ومراقبتها وذلك على النحو التالي:[1]

- مساعدة مجلس الإدارة في رسم السياسة العامة لإدارة المخاطر، وذلك بتقديم خدمات استشارية واقتراحات محددة.
- التحقيق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر.
- تقييم مدى كفاءة وفعالية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعية في سبيل التحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها والتأكد من صحة قياسها.
- تقييم مدى كفاءة وفعالية أنظمة إدارة المخاطر، وأنظمة القياس المتبعة على مستوى كل الأنشطة داخل الشركة.
- تقييم التقارير المعدة من قبل مدير المخاطر حول تطبيق الإطار العام لإدارة المخاطر.
- رفع التقارير على الأقل مرة في السنة وكما دعت الحاجة لذلك.

يمكن القول من خلال هذه المهام انه يحسن جودة المعلومات المحاسبية ويعطي لمتخذ القرار معلومات محاسبية ذات جودة عالية وذلك كما هو موضح في الشكل الموالي:

[1] أحلام بلقاسم كحلولي، معطي الله خير الذين، **دور التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة الباحث الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، المجلد6، العدد1، جوان2018، ص205.

الشكل رقم(2-3): دور المراجعة الداخلية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

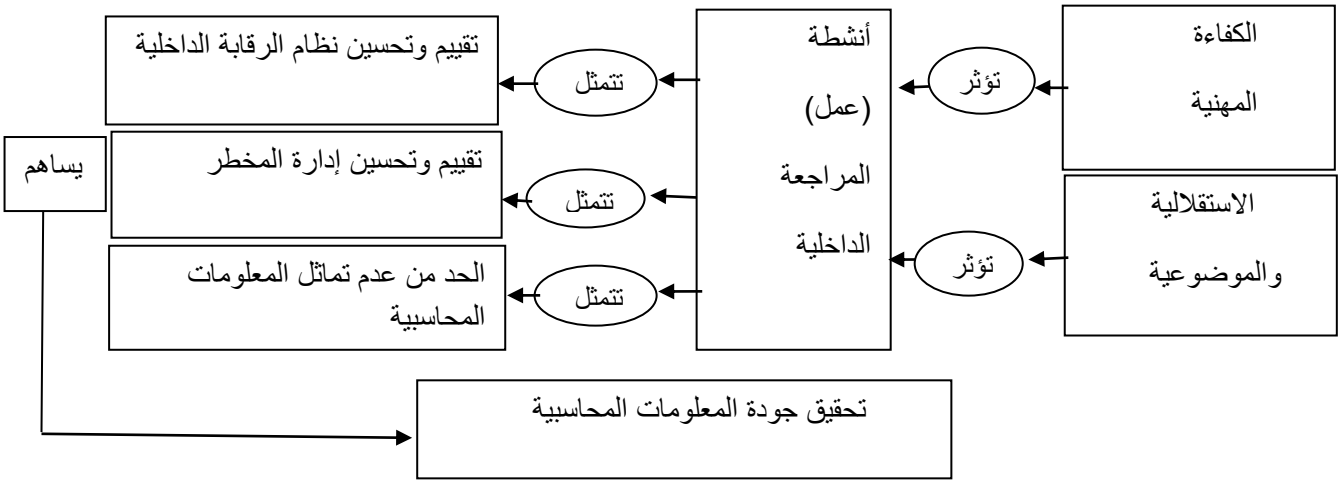

المصدر: أحلام بالقاسم كحولي، معطي الله خير الدين، مرجع سابق، ص206.

المطلب الرابع: دور المراجعة الخارجية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

إن العقود المبرمة بين أطراف المؤسسة ومختلف العلاقات التعاقدية هي السبب وراء تضارب المصالح بين الأطراف الفاعلة أو المهتمة، وعليه من أجل الحصول على معلومات محاسبية ذات مصداقية يجب على مراجع الحسابات الخارجي من أجل جودة المعلومات المحاسبية والتحقق من ان كل عنصر من عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج كما يلي:

الفرع الأول: التحقق من التثبيتات والتحقق من المخزونات

أولا: التحقق من التثبيثات

وتشمل هذه النقطة على عناصر التثبيتات التي تعتبر هذه العملية سهلة بالنسبة للمراجع مقارنة مع باقي العناصر الواجب التحقق منها لأنها قليلة الحركة المحاسبية كونها تمتاز بالدوام لعدة سنوات داخل الشركة.

ومن أجل التأكد من ان الخصائص السابقة محققة في التثبيتات يجب ما يلي:[1]

1. **الكمال:** يقوم المراجع في هذا العنصر بالتأكد من ان المعلومات المقدمة في القوائم المالية الختامية وبالنسبة لكل عنصر تعكس الواقع الحقيقي لها وذلك من خلال التأكد من الأرصدة الأولية والقيام بالمراجعة المستندية والحسابية للتأكد من تسجيل كل الإضافات الجديدة للعنصر، وحذف كل التنازلات خلال الدورة مع تتبع خطوات المعالجة المحاسبية للحصول على الحكم النهائي للمعلومات المحاسبية المقدمة على العنصر موضوع المراجعة كما ينبغي ان يتأكد المراجع من صحة حساب الاهتلاكات المقابلة للاستخدام العنصر وتسجيلها، ومدى تحميل كل عنصر لأعباء المتعلقة به وعدم تحميله للمصاريف الأخرى.

[1] فاتح سردوك، **دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجيستير (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر،2004، ص101.

2. **الملكية:** يتأكد المراجع من ملكية الشركة لتثبيتات المسجلة في دفاتر وسجلات الشركة والتي هي ظاهرة في القوائم المالية من خلال فواتير الشراء، أو عقود تثبت ملكية الأصل موضوع المراجعة.
3. **التقييم:** إن التثبيتات تسجل في المحاسبة بتكلفة شرائها، اما تلك الاستثمارات المنشأة من طرف الشركة في حد ذاتها، فانه يتم تسجيلها محاسبيا بالتكلفة الحقيقية لإنجازها من طرف الشركة.
4. **التسجيل المحاسبي:** يعمل المراجع على التأكد من ان المعالجة المحاسبية تمت وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، وان كل الوثائق المثبتة لكل هذه التسجيلات.

ثانيا: التحقق من المخزونات

وتشمل المخزونات على العناصر التي تمر على المخزن، ففي هذا النوع من الأصول يجب على المراجع التأكد منها لكونها تعتبر ذات حركة كبيرة ومستمرة وبالتالي فان المراجعة لهذا العنصر تتم من خلال النقاط التالية:[1]

1. **الكمال:** تظهر القوائم المالية معلومات محاسبية حول مخزون اخر المدة لذا يقوم المراجع بالتحقق من ان هذه المعلومات كانت وفق معالجة محاسبية سليمة، مفادها ان كل العمليات المتعلقة بالمخزون تم تسجيلها محاسبيا ولم يلمسها أي حذف أو نسيان من طرف المحاسب.
2. **الوجود:** يسعى المراجع إلى التأكد من ان المخزون موجود فعلا، من خلال التحقق من ان المخزون موجود فعلا بالمخزون وذلك بالوقوف على عملية لجرد وتوجيهها وفق ما تنص عليه التشريعات المعمول بها.
3. **الملكية:** تعتبر عناصر المخزونات داخل الشركة ملك لها حتى يثبت العكس، ولذلك فعلى المراجع ان يتأكد من ملكية الشركة للعناصر انطلاقا من مراجعة العمليات المختلفة المتعلقة بالمخزون.
4. **التقييم:** ينبغي على المراجع ان يتأكد من صحة التقييمات التي قامت بها الشركة من خلال التأكد من ثبات طرق تقييم المخزونات من سنة للأخرى.
5. **التسجيل المحاسبي:** يسعى المراجع إلى التأكد من ان كل العمليات المتعلقة بالمخزونات قد تم تسجيلها محاسبيا بالطريقة السليمة.

[1] فاتح سردوك، مرجع سابق، ص104.

الفرع الثاني: التحقق من الحقوق والديون والتحقق من الأموال الخاصة والنتائج والاعباء

ويتم تحقق من هذه العناصر من خلال:

أولا: التحقق من الحقوق والديون

حيث يجب على المراجع التحقق من الحقوق والديون ومن ارصدتها الموجودة في السجلات المحاسبية للشركة فيما يلي: [1]

1. **الكمال:** تظهر المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة إلى مستعمليها، معلومات حول الديون والحقوق المتعلقة بها من خلال اظهار الأرصدة المالية لكل حساب على حدا انطلاقا من تفاعل العمليات المتعلقة سواء سلبا أو إيجابا واخد الرصيد الأولي لكل حساب لذا وجب على المراجع المختلفة سواء سلبا أو إيجابا واخد الرصيد الأولي لكل حساب لذا وجب على المراجع ان يتحقق من التسجيل المحاسبي لكل العمليات من أجل الحصول على معلومات صحيحة وصادقة.
2. **الوجود:** يعمل المراجع على التأكد من الوجود الفعلي للحقوق والديون من خلال القيام بالمقاربات الضرورية، بين ما هو مسجل محاسبيا وما هو مسجل عند الغير.
3. **الملكية:** ان الحقوق والديون المسجلة في سجلات ودفاتر الشركة يجب ان تتعلق بها، فلا يصح تسجيل أي شيء لا تكون الشركة طرفا فيه.

وبالتالي فإنه على المراجع ان يتأكد من ان كل الديون والحقوق المسجلة في القوائم المالية الختامية لها علاقة مباشرة مع الشركة، فالديون التزام عليها والحقوق حق لها.

4. **التقييم:** يستعمل المراجع المراجعة المستندية والمراجعة الحسابية من أجل الوقوف على تقييم الحقوق والديون للشركة وفق طرق معتمدة للتقييم، كان يعتمد طريقة التقييم وفق سعر السوق أو اعتماد أي طريقة أخرى معتمدة من طرف الشركة، وكذلك من طرف الجهة الأخرى سواء المدينة أو الدائنة للشركة.
5. **التسجيل المحاسبي:** يجب التأكد على ان تسجيل العمليات المحاسبية المتعلقة بالحقوق والديون ومعالجتها وفق الطرق المحاسبية السليمة.

ثانيا: التحقق من الأموال الخاصة

واجب على المراجع الخارجي التحقق من أسهم الشركاء وعددها من تقييمها بشكل سليم وتسجيلها بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية، وكذلك يتبع تداول أسهم الشركة في السوق المالي والتأكد من التوزيع السليم للأرباح والخسائر الناتجة عن الدورة وموضوع المراجعة.

وللتأكد من الأموال المملوكة يتبع المراجع احكام عامة متمثلة فيما يلي:[2]

[1] فاتح سردوك، مرجع سابق، ص105.

[2] نفس المرجع، ص105.

- التأكد من العقد الابتدائي والقانون المنظم للشركة لمعرفة راس المال وأنواع الأسهم.
- الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة والجمعية العامة بخصوص التخصيص وزيادة أو تخفيض راس المال.
- يتحقق من ان المساهمين قد سددوا ما عليهم اتجاه الشركة.
- فحص سجل المساهمين والبيانات الواردة فيه.
- في حالة عدم سداد رأس المال بالتكامل يجب ان يظهر ذلك في القوائم المالية الختامية.
- التأكد من صحة عرض رأس المال في الميزانية أي اظهار رأس المال المصدر وكذلك راس المال المدفوع.

ثالثا: التحقق من النتائج والاعباء

تعتبر حسابات النواتج والاعباء (حسابات التسيير) المكونات الأساسية لجدول حساب النتائج التي على أساسها يتم تحديد النتيجة الصافية للسنة المالية.

وعلى العموم فان التحقق من المعلومات المحاسبية في جدول الحسابات النتائج تكون عن الطريق الاتي:[1]

1. **الكمال:** ينبغي ان تعبر المعلومات المحاسبية عن كل العمليات المختلفة والمتعلقة بها سواء كانت أعباء أو نواتج، وان يتم تسجيلها محاسبيا لتدخل ضمن تجهيز البيانات المختلفة والمتعلقة بالحسابات.
2. **الوجود:** يعمل المراجع في هذا الإطار على التحقق من ان النواتج والاعباء تتعلق مباشرة بالشركة أي ان تكون طرفا فيها.
3. **التقييم:** تظهر النواتج والاعباء بأرصدة نهائية في القوائم الختامية لذلك ينبغي على المراجع ان يتحقق من صحة تقييمها، وفقا لطق واضحة وثابتة من سنة إلى أخرى.
4. **التسجيل المحاسبي:** يسعى المراجع إلى التحقق من سلامة تسجيل الأعباء والنواتج حال وقوعها وفقا للمستند المدعم لذلك ولا ينتظر المحاسب تسوية الدين أو الحق الناتج عن العملية في الدورة موضوع المراجعة.

مما سبق يتضح لنا ان المراجع الخارجي الذي يعتبر كركن من اركان الحوكمة له دور فعال وحيوي في النهوض بمصداقية وجودة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات وذلك من خلال القيام بالإجراءات السابقة.

[1] فاتح سردوك، مرجع سابق، ص105.

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل ابراز مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها، التي اتفقت اغلب الجمعيات على تقسيمها إلى خصائص رئيسية (ملائمة وموثوقية) وما يندرج ضمنها من خصائص فرعية، وأخرى ثانوية (قابلة للمقارنة والثبات)، والتي تعد المحدد الرئيسي لجودتها من قبل مستخدميها.

تعتبر المعلومات المحاسبية ألية تعطي صورة صادقة عن نشاط الشركة ووضعيتها المالية المعرفة في القوائم المالية باستخدام أليات الحوكمة الداخلية والخارجية أهمها لجنة المراجعة ومجلس الإدارة والمراجعة الداخلية والخارجية وكذلك الاعتماد على مجموعة من الأطراف الداخليون والخارجيون التي لهم علاقة بعملية الحوكمة، ومن هذا المنطلق أصبح العمل بالمعلومات المحاسبية يتطلب ان تكون ذات جودة ليتم تقديمها للجهات المستفيدة من خلال إلزام الشركات بإرفاق التقارير المالية بتقرير لجنة المراجعة حيث تعتبر حلقة وصل بين الإدارة والمراجع الخارجي وتعمل على كشف كل عمليات الغير شرعية والاختلاس.

الفصل الثالث

دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

تمهيد:

بعد الإحاطة بالجانب النظري والمتعلق بالمفاهيم الأساسية لحوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية والعلاقة بينهما، ومدى إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال الوجود الفعال لأركانها الأساسية.

انطلاقا من هذا سنحاول اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك لما توصلنا له ان الوجود الفعال لأركان حوكمة الشركات يساهم في تحقيق الشفافية واضفاء المصداقية على المعلومات المحاسبية للشركات، وتوفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية حتى يمكن الاعتماد عليها لا تخاد القرارات، ولهذا سنقسم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

المبحث الثاني: واقع حوكمة الشركات في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

المبحث الثالث: إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

المبحث الأول: تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

سنحاول في هذا المبحث تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية من خلال استعراض التعريف بالشركة وتكون راس مالها ودخولها بورصة الجزائر واهم الوقائع والمؤشرات الحاصلة خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بشركة أليانس

أليانس للتأمينات هي واحدة من شركات التامين مملوكة للقطاع الخاص، تأسست في 30 جويلية 2005 بموجب الأمر رقم95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995م الصادر عن وزارة المالية، والمتعلقة بفتح سوق التأمينات، وبعد الحصول على موافقة الجهات المختصة انطلق نشاط الشركة سنة 2006م، ومنذ ذلك الحين وأليانس للتأمينات تقترح منتجاتها لمختلف ولجميع القطاعات والنشاطات وبالأخص ما يلي:[1]

- مخاطر الافراد.
- المهن الحرة والحرفيين.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المؤسسات الصناعية الكبرى.
- الإدارات العمومية والجماعات المحلية.
- أنشطة نقل الاجسام بمختلف أنواعها البحرية والبرية والجوية.
- أنشطة البنوك والمؤسسات المالية.
- مشاريع الهياكل القاعدية والضخمة.

تضم سلسلة المنتجات والخدمات التأمينية للشركة حسب الطلب وحاجة الزبائن والمتمثلة فيما يلي:[2]

1. **التأمينات الموجهة للأفراد والمخصصة لـ:**

- السيارات بما فيها المساعدة.
- الحوادث الفردية حياة/وفاة.
- المخاطر المتعددة للسكنات.
- السفر تأشيرة فضاء شنغن ووجهات أخرى، عمرة، الحج...الخ.
- الكوارث الطبيعية.
- الصحة والاحتياط.

[1] WWW.ALLIANCEASSURANCES.COM.DZ على الساعة11:00 , يوم 2022/05/03

[2] WWW.ALLIANCEASSURANCES.COM.DZ على الساعة 11:00 , يوم 2022/05/03

2-التأمينات المهنية: (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصناعية والمهن الحرة والحرفيين والتجار).

- السيارات (اسطول صغير أو كبير).
- المخاطر المتعددة المهنية بما فيها المسئولية المدنية وضمانات أخرى.
- تامين المجموعة (إضافي، صحة).
- الكوارث الطبيعية.
- نقل البضائع بحرا وجوا.
- اضرار المياه.

3-التامين على الاخطار الصناعية:

- الحرائق ومخاطر ملحقة.
- تحطم الآلات.
- المسؤولية المدنية العامة.
- المسؤولية المدنية المهنية.
- المسؤولية المدنية "المنتجات المسلمة".
- خسائر الاستغلال بعد حريق أو تحطم الآلات.
- خسارة منتجات مخزنة في غرفة التبريد.
- سرقة منتجات وسرقة الصندوق/الخزينة.
- تامين أنظمة الاعلام الالي الصغيرة.
- اسطول سيارات (أكثر من 25 سيارة).
- نقل البضائع بحري، جوي، بري.
- اضطرابات واحتياجات شعبية.

4-التامينات على البناء والاعمال الهندسية:

- المسؤولية المدنية للمصمم (مكاتب الدراسات وهيئات المراقبة والمهندسين).
- المسؤولية المدنية لمنجز المشروع (المشرف على الإنجاز، مقاولون، رئيسيون أو مناولون في مجال الإنجاز).
- جميع اخطار الورشات في الهندسة المدنية وكل اخطار تركيب الآلات والتجهيزات.
- نقل وتخزين وسيط شامل لتجهيز الورشة.
- جميع اخطار شاحنات الورشات.

- المسؤولية المدنية للوفاة.
- الحوادث الفردية للعاملين في الورشات.
- التامين على نقل المنتجات والتجهيزات.
- خطائر الاستغلال المسبق.

أليانس للتأمينات متواجدة على مستوى42 ولاية في الجزائر، حيث لديها مديرية عامة مقرها الشراقة الجزائر العاصمة وخمس مديريات جهوية والمتمثلة في الجزائر العاصمة شرق، وهران، عنابة، سطيف، تلمسان وأكثر من 200 مركز انتاج الى غاية سنة 2014 ومن اجل التقرب من زبائنها فهي اليوم تحصي 203 ممثل تجاري.

أما الهيكل التنظيمي لشركة أليانس وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

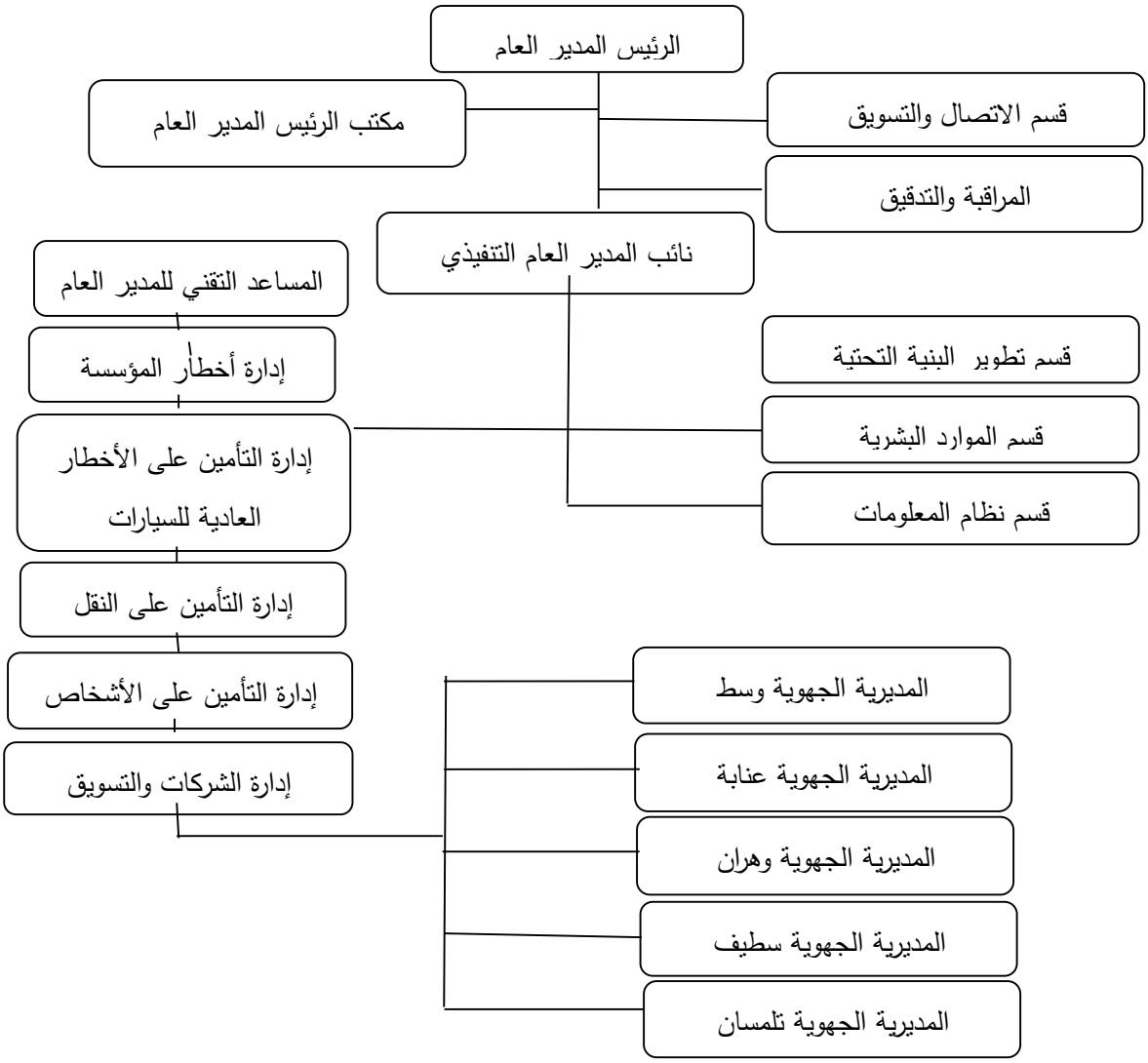

المصدر: الوثائق الداخلية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

المطلب الثاني: تكوين راس مال شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

عند بداية نشاط الشركة كان رس مالها لا يزيد عن 500 مليون دج وتوالت عمليات رفع راس المال الى ان وصل في نهاية سنة 2009 الى 600 مليون دج، وبعد صدور القرار رقم 375/09 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009 يعدل ويكمل المرسوم رقم 95-344 المؤرخ في 30 اكتوبر 1995 ، والمتعلق بالحد الأدنى لراس مال شركات التامين، قررت الجمعية العامة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية برفع راس مالها الى 2.2 مليار دينار وذلك من خلال عملية اكتتاب عملية اكتتاب عام تمهيد الادراج حصة من أسهمها في بورصة الجزائر وذلك ابتداء من 2 نوفمبر الى 1 ديسمبر 2010 م وهذا بعد منح لجنة التنظيم عمليات البورصة ومراقبتها الضوء الأخضر من خلال موافقتها يوم الثامن أوت 2010.

حيث تعتبر شركة أليانس للتأمينات أول شركة من القطاع الخاص تدخل بورصة الجزائر، حيث كان راس مالها قبل دخولها البورصة لا يتعدى 800 مليون دج مكون من 4000000 سهم مملوكة للفئات التالية:

الجدول رقم (3-1): الفئات المساهمة في شركة أليانس قبل دخولها بورصة الجزائر

الفئة المساهمة أو الاسم واللقب	عدد الاسهم	النسب المئوية
خليفاتي حسان	2000000	%50
خليفاتي رشيد	600000	%15
رحمون محمد	560000	%14
عيساتي محمد	400000	%10
عيساتي العرب	200000	%5
أرحمون عبد الكريم	160000	%4
ايترابا، شركة ذات مسؤولية محدودة	60000	%1.5
إنجلترا، شركة ذات المسؤولية المحدودة	20000	%0.5
المجموع	**4000000**	
دج	**800000000**	

Source : Alliance assurances notice d'information, 2010, p22.

كما تعتبر شركة أليانس الشركة الوحيدة في قطاع التأمينات تدخل البورصة التي تم من خلال هذه العملية رفع راس مالها الى 2.2 مليار دج، حيث سجلت زيادة ف راس مال بقيمة 1.4 مليار دينار جزائري وقد اشترك في عملية جمع بطاقات الاكتتاب البنوك التالية:

- القرض الشعبي الجزائري CPA، مسؤول الفريق
- بنك التنمية المحلية BDL.

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.
- البنك الخارجي الجزائري BEA.
- البنك الوطني الجزائري BNA.
- صندوق الادخار والاحتياط CNEP BANGUG.
- سوسييتي جينرال الجزائر SGA.
- بي ان بي باريبا الجزائر BNP PARIBAS.

حيث أصبحت الفئات المساهمة في شركة أليانس هي كالتالي:

الجدول رقم (3-2): الفئات المساهمة في شركة أليانس للتأمينات بعد دخولها البورصة.

الفئات المساهمة	عدد الاسهم	النسبة المئوية
الأشخاص الطبيعيون ذو الجنسية الجزائرية	1338346	%74.17
المستثمرون من المؤسسات	181625	%10.07
الأشخاص المعنيون ذوو الجنسية الجزائرية	186022	%10.31
شركة المغرب للعربات ش.ذ.أ بعنوان السنة المالية	90226	%5
الوكلاء العاملون لشركة التامين أليانس ش.ذ.ا	3635	%0.2
العمال الاجراء في شركة التامين أليانس ش.ذ.ا	4657	%0.26
المجموع	**1804511**	**%100**

المصدر: تقرير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، التقرير السنوي، 2010، ص30.

ومن بين خصائص عملية دخول البورصة نجد ما يلي:

- مبلغ الإصدار 1433787970 دج.
- عدد الأسهم الجديدة موضوع الإصدار 1804511 سهم.
- صنف الأسهم عادية:
- الشكل: أسهم منزوعة الصفة المادية ومقيدة في الحسابات.
- القيمة الاسمية: 200 دج.
- سعر الإصدار: 830 دج.

كما بلغ متوسط سعر المرجع لاسهم الشركة في البورصة خلال شهر فيفري من سنة 2015 595 دج، كما سجلت أيضا معدل السعر بقيمة 610.63 دج واعلى سعر بقيمة 620 دج وأدنى سعر بقيمة 620 دج. حيث تم ابرام صفقة واحدة خلال الشهر كما بلغت قيمة التداول خلال الفترة 220150 دج وحجم التداول بقيمة 370.[1]

[1] لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، تقرير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها السنوي، 2010، ص28.

المبحث الثاني: واقع حوكمة الشركات في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

بعدما تطرقنا في المبحث الأول الى التعريف بالشركة محل الدراسة، سنوضح من خلال هذ المبحث مدى التزام شركة أليانس للتأمينات الجزائرية بتطبيق حوكمة الشركات، وتوضيح الآليات المرتبطة بحوكمة الشركات وكذلك أطراف الحوكمة.

المطلب الأول: مدى التزام شركة أليانس بمبادئ حوكمة الشركات

سنحاول في هذا المطلب من خلال المقابلات والاطلاع على القانون التجاري الجزائري معرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة بالشركة من خلال ما يلي:

المبدأ الأول: ضمان وجود أسس من اجل إطار فعال لحوكمة الشركات

من خلال الدراسة التطبيقية لاحظنا انه لكي يتم وضع اطار فعال لحوكمة الشركات من الضروري توفر أساس قانوني وتنظيمي فعلي لكافة المشاركين في السوق للاعتماد عليه في تكوين علاقاتهم التعاقدية الخاصة لذلك عملت الجزائر على اصدار مراسيم وقوانين فيما يخص حقوق الملكية والنظم الضريبية والقضاء، والنظم المحاسبية وغيرها...، على ان يكون متوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية وان يتسم بالشفافية، وان يصيغ بوضوح فتقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة، وشركة أليانس للتأمينات ليست بمعزل عن ذلك فهي تعمل في بيئة ونطاق تشريعي يمكنها من ممارسة وتطبيق حوكمة الشركات فهي تلتزم بالعديد من التشريعات التي الزمها بها المشرع الجزائري.[1]

أي يعتبر من اهم العناصر التي تقوم عليها الحوكمة من اجل تعزيز وجود أسواق شفافة وعادلة وتوزيع فعال للموارد وفق البيئة التشريعية.

المبدأ الثاني: حفظ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية للملاك

ان شركة أليانس للتأمينات الجزائرية تعمل في بيئة تشريعية، وبالتالي فهي ملتزمة بالقواعد المنظمة لعمل الشركات المساهمة ومن بين هذه القواعد في التشريع الجزائري والتي سنحاول عرضها معرفة نقاطها:

- تنص المادة 715 من القانون التجاري الجزائري على انه يجب على الشركة ان:
  - تعطي للمساهم الحق في المشاركة في الجمعيات العامة.
  - للمساهم الحق في انتخاب هيئات التسيير أو عزلها أو المصادقة على كل عقود الشركة أو جزء منها وقانونها الأساسي أو تعديله مع حق التصويت الذي بحوزته.

[1] مقابلة مع مديرة وكالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، جيجل، يوم 2022/05/10 على الساعة 11:00 (مقابلة شخصية).

- تنص المادة 680 (معدلة) من القانون التجاري الجزائري فانه:

يحق لكل مساهم ان يطلق خلال الخمسة عشر يوما السابقة لانعقاد الجمعية العامة العادلة على ما يلي:

- جرد جدول حسابات النتائج والوثائق والحصيلة وقائمة القائمين بالإدارة وبمجلس الإدارة ومجلس المديرين أو مجلس المراقبة.
- تقارير مندوبي الحسابات التي ترفع للجمعية.
- المبلغ الإجمالي المصادق على صحته من مندوبي الحسابات والأجور المدفوعة للأشخاص المحصلين على اعلى اجر، مع العلم ان عدد هؤلاء الأشخاص يبلغه خمسة عشر.

من خلال الدراسة التطبيقية لاحظنا ان شركة أليانس لا تعطي للمساهمين ذو اقلية الحق في التصويت لاختيار مجلس الإدارة وليس لديهم الحق في حضور اجتماعات مجلس الجمعية العامة، ورغم ان شركة تعمل في البيئة التشريعية الجزائرية.[1]

المبدأ الثالث: المعاملة العادلة للمساهمين

ينبغي على حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين، وان يكون لكافة الأسهم الحقوق نفسها، وينبغي ان يحصل كافة المساهمين على تعويض مناسب عند تعرض حقوقهم للانتهاك، ومن خلال القواعد المنظمة لعمل الشركات نجد شركة أليانس للتأمينات تعمل على تحقيق المعاملة العادلة للمساهمين وهذا من خلال:

- **المادة (678) معدلة من القانون التجاري:** اتاحة الفرصة لكل مساهمي الشركة وبدون تفرقة للاطلاع على كافة المعلومات الخاصة بالشركة.
- **المادة (715) من القانون التجاري:** جميع الأسهم في الشركة تتمتع بحقوق متساوية وملازمة لحق ملكيتها.

من خلال الدراسة التطبيقية اتضح أن الشركة تقوم بتوزيع الأرباح بتساوي بين المساهمين في مواعديها المحددة، كما انهم لا تتم بإعطاء الحق للمساهمين الصغار في التصويت على القرارات الأساسية التي تصدر في الجمعية العامة ولا المركز الحقيقي للشركة والأمور الخاصة بها حفاظا على الميزة التنافسية للشركة.[2]

[1] مقابلة مع مديرة وكالة أليانس للتأمينات الجزائرية، جيجل، يوم 2022/05/12 على الساعة 10.30 (مقابلة شخصية).

[2] نفس المرجع.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

تسعى شركة أليانس للاهتمام بأصحاب المصالح من اجل توطيد العلاقة معهم وخلق الثقة بينهما وبينهم، كما انها تعترف بحقوق أصحاب المصالح التي نص عليها القانون أو الاتفاقيات المتبادلة والتزام الشركة بتسديد المتطلبات والوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم من اجل تحسين صورتها.

تنص المادة 619 من القانون المدني الجزائري على انه عقد التامين هو عبارة عن عقد بين المؤمن والمؤمن له فيلتزم الأول بدفع القسط ويلتزم الثاني بدفع التامين في حالة وقوع الخطر.

شركة أليانس للتأمينات دائما ملتزمة بدفع حقوق زبائنها الذين يعتبرون أكثر واغلب الأطراف المتعاملة مع الشركة، ومن اجل أثبات مدى التزامها بهذا المبدأ أقمنا بعملية سير الآراء للتوافدين على الشركة اثناء فترة التربص، وتوصلنا الى ارتياح اغلب المتعاملين للخدمات التي تقدمها الشركة.[1]

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

تعمل شركة أليانس على الدوام في تطوير امكانياتها للتواصل وعرض المعلومات المالية وغير المالية مع زبائنها ومساهميها على حد سوى من خلال المواقع الالكترونية، بغية تعزيز الثقة والشفافية سواء الى المساهمين أو حملة وثائق التأمين، وذلك من خلال توفير معلومات بشكل دوري يتم نشر هذه المعلومات عبر عدة قنوات تتمثل في:

- موقع الإلكتروني لشركة.www.allianceassurances.com
- موقع الخاص للمساهمين www.allianceassurances.com
- موقع لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها www.cosob.org
- موقع بورصة الجزائر www.sgbv.dz
- المجالات والمطبوعات التي تصدرها الشركة.
- المجلات المتخصصة التي تصدرها الشركة.
- المجلات المتخصصة التي تصدرها الشركة والمطبوعات.

أما فيما يخص معلومات مالية، فهي متوفرة على مستوى الموقع الالكتروني للشركة.

[1] مقابلة مع وكيل عام بوكالة أليانس للتأمينات الجزائرية جيجل، يوم 2022/05/12 على الساعة .11:00 (مقابلة شخصية)

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها لاحظنا ان شركة أليانس للتأمينات لا تقوم بعرض القوائم المالية الحقيقية في السوق المالي وذلك حفاظا على الميزة التنافسية، ولكنها تقدم جداول توضح التغيرات التي تطرأ على مختلف المتغيرات المتعلقة بالشركة مثل: تغيرات رقم الاعمال.[1]

المبدأ السادس: مسؤولية مجلس الإدارة

يتكون مجلس شركة أليانس للتأمينات من 7 أعضاء برئاسة الرئيس المدير العام والذي تتوفر فيهم جميع الشروط والمؤهلات لشغل هذا المنصب، ويعتبر مجلس الإدارة في شركة أليانس احد الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات، حيث هو من يمثل المساهمين والأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ويقع على عاتقه مهمة اختيار المديرين التنفيذين الذين توكل اليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة كما انه يقوم بإرسال فريق يتكون من عضويين ذو كفاءة عالية في المجال ليقومان بالتحقق من أن المعلومات المقدمة لمجلس الإدارة خالية من الأخطاء والتزوير.[2]

من خلال ما سبق يمكن توضيح ما تم دراسته في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-3): جدول تقييم مدى التزام شركة أليانس لمبادئ الحوكمة

المبادئ	مطبق	غير مطبق
– مبدأ ضمان وجود أسس من اجل إطار فعال لحوكمة الشركات.	*	
– مبدأ حفظ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسة للملاك.	*	
– مبدأ المعاملة العادلة للمساهمين.	*	
– مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات.	*	
– مبدأ الإفصاح والشفافية.	*	
– مبدأ مسؤولية مجلس الادارة	*	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثاني: أليات حوكمة الشركات في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى آليات حوكمة الشركات المطبقة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، ومدى توفر وجودة هذه الاليات.

[1] نفس المرجع.

[2] مقابلة مع مديرة وكالة أليانس للتأمينات الجزائرية، جيجل، يوم 2022/05/15 على الساعة 14:00 (مقابلة شخصية).

أولا: مجلس الإدارة

يوجد في شركة أليانس مجلس إدارة قوية يتكون من إطارات ذات كفاءة عالية وخبرة طويلة في مجال التسيير، والتي يمكن توضيحها كما يلي:[1]

- (X.Y)*: المدير العام النائب التقني خريج كلية الحقوق بجامعة الجزائر سنة 1978 شغل عدة مناصب بوزارة المالية وشركات التامين، شغل لعدة سنوات منصب نائب رئيس تنفيذي في لCAAR.
- (X.Y) : مدير المالية والمحاسبة حاصل على شهادات DEES في المالية وحاصل على شهادة CED في الحقوق و الاقتصاد.
- (X.Y): مدير الموارد البشرية حاصل على شهادات عليا في إدارة الموارد البشرية شغل عدة مناصب في شركات تامين جزائرية منذ سنة 2002.
- (X.Y) : مدير التامين على الأشخاص حاصل على شهادة الليسانس في القانون الخاص سنة 1972 شغل عدة مناصب في شركات التامين منذ 1971.
- (X.Y) : مدير التامين على السيارات والاخطار البسيطة حاصل على شهادة الليسانس في علم الاجتماع، شغل عدة مناصب في شركات التامين منذ 1987، كما شغل منصب مدير لشركة إعادة التامين SAA في الفترة 2003 الى 2009.
- (X.Y) : مدير التامين على النقل حاصل على شهادة في التمويل والتامين من معهد التمويل والتنمية للمغرب العربي تونس سنة 2000.
- (X.Y) : مديرة إعادة التامين خريجة معهد التمويل والتنمية للمغرب العربي تونس سنة 1999.

من خلال الدراسة التطبيقية لاحظنا ان هناك لجنتين منبثقتين عن مجلس الإدارة لشركة أليانس وهما:[2]

- **لجنة الأجور والمكافئات:** وتتمثل مهمتها في اتخاذ القرارات بشأن المناصب الرئيسية في الشركة وتقديم المشاورة لمجلس الإدارة فيما يتعلق بسياسة الأجور في الشركة، بما في ذلك سياسة المكافآت والحوافز.
- **لجنة المراجعة الاستراتيجية:** وهي مسؤولة عن تحديد الاتجاه الاستراتيجي للشركة على المدى المتوسط والطويل، تجتمع هذه اللجنة فصليا، ومن صلاحيات هذه اللجنة اعتماد التقارير المتعلقة بتسيير عمل الشركة.

[1] **Alliance assurances**, notice d'information, op.cit, p87.

* (X.Y): تمثل الاسم واللقب نظرا لسرية المعلومات

[2] مقابلة مع وكيل عام بوكالة أليانس للتأمينات الجزائرية، جيجل، يوم 2022/05/16 على الساعة 11:00 (مقابلة شخصية).

ثانيا: لجنة المراجعة

تشكلت لجنة المراجعة سنة 2012 في شركة أليانس للتأمينات، وأطلق عليها اسم لجنة الحكامة التي تم تكوينها ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة الغير تنفيذيين التي تنعقد مرتين في السنة، وتمثل أول اجتماع في بداية سنة 2012 الذي تتم فيه التأكيد على استقلالية المراجع الخارجي وتحديد عمل هذه اللجنة، ومن اجل تعزيز دور المراجعة داخل الشركة من جهة والالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الحكم الراشد للشركة في الجزائر من جهة أخرى وتتمثل مهام هذه اللجنة فيما يلي:[1]

- دراسة الاخطار محل التامين.
- دراسة هيكل رقابة الشركة.
- الاشراف على الاعمال التقنية، الإدارة، والمحاسبة للشركة.

تجتمع هذه اللجنة مرة كل ثلاثي باستدعاء من رئيس اللجنة، ولا يقرر المجلس الا بحضور ثلاثة أعضاء والرئيس وان لم يستطيع أحد الأعضاء الحضور شخصيا يحق له تعيين عضو اخر من اختياره للتصويت في مكانه.

ثالثا: المراجعة الداخلية

كما أشرنا سابقا في الدراسة النظرية الى ان المراجع الداخلي له أهمية بالغة في اكتشاف وتحديد الانحرافات التي تحدث في الشركة، وقياس وتقويم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

من خلال الدراسة التطبيقية لاحظنا ان شركة أليانس للتأمينات لديهم قسم المراجعة الداخلية بالمديرية العامة برئاسة المحافظ الذي يقوم بإرسال فريق متكون من عضويين من القسم كل 3 أشهر الى جميع الوكالات الموجودة عبر الوطن حيث يقوم هذا الفريق بالوقوف على ما يلي:[2]

- اعداد حالة التقارب البنكي للوكالة.
- يقف على مدى تحصيل الشيكات التي بحوزة الوكالة.
- تصحيح الأخطاء التي قد يرتكبها محاسبو الوكالة.
- التأكد من ان الديون المسجلة بدفاتر الوكالة موجودة فعلا.

[1] **Alliance assurances,** notice d'information, op.cit, p96.

[2] مقابلة مع وكيل بوكالة أليانس لتأمينات الجزائرية، جيجل، يوم 2022/05/16 على الساعة 11:30 (مقابلة شخصية).

رابعا: المراجعة الخارجية

يعتبر المراجع الخارجي من اهم آليات الرقابة لمفهوم حوكمة الشركات، وفي إطار حوكمة الشركات ويجب دائما ان يكون هناك تكامل بين اليات الرقابة هذه حتى يعمل المراجع الخارجي، ولكي يؤدي محافظ الحسابات مهامه على أكمل وجه يجب ان يتميز بالاستقلالية كما يجب عليه ان يتقيد بقواعد السلوك الأخلاقي عند قيامه بمهامه، بحيث يتم مراجع الحسابات في شركة أليانس من قبل الجمعية العامة للمساهمين، وتتمثل المهام الموكلة له فيما يلي:[1]

- التحقق من إذا ما تم احترام مبدا المساواة بين المساهمين.
- يشهد بان الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة وهي مطابقة تماما لنتائج العمليات يتمت في السنة المنصرمة.
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون المساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته ان يعرقل استمرار استغلال الشركة أو الهيئة.

لاحظنا ان تقرير مراجع الحسابات يصادق على صحة المعلومات المحاسبية المنشورة كل سداسي ويقوم بإعداد تقرير خاص يتم نشره في موقع الشركة.[2]

المطلب الثالث: الأطراف الرئيسية في عملية الحوكمة في شركة أليانس

سنتطرق في هذا المطلب الى الأطراف الرئيسية التي لها علاقة بالحوكمة والتي لها علاقة بعملية الحوكمة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية وهذا كما يلي:

أولا: المساهمون:

يعتبر المساهمون أحد الأطراف وركائز الحوكمة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، بحيث يقومون بتقديم راس مال لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة، مقابل حصولهم على الأرباح بما يتناسب استثماراتهم، وضف الى ذلك تسعى الشركة لتحقيق العدالة في معاملة مساهميها باعتبارها انها مفتاح استقرار الشركة مرتبط بثقة وولاء المساهمين.[3]

[1] **Alliance assurances,** notice d'information, op.cit ,P88.

[2] مقابلة مع مديرة وكالة أليانس لتأمينات الجزائرية، جيجل، في يوم 2022/05/18 على الساعة 9:30 (مقابلة شخصية).

[3] لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، مرجع سابق، ص28.

ثانيا: مجلس الإدارة:

وفقا للقانون الأساسي لشركة أليانس للتأمينات، تدار الشركة من قبل مجلس إدارة يتألف من ما لا يقل عن 3 اشخاص و12 شخصا كحد اقصى، بينهم من 5 الى 10 اشخاص يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة العادية للمساهمين ويتم تعيين أعضاء المجلس من قبل الجمعية العامة التأسيسية أو الجمعية العامة العادية لمدة أقصاها ست سنوات قابلة للتجديد، كما يجب على مجلس الإدارة تعيين من بين أعضائه رئيس مجلس الإدارة (الشخص واحد)، حيث يمثل الشركة في علاقاتها مع الأطراف الأخرى، وهو مخول بالتعرف نيابة عن الشركة وممارسة سلطاتها ووظائفها المحددة بموجب القانون لاجتماعات المساهمين.[1]

تتمثل مهام مجلس الإدارة بشركة أليانس حسب القانون الأساسي للشركة في مجموعة من النقاط نذكر منها:

- وضع استراتيجية شاملة لسير الشركة.
- الاشراف على عمل الشركة والرقابة على الأنشطة.
- ضمان المعاملة العادية بين المساهمين في الشركة.
- الحفاظ على مصالح الأطراف الفاعلة في الشركة.
- تأكيد مصداقية حسابات الشركة.

يتكون مجلس إدارة شركة أليانس للتأمينات من 7 أعضاء برئاسة *المدير العام -PDG-

"خليفاتي حسان" والذين تتوفر فيهم الشروط والمؤهلات لشغل هذه المناصب، تم تعيينهم من طرف الجمعية العامة للمساهمين، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-4): أعضاء مجلس إدارة شركة أليانس للتأمينات

الاسم واللقب	المنصب	السيرة الذاتية
*(X.Y)	رئيس مجلس الإدارة	- خريج المدرسة العليا للتجارة سنة 1993. حامل شهادة DEES في البنوك سنة 1955 من المدرسة العليا. حامل شهادة MBA في الإدارة سنة 2013 من المعهد الدولي للإدارة. - بدأ حياته المهنية بالقرض الشعبي الجزائري سنة 1996.

[1] **Alliance assurances**, notice d'information, op.cit, p85.

*(X.Y) تمثل الاسم واللقب نظرا لسرية المعلومات:

		– شغل نائب الرئيس مكلف بالتنمية للمجموعة والمدير العام للفروع SOVEMAC. – منذ 2004 شغل منصب الرئيس المدير العام لشركة أليانس
(X.Y)	عضو	–
(X.Y)	عضو	–
(X.Y)	عضو	– حاصل على ليسانس العلوم القانونية والإدارية سنة 1984، وشهادة الماجيستر في قانون الشركات سنة 1987 بجامعة الجزائر. – خريج كلية الحقوق بجامعة ستراسبورغ. – رئيس مصلحة الإدارة العامة EMCAG لولاية الجزائر. – حاليا مدير وكالة لشركة أليانس للتأمينات.
(X.Y)	عضو	– حاصل على شهادة الرياضيات من جامعة الجزائر، وبعدها مهندس في الهندسة الميكانيكية بجامعة بورتسموت ببريطانيا. – عمل مهندس أبحاث في شركة Crawley البريطانية لمدة سنة، وشركة Johns Starley لمدة سنة.
(X.Y)	عضو	– هو الشريك المؤسس لمجموعة رحمون التي تأسست سنة 1970. – وتتألف من العديد من الشركات العاملة في مجال البناء Algematco، وتجميع العربات المقطورة famoval.
(X.Y)	عضو	–

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على.Allianceassurance,notice d'information, op.cit,P86

ثالثا: الإدارة:

يتولى الطاقم الاداري الإدارة لشركة أليانس بصفته المسؤول الأول عن الإدارة الفعلية للشركة برفع التقارير الخاصة بالأداء الى مجلس الإدارة، كما أنها تسعى لتعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة الى مسؤوليتها

اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشر للمساهمين والادارة هي حلقة وصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة.[1]

رابعا: أصحاب المصالح:

إن لشركة أليانس مجموعة متعددة من أصحاب المصالح، وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة ويعملون على تحقيقها وهم:

- العملاء والمقرضين.
- العمال والموظفين.
- الجهات الحكومية.
- الجهات الدولية.
- منظمات المجتمع المدني.
- وتعمل الشركة من خلال الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسلها القانون وتشجع التعاون بينها وبين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمؤسسات.

[1] مقابلة مع مديرة وكالة أليانس للتأمينات الجزائرية، جيجل، يوم 2022/05/24 على الساعة: 14:30(مقابلة شخصية).

المبحث الثالث: إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

سنحاول في هذا المبحث بتوضيح مصادر المعلومات المحاسبية في شركة أليانس وأهم مستخدمي هذه المعلومات، كما سنحاول إثبات مدى إسهامات تطبيق الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات.

المطلب الأول: مصادر المعلومات المحاسبية ومستخدموها في شركة أليانس للتأمينات

سنحاول في هذا المطلب التعرف على المصادر التي يمكننا ان نجد فيها المعلومات المحاسبية الخاصة بشركة أليانس والتعرف أيضا على مستخدمي هذه المعلومات المحاسبية.

الفرع الأول: مصادر المعلومات المحاسبية

أولا: القوائم المالية: شركة أليانس كغيرها ممن شركات المساهمة تقوم بإعداد عدة قوائم مالية ونشرها في السوق المالي وذلك تطبيقا للقانون 07-11 الذي يلزم الشركات بعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكاتها ووضعية خزينتها في نهاية كل سنة مالية، ومن بين القوائم المالية التي تقوم بإعدادها شركة أليانس للتأمينات نجد:[1] (الملحق رقم 01).

1. **الميزانية:** تقوم شركة أليانس بإعداد الميزانية الختامية في 31 ديسمبر من كل سنة التي يتم فيها اعداد ميزانية مفصلة متضمنة لأصوله والخصوم بكل التفاصيل، كما تقوم شركة أليانس بإعداد ميزانية تصف سنوية التي يتم اعدادها في 30 جوان من كل سنة.
2. **جدول حساب النتائج:** تقوم شركة أليانس للتأمينات في نهاية كل سنة بإعداد جدول لحسابات النتائج حيث تظهر فيه جميع الأعباء التي تم دفعها والإيرادات التي تم تحصيلها خلال نفس الفترة.

اما بالنسبة للقوائم المالية الأخرى والمتمثلة في: جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير رؤوس الأموال والملاحق غير متوفرة في موقع شركة أليانس وعدم منحنا إيها من طرف شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

ثانيا: التقرير السنوي: تقوم شركة أليانس للتأمينات في نهاية كل سنة وفي اخر اجل أقصاه ستة أشهر بإعداد تقرير مفصل حول عمل الشركة خلال السنة، حيث يتم فيه عرض نقاط مهمة متكونة من معلومات مالية وعامة حول الشركات متمثلة فيما يلي:[2]

- رسالة الرئيس المدير العام الى جميع مستخدمي المعلومات المتعلقة بالشركة.
- نبذة تاريخية عن الشركة من انشائها الى غاية سنة اعداد التقرير.
- اهم الوقائع الصادرة في الشركة.
- افاق الشركة.

[1] يمكن الاطلاع على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية من خلال الموقع التالية: . www.allianceassurances.com.dz

[2] التقارير السنوية 2019-2021 للشركة، ص2.

- ارقام مهمة عن الشركة.
- النتائج المحققة خلال السنة.
- انتشار شبكة الشركة.
- لمحة عن البورصة.
- الموارد البشرية للشركة.
- الالتزام الاجتماعي للشركة.
- توزيع وكالاتها عبر الوطن.
- مراكز المديريات الجهوية.

الفرع الثاني: مستخدمو المعلومات التي تنتجها شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

هناك العديد من الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية التي تقوم بنشرها الشركة ونذكر منها ما يلي:[1]

أولا: مجلس إدارة الشركة: يهتم القائمون على إدارة شركة أليانس بكل المعلومات الكافية من اجل اكتشاف وتصحيح الأخطاء الإدارية ومدى كفاءتها من ال اكتساب خبرة عالية في مجال الإدارة.

ثانيا: المساهمين: يهتم جميع مساهمي شركة أليانس بالمعلومات التي تنشرها الشركة، وخاصة المعلومات ذات الطابع الكمي التي تتعلق بها، مثل الأرباح وسعر السهم في السوق وقيمة الشركة واخر التطورات الحاصلة في الشركة داخل بورصة الجزائر، ومن ثم يتخذون القرارات اللازمة بشأن حصصهم التي يمتلكونها في الشركة (البيع والاحتفاظ أو شراء أسهم جديدة).

ثالثا: المستثمرون المحتملين: شركة أليانس للتأمينات أصبحت محل اهتمام العديد من المستثمرين المهتمين بمعلومات الشركة من اجل معرفة سير عمل الشركة والتنبؤ بمستقبلها، فضلا عن اهتمامهم بسياسات توزيعات الأرباح.

رابعا: العاملون في الشركة: يهتم موظفو الشركة بكافة المعلومات التي تنشرها الشركة وخاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية ومكافئات العمال ومدى قدرة الشركة على تحقيق الأعباء، لان تحقيق الأعباء يساعد على تحقيق الامن الوظيفي للعاملين وتحسين مستوى معيشتهم.

خامسا: السلطات الحكومية: تمثل السلطات الحكومية المهتمة بالمعلومات المنشورة من طرف شركة أليانس من قبل مصلحة الضرائب، والتي تختص بالبيانات المالية للشركة من اجل تحديد الوعاء الضريبي للشركة، سواء كان يتعلق بالضرائب على أرباح الشركات أو الضرائب على اجمالي دخل المساهمين والسلطات القضائية التي قد تحدث بين المساهمين أو بين الشركة وعملائها.

[1] مقابلة مع مديرة وكالة أليانس للتأمينات الجزائرية، جيجل، يوم 2022/05/26 على الساعة 3:00(مقابلة شخصية).

سادسا: الدائنون: يهتم دائنو شركة أليانس بالقوائم التي على أساسها يتم تحديد المركز المالي للشركة واتخاد القرارات بشأن القروض الممنوحة لها.

سابعا: العملاء: يهتم عملاء شركة أليانس للتأمينات بالتقارير المالية المنشورة من اجل تقييم قدرة الشركة على الاستمرار والوفاء بالتزاماتها في حالة حدوث أخطاء.

ثامنا: المحللون الماليون: يهتم المحللون الماليون بالتقارير المالية للشركة، من اجل اجراء التحليلات المالية في الجزائر، واجراء تحليلات حول بورصة الجزائر.

تاسعا: الطلاب والباحثين: يهتم طلاب الجامعات الجزائرية بالمعلومات المنشورة من طرف الشركة كون الشركة أكبر شركات الخواص وأول شركة تدخل بورصة الجزائر، كما تعتبر من أحسن الشركات من ناحية الحصول على المعلومات المتعلقة بها.

المطلب الثاني: تقييم خصائص جودة المعلومات المحاسبية لشركة أليانس لتأمينات الجزائرية

باعتبار ان شركة أليانس شركة مساهمة ومقيدة في البورصة فهي ملزمة بالشفافية والمصداقية في مختلف معاملاتها، لذا تسعى لكسب ثقة جميع مكتتبيها من خلال توفير معلومات مرتبطة بتوفر مجموعة من الخصائص النوعية، وسنقيم مدى فعالية آليات حوكمة الشركات في تحقيق حوكمة الشركات في تحقيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي تتحقق جودة المعلومات المحاسبية كما يلي:

أولا: القابلية للفهم:

إن المعلومات المحاسبية والمالية المعدة من طرف شركة أليانس تمتاز بالوضوح والبساطة وخلوها من التعقيد بحيث يسهل فهمها، وهذا من خلال (الملحق رقم 03) الذي يحتوي على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من اجل اعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم، ويشمل التقرير السنوي (الملحق رقم 03)[1] ما يلي:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وتحضير القوائم المالية (مدى مطابقتها للمعايير واي نقص يجب ان يشرح ويبرر).
- المعلومات الإضافية الضرورية لفهم الميزانية، قائمة الدخل، جدول تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص الشركات في حالة الشركة، الشركات المختلطة، الشركة الام وفروعها وكلا التعاقدات التي تمت مع الوحدات أو مسيريها بطبيعة العلاقات، أنواع التعاقد، حجم قيمة التعاقد، سياسة تحديد الأسعار المتعلقة بالتعاقدات.

[1] يمكن الاطلاع على التقارير السنوية لشركة أليانس للتامينات الجزائرية من خلال الموقع التالي: www.allianceassurances.com.dz

- المعلومات ذات الصيغة العامة أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة وذلك للحصول على الصورة الصادقة.

ملاحظة انه يمكن ان نقول ان هذه الخاصية محققة الى حد ما وذلك نظرا الى القوائم المالية والتقرير السنوي المعدان باللغة الفرنسية وبالتالي لا يمكن للمستخدمين الذين لا يجدون هذه اللغة على فهمهم على الفور.

ثانيا: الملائمة: نستطيع القول بان المعلومات المالية المقدمة من قبل الشركة ملائمة الى حد ما، سنحاول معرفة تحقيق هذه الخاصية من خلال خصائصها الفرعية والمتمثلة في:

1. **التوقيت الملائم:** بمعنى توفير المعلومة في وقتها قبل ان تفقد منفعتها أو قدرتها في التأثير على عملية اتخاد القرار من احترامها لمواعد نشر قوائمها السنوية والنصف السنوية التي تمكن المستثمر من اتخاد القرار المناسب البيع أو الحيازة للأوراق المالية لان اتخاد قرار في لحظة زمنية معينة يتطلب توفر المعلومة المالية في نفس اللحظة في الآجال المنصوص عليها وفق النظام المحاسبي المالي، وبالتالي خاصية التوقيت الملائم محققة.
2. **القدرة على التنبؤ بالمستقبل:** ان هذه الخاصية محققة من خلال ما يلي:

- في جدول حسابات النتائج تنشر كل سنة، رقم قطاع الخدمات والاستهلاكات الأخرى مثلا: في سنة 2018 الذي قدر ب 583178657.21مليون دج وفي سنة 2019 ب 528262903.01 مليون دج بالاعتماد على هذين المبلغين يمكن للمستخدم التنبؤ بمبلغ قطاع الخدمات والاستهلاكات الأخرى للسنوات المقبلة وبالتالي يمكن القول ان خاصية القدرة على التنبؤ بالمستقبل محققة.
- إضافة الى الميزانية تنشر كل سنة الأصول (الموجودات الغير متداولة والمتداولة) حيث بلغ اجمالي الأصول الغير المتداولة لسنة 2018 ب 3632225959.95 مليار دج وفي سنة 2019 ب 5287462941.51 دج وبالاعتماد على هذين المبلغين يمكن للمستخدم التنبؤ بمبلغ الأصول للسنوات المقبلة وبالتالي يمكن القول ان خاصية القدرة على التنبؤ محققة. (الملحق رقم 01).

3. **التغذية العكسية:** في حساب النتائج لسنة 2018-2019 (الملحق رقم1) نلاحظ التفصيل في كافة المصاريف والايرادات وكمثال مصاريف العاملين لسنة 2018 كانت 385232223.10 مليون دج وفي 2019 كانت 385543913.81 مليون دج، ومن خلال هذين المبلغين يمكن للمستخدمين توقع هذه المصاريف والايرادات لسنة 2020، وبنشر شركة أليانس للقوائم المالية سنة 2020 يستطيع المستخدم تصحيح توقعات التي وضعها بمقارنتها مع المبالغ الحقيقية للقوائم المالية 2020 (ملحق رقم 02)، وبالتالي يمكن القول ان خاصية التغذية العكسية محققة.

ثالثا: الموثوقية: سنحاول معرفة تحقيق هذه الخاصية من خلال خصائصها الفرعية والمتمثلة في:

1. **التمثيل الصادق:** إن هذه الخاصية لا يمكن اختبارها هل هي محققة أو لا نظرا لصعوبة الحصول على المعلومات من طرف المؤسسة فمثلا إذا أردنا تتبع عقد التامين على السيارات ووصوله الى حساب النتائج

لا يمكننا القيام بهذه العملية والوصول الى نتيجة مفادها ان الخاصية التي ندرسها نظرا وكما قلنا لصعوبة الحصول على مختلف العقود على السيارات وكذا التفاصيل في كل حساب النتائج.

2. **الجوهر فوق الشكل:** تعني النظر للأحداث وفقا لجوهرها وليس لشكلها القانوني، فحاولنا اختيار هذه الخاصية من خلال معرفة انها محققة أو لا لكن المؤسسة لم تعطينا أي وثيقة وبالتالي لا يمكن اختبارها.
3. **الحياد:** بملاحظة القوائم المالية (الملحق رقم 01) والتقرير السنوي (الملحق رقم 03) بانها معلومات متوفرة فيها يستفاد منها جميع المستخدمين دون الميول الى طرف معين ومنه خاصية الحياد محققة.
4. **الحيطة والحذر:** نظرا لصعوبة الحصول على المعلومات التفصيلية (عدم منحنا وثائق المعلومات التفصيلية نظرا لسرية الشركة)، لتحقق من خاصية الحيطة والحذر وبالتالي لا يمكن اختبارها.
5. **الاكتمال :**تقدم كل سنة تقرير سنوي وتقرير سداسي والقوائم المالية من الميزانية وجدول حساب النتائج لكن القوائم الأخرى غير موجودين لفترة(2018-2021) وبالتالي فان خاصية الاكتمال محققة لحد ما.

رابعا: القابلية للمقارنة: حيث نجد ان النظام المحاسبي المالي حرص على ان تتوفر القوائم على معلومات لسنتين متتاليتين (ن) و (ن-1)، وإذ يجب ان تتوفر الكشوفات المالية وذلك ان كل فصل من فصول الميزانية، جدول حسابات النتائج، وجدول سيولات الأموال يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل من السنة المالية السابقة، وبالتالي نجد ان شركة أليانس للتأمينات تقوم بإعداد القوائم المالية وفق لما جاء أعلاه، وهو ما نلاحظه في القوائم المالية للشركة للدورة المحاسبية 2019 (الملحق رقم 02) وبالتالي خاصية القابلية للمقارنة محققة.

وعموما ما يمكننا القول بان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي اقرها النظام المحاسبي المالي بدرجة ضعيفة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، وهذا ما يؤدي بنا الى نتيجة مفادها أن المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية لا تمتاز بالجودة المطلوبة.

المطلب الثالث: تقييم مدى جودة المعلومات المحاسبية المنشورة من طرف شركة أليانس للتأمينات في ظل حوكمة الشركات

لتوضيح تقييم جودة المعلومات المحاسبية سوف ندرس مدى توفر مقاييس الجودة للمعلومات المحاسبية اعتمادا على التقارير السنوية (2018-2021).

أولا: الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: من خلال الدراسة الميدانية لم نتمكن من تتبع بعض العمليات المحاسبية من بدايتها إلى نهايتها وذلك لعدم إعطائنا للمعلومات اللازمة لذلك.

ثانيا: المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: تطرقنا في الفصل الثاني ان منفعة المعلومات المحاسبية يمكن ان تتخذ الاشكال التالية: المنفعة الرسمية أو الزمنية أو المكانية أو التقييمية أو التصحيحية، ومن خلال

الدراسة الميدانية لاحظنا أن نشر القوائم المالية للشركة لا يتم بشكل كلي إضافة إلى عدم ترجمتها للغة العربية وهذا ما يؤثر بشكل سلبي على منفعة المعلومات المحاسبية المعدة من طرف الشركة.

ثالثا: التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: من خلال الدراسة الميدانية التي اجريناها في الشركة لاحظنا انها تقوم بنشر معلومات تمثل ماضي الشركة، فمثلا لدينا قوائم المالية سنة 2018-2019 قوائم مالية (الملحق رقم 01) ولدينا كذلك التقرير السنوي (الملحق رقم 03)، فهذه المعلومات تمكن كافة المستخدمين من وضع كافة التنبؤات الخاصة بهم فهي تمثل مدخلات لعملية التنبؤ الخاصة بهم.

رابعا: الفعالية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: كما ذكرنا في الفصل الثاني ان الفاعلية تعبر عن مدى تحقيق الشركة لأهدافها من خلال استخدامها لموارد محددة ، ومن خلال الدراسة التي قمنا بها في الشركة لاحظنا أن المعلومات التي تفصح عنها الشركة كراس مال الشركة ونسية المخاطر التي قد تتحملها المؤسسة تخدم استراتيجيتها، من خلال التقرب من الزبائن وتعريفهم بالشركة والخدمات التي يمكنهم الحصول عليها من الشركة كتامين على السيارات حيث تحفزهم على التامين لدى الشركة من خلال النتائج التي حققتها الشركة متمثلة في التزامها بمسئولياتها في الأوقات المحددة، إضافة الى ذلك تسهل عليهم بعض العمليات الحصول على المعلومات، وذلك من خلال الاطلاع على موقع الشركة أو الاستعانة بأقرب وكيل لها.

خامسا: الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبة: عرفنا في الفصل الثاني معنى كفاءة المعلومات على أنها المعلومات التي تحقق الأهداف المرجوة بما في ذلك اقل استخداما ممكن للموارد، وفي أليانس للتأمينات لم نتمكن من الحصول على كافة القوائم المالية لعدم نشرها من طرف الشركة وبالتالي محدودية الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل التطبيقي تم التطرق إلى دراسة إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية وذلك بعد تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية محل الدراسة، تم التطرق الى واقع شركة أليانس للتأمينات الجزائرية في ظل حوكمة الشركات، حيث يتبين لنا ان هذه الأخيرة تولى اهتماما كبيرا لمفهوم حوكمة الشركات رغم وجود بعض النقائص فيما يخص تطبيق مفهوم حوكمة الشركات نظرا لحداثة الشركة واتساعها الكبير، كما يمكننا القول بأن شركة أليانس تلتزم بتجسيد مبادئ حوكمة الشركات بغية خلق الثقة لدى مختلف الأطراف الفاعلة مع الشركة من عمال ومساهمين وأصحاب المصالح، كما أن التزامها بمبادئ حوكمة الشركات يساعد على توفير أرضية جيدة لإنتاج معلومات ذات مصداقية وجودة عالية بحيث ترفع من فعالية اتخاد القرارات وتزيد من ثقة المتعاملين مع الشركة، لكن في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية كان هناك تطبيق غير كافي في أليات حوكمة الشركات وخصائص جودة المعلومات المحاسبية مما أدى الى نقص في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وكل هذا يؤكد وجود علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية اذ يعتبران وجهان لعملة واحدة يؤثر ويتأثر بالأخر.

الخاتمة

إن تزايد الازمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة أدت الى افلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية، مسالة مهمة جدا تتعلق بجودة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية، بحيث أصبحت المعلومات المحاسبية في الوقت الراهن من اهم الأمور التي يهتم بها مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة سواء كانت هذه العلاقة مباشرة او غير مباشرة وحتى تعود بفائدة على هذه الأطراف يجب ان تتميز بالجودة والدقة العالية كما ان جودة المعلومات المحاسبية مرتبطة ارتباط وثيقا بما توفر والتطبيق الجيد لمفهوم حوكمة الشركات للشركة لذا حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على حوكمة الشركات، وذلك بربطها بجودة المعلومات المحاسبية نظرا لأنها نالت اهتمام للكثير من الباحثين، لدى اردنا معرفة ما هو دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية وانطلاقا من الفرضيات الأساسية.

من خلال ما درسناه سابقا وانطلاقا من الفرضيات الأساسية يمكن عرض نتائج اختيار الفرضيات، النتائج النهائية للدراسة، والاقتراحات المقدمة وافاق الدراسة كما يلي:

أولا: نتائج الدراسة

كان الهدف من هذا البحث التعرف على حوكمة الشركات ومبادئها وألياتها ومقاييسها، ومعرفة دورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وقد انتهى البحث الى النتائج التالية:

أ. **نتائج الدراسة النظرية:** من خلال نتائج الدراسة التي قمنا بها توصلنا الى النتائج التالية:

- ان تطبيق مبادئ وأليات حوكمة الشركات يؤدي إلى كفاءة الشركات.
- حوكمة الشركات تقوم على ست مبادئ أساسية اقرتها منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية.
- تعد المعلومات المحاسبية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الأخر ويتأثر به، فالمعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات تصبح أكثر شفافية ومصداقية، وتكون ذات جودة عالية.
- تساهم حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال ألياتها الداخلية والخارجية.
- تقوم حوكمة الشركات على مجموعة من الابعاد الأساسية.
- المعلومات المحاسبية لها خصائص نوعية حددتها المعايير المحاسبية ونظام المعلومات المحاسبي والمتمثلة في الملائمة والموثوقية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة.

ب. **نتائج الدراسة الميدانية:** من خلال الدراسة الميدانية لتي قمنا بها في شركة أليانس للتأمينات توصلنا الى النتائج التالية:

- شركة أليانس للتأمينات الجزائرية أول شركة من القطاع الخاص تدخل بورصة الجزائر.
- اتباع قواعد الحوكمة داخل المؤسسة يؤدي الى رفع كفاءة الشركة في إدارة عملياتها ويحسن قدرتها التنافسية بالأسواق.

- تساهم حوكمة الشركات في تحقيق مقاييس جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.
- لم تساهم حوكمة الشركات في تحقيق خصائص جودة المعلومات بالشكل المطلوب في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.
- هناك تطبيق نسبي لمفهوم حوكمة الشركات من حيث المبادئ في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

ثانيا: اختبار الفرضيات

لقد تم صياغة فرضيتين ونحن الان بصدد اثبات صحتها او نفيها من خلال ما يلي:

الفرضية 1: مفادها "تساهم اليات حوكمة الشركات في تحقيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات".

من خلال ما قمنا به في الجانب التطبيقي ان القابلية للفهم غير محققة لان القوائم المالية تعد الا بالفرنسية، وخاصية الاكتمال غير محققة كذلك لعدم نشرها لجميع مصادر المعلومات المحاسبية، والجوهر فوق الشكل غير محقق نظرا لعدم حصولنا على وثائق وبالتالي الفرضية غير محققة.

الفرضية 2: مفادها "تساهم أليات حوكمة الشركات في تحقيق مقاييس جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات".

من خلال ما قمنا به في الجانب التطبيقي لاحظنا بعض مقاييس جودة المعلومات المحاسبية في الشركة غير متوفرة أو غير محققة على سبيل المثال الدقة وللكفاءة غير متوفرتين وهذا ما يقودنا إلى نفي الفرضية.

ثالثا: الاقتراحات

- اجراء المزيد من البحوث المحاسبية التي تهتم بالتوصل الى قياس جودة المعلومات المحاسبية وتوحيده.
- العمل على ضرورة تفعيل أليات حوكمة الشركات في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية حتى يتم الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة (في ظل غياب بعضها).
- ضرورة تبني حوكمة الشركات في كل الشركات الجزائرية.

رابعا: افاق الدراسة

يمكن الإشارة لبعض المواضيع بحث في المستقبل

- دور آليات حوكمة الشركات في تحسين الأداء.
- إسهامات حوكمة الشركات في تنشيط السوق المالية الجزائرية.
- دور لجنة المراجعة في تطبيق مبادئ الحوكمة.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. إبراهيم الجزاوي، عامر الحنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري للنشر، د ب ن 2009.
2. إبراهيم جابر السيد احمد، عصام محمود حسن هنطش، **الإدارة الراشيدة والحوكمة**، ط1، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع،2019.
3. أحمد الراوي حكمت، **نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان1999.
4. أحمد بن محمد الرزين، **حوكمة الشركات المساهمة دراسة فقهية**، ط1، كرسي سابك لدراسة الأسواق المالية الإسلامية، د ب ن، 2012.
5. أحمد عطية هاشم، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية طبع–نشر–توزيع، مصر، 2000.
6. أسماء كردوسي، محاضرات **في حوكمة الشركات**، جامعة 8ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019.
7. أماني بورسلي، تركي الشمري واخرون، **حوكمة الشركات**، مكتبة الافاق، الكويت، 2011.
8. بشير العلاق، **التخطيط التسويقي مفاهيم وتطبيقات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، د ب ن، 2019.
9. بهجة عطية راضي، هشام يوسف العربي، **إدارة الجودة الشاملة –المفهوم والفلسفة والتطبيقات**–دار رابط لنشر وتنقية المعلومات، د ب ن، 2016.
10. جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد**، ط2، دار النشر الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.
11. جمال هداش محمد واخرون، **نظم المعلومات المالية والمصرفية الحديثة**، دار اليازوري، العراق، د س ن.
12. خيضر مصباح طيطي، **اساسيات إدارة المشاريع وتكنولوجيا المعلومات**، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
13. عطا الله احمد الحسبان، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.
14. طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم –المبادئ–تطبيقات الحوكمة في المصاريف)** الدار الجامعية، د ب ن، 2005.
15. عثمان الكيلاني، علاء السالمي، **اساسيات نظم المعلومات الإدارية**، ط1، د د ن، الأردن، 2014.
16. عصام مهدي محمد عابدين، **موسوعة الحوكمة في الشركات والبنوك ودورها في ضبط اعمالها والرقابة عليها**، ج1، بنك مصر، مصر، 2020.

17. عطا الله وارد خليل، ومحمد عبد الفتاح العشماوي، **الحوكمة المؤسسية (المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسة العامة والخاصة)**، مكتبة الحرية لنشر والتوزيع، مصر، 2008.
18. علاء السالمي، عثمان الكيلاتي واخرون، **اساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار المناهج للبحث الأردن، 2005.
19. علي عبد الله شاهين، **النظرية المحاسبية-إطار تحليلي وتطبيقي-**، ط1، مكتبة افاق للطباعة والنشر والتوزيع، فلسطين، 2011.
20. عمار عبد الله العمار، **الإطار العام لعمل وحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية**، مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر، الرياض، 2014.
21. فياض حمزة رملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة مدخل معاصر الأغراض ترشيد القرارات الإدارية**، الباي للنشر والتوزيع، السودان، 2011.
22. محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، **معايير الإبلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعلمية-**، ط3 دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
23. محمد احمد كاسب خليفة، **حوكمة الشركات ما بين التمويل والتدقيق الداخلي**، دار الفكر الجامعي مصر، 2020.
24. محمد الفاتح المغربي، **المراجعة والتدقيق الشرعي**، ط1، الاكاديمية الحديثة لنشر والتوزيع، السودان 2018.
25. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **حوكمة الشركات**، ط1، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي مصر، 2020.
26. محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس والمديرين التنفيذين**، دار الجامعة مصر، 2008.
27. محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري والمالي**، ط1، دار الجامعة مصر، 2006.
28. **ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر**، وزارة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية الجزائر، 2009.
29. ناصر عبد الحميد، **حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة**، ط1، د د ن، مصر، 2014.
30. نجم عبد الله الحميدي، عبد الرحمان الأحمد العبيد، **نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2004.
31. النقيب كمال عبد العزيز، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
32. هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

ثانيا: المقالات والمجلات

1. أبو عبيدة طه جبريل علي، عبد المنعم محمد عبد القيوم محمد، **دور لجان المراجعة في جودة خدمات المراجعة الخارجية**، المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية، جامعة المشرق، الخرطوم، المجلد6 العدد2، 15 افريل،2020.
2. أحلام بلقاسم كحلولي، معطي الله خير الذين، **دور التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة الباحث الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، المجلد6، العدد1 جوان2018.
3. باديس بوغرة، سمية بن عمورة، **تجارب دولية في حوكمة الشركات**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، المجلد3، العدد 2، ديسمبر2019.
4. حكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد، **تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري قراءة تحليلية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر المجلد5، العدد 1، 2018/06/30.
5. حيدر عباس العطار، ازدهار عبد الله زامل وآخرون، **دور مستخدمي المعلومات المحاسبية في تحقيق رضا الزبون في ظل استخدام المحاسبة الرشيدة**، مجلة كلية مدينة العلم، بغداد الكاظمية، العراق المجلد11، العدد2، 2019.
6. صلاح الدين سوالم، **مساهمة معايير المحاسبة الدولية IFRS / IAS في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية**–إشارة خاصة للمعيار المحاسبي الدولي الأول–، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة حلون، مصر، العدد 38، جوان 2014.
7. طلال محمد علي الحجاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، **تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد10 العدد 39، 2014.
8. عائشة سلمى كحيلي، راضية كروش، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات، جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي**، مجلة الجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 3، 2013.
9. عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، **تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، العدد 8، ديسمبر2017.
10. عبد الله حمود سراج، **أهمية خصائص المعلومات في بناء اختيار قرارات المنظمة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 4، 2005.
11. عوض الله جعفر، الحسين أبو بكر، **أهمية وجود الإفصاح عن المعلومة المحاسبية**، مجلة العلوم والثقافة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، مجلد12، العدد 2، نوفمبر 2012.

12. عوض بن سلامة الرحيلي، **لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات**، مجلة الاقتصاد والإدارة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد22، العدد1 2008.
13. فاتح بالواضح، محمد براق، **حوكمة المؤسسات كألية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر**، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي المدرسة العليا، الجزائر، المجلد12، العدد 25، 25/02/2018.
14. محمد احمد إبراهيم الخليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، مصر،العدد1، 2005.
15. محمد عامر العمري، زروق عثمان بلال، **أثر خصائص المعلومات المحاسبية على جودة اتخاد القرارات**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والميدانية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين مجلد27، العدد 3، 2019.
16. محمد لمين علوان، مساهمة **اليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة نور لدراسات الاقتصادية، مركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، مجلد05، العدد08، 2019.
17. الهادي ادم واخرون، **أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة كلية العلوم الإدارية، جامعة افريقيا، السودان، العدد 1، 2017.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1. حكيم مصطفى، **أثر حوكمة المؤسسات في كفاءة الأسواق المالية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2021.
2. إبراهيم إسحاق نسمان، **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة**، مذكرة الماجيستر (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009.
3. أحمد عبد الهادي بشير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاد القرارات المحاسبية**، مذكرة ماجيستر (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
4. أمين راشدي، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي** أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2019.
5. امينة فيداوي، **دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014.
6. جميلة خرخاش، **أثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.
7. حياة بوزقراري، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجيستر (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011.

8. دلال العابدي، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.
9. رياض زلاسي، **اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجيستر (غير منشورة)، جامعة، ورقلة، الجزائر، 2012.
10. سميحة بوفحص، **أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018.
11. سهام دربال، **شركة المساهمة ومبادئ الحوكمة الراشيدة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2018.
12. شدري معمر سعاد، **دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة الماجيستر (غير منشورة)، جامعة بومرداس، الجزائر، 2018.
13. عامر حكمت السعيد، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في تخفيض مخاطر السيولة**، مذكرة الماجيستر (غير منشورة)، جامعة جرش، الأردن، 2014.
14. عبد الباسط مداح، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.
15. عبد الحكيم سليماني، **دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002.
16. عبد الرزاق حسن الشيخ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم**، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2012.
17. عقبة قطاف، **دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019.
18. علي حمادي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على وضع القرار في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة الماجيستر (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2011.
19. فاتح سردوك، **دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية** مذكرة ماجيستير (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2004.
20. كنزة براهمة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات**، مذكرة الماجيستر (غير منشورة) جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2014.
21. ناصر محمد المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاد القرار**، مذكرة ماجيستر (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.

22. ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبي وأثرها في اتخاد القرارات**، مذكرة ماجيستر (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات

1. بن طاهر حسين بوطلاعة محمد، **أثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والأدائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي06-07 ماي 2012.
2. حساني رقية، **اليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.
3. الصيد انبية وريث، **حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي وتحقيق التنمية المستخدمة في ليبيا**، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا، يومي11 - 12 نوفمبر 2019.
4. عبد المجيد الصلاحين، **الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية**، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا، 2001.
5. محمد الخطيب نمر، فؤاد صديقي، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر**، الملتقى الوطني حول الإصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2011.
6. نريمان بن عبد الرحمان، سارة بن الشيخ، **واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية**، مداخلة مقدمة الى ملتقى العلمي الأولي حول اليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 25-26 نوفمبر 2013.
7. حكيم بن جروة، عبلة مخرمش، **الحوكمة في المؤسسات المصرفية-محدداتها، معاييرها وتطبيقاتها** الملتقى العلمي الدولي حول أليات حوكمة الشركات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 25-26 نوفمبر 2013.

خامسا: التقارير

1. لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، تقرير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها السنوي، 2010.
2. التقارير السنوية 2019 لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

سادسا: المقابلات

1. مقابلة مع مديرة وكالة أليانس للتأمينات الجزائرية، جيجل.
2. مقابلة مع وكيل عام بوكالة أليانس للتأمينات الجزائرية، جيجل.

سابعا: المواقع الالكترونية

1. **www.allianceassurances.com.dz**

2. Alliance assurances, notice d'information disponible sur le site : **www.allianceassurances.com.dz**

3. شيرين عبد السلام، الفرق **بين البيانات والمعلومات والمعرفة**، الموسوعة العربية الشاملة، على الرابط :
Http: www.mosoah.com/career-and-education

ملاحـــق

ALLIANCE
ASSURANCES

الملحق 1

Etats financiers

Exercice 2019

BILAN (ACTIF) 2019 VS 2018

LIBELLE	2019			2018		
	BRUT 2019	AMO/PROV 2019	NET 2019	BRUT 2018	AMO/PROV 2018	NET 2018
ACTIFS NON COURANTS						
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles	212 202 852,27	168 093 975,64	44 108 876,63	199 873 649,32	138 564 524,57	61 309 124,75
Immobilisations corporelles						
Terrains	675 632 000,00	0,00	675 632 000,00	497 943 100,00	0,00	497 943 100,00
Bâtiments	1 532 834 351,84	132 129 875,17	1 400 704 476,67	695 955 708,86	109 841 974,26	586 113 734,60
Immeubles de Placement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres immobilisations corporelles	927 784 547,21	556 232 248,02	371 552 299,19	839 681 692,53	464 367 377,48	375 314 315,05
Immobilisations en concession	153 993 600,00	0,00	153 993 600,00	153 993 600,00	0,00	153 993 600,00
Immobilisations encours	86 430 282,33	0,00	86 430 282,33	254 479 820,99	0,00	254 479 820,99
Immobilisations financières						
Titres mis en équivalence	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées	434 957 422,68	0,00	434 957 422,68	420 112 672,68	0,00	420 112 672,68
Autres titres immobilisés	1 860 000 000,00	0,00	1 860 000 000,00	1 270 000 000,00	0,00	1 270 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	258 846 660,81	0,00	258 846 660,81	12 959 591,88	0,00	12 959 591,88
Impôts différés actif	0,00		0,00	0,00		0,00
Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants	1 237 323,20		1 237 323,20	0,00		0,00
TOTAL ACTIF NON COURANT	**6 143 919 040,34**	**856 456 098,83**	**5 287 462 941,51**	**4 344 999 836,26**	**712 773 876,31**	**3 632 225 959,95**
ACTIF COURANT						
Provisions techniques d'assurance:	0,00		0,00	0,00		0,00
Part de la coassurance cédée	353 057 561,27		353 057 561,27	366 971 326,52		366 971 326,52
Part de réassurance cédée						
Créances et emplois assimilés:	18 426 298,29	0,00	18 426 298,29	29 873 365,84	0,00	29 873 365,84
Cessionnaires et cédants débiteurs	2 942 039 743,15	119 332 416,79	2 822 707 326,36	2 764 052 907,09	85 353 822,21	2 678 699 084,88
Assurés et intermédiaires d'assurance débiteurs	244 926 519,73	0,00	244 926 519,73	225 968 330,84	0,00	225 968 330,84
Autres débiteurs	57 502 977,12		57 502 977,12	310 978 426,87		310 978 426,87
Impôts et assimilés	6 225 830,82		6 225 830,82	2 814 477,52		2 814 477,52
Autres créances et emplois assimilés						
Disponibilités et assimilés:	300 000 000,00	0,00	300 000 000,00	750 000 000,00	0,00	750 000 000,00
Placements et autres actifs financiers courants	1 034 279 187,21	0,00	1 034 279 187,21	1 074 492 447,31	0,00	1 074 492 447,31
Trésorerie						
TOTAL ACTIF COURANT	**4 956 458 117,59**	**119 332 416,79**	**4 837 125 700,80**	**5 525 151 281,99**	**85 353 822,21**	**5 439 797 459,78**
TOTAL GENERAL ACTIF	**11 100 377 153,93**	**975 788 515,62**	**10 124 588 642,31**	**9 870 151 118,25**	**798 127 698,52**	**9 072 023 419,73**

COMPTE DE RESULTAT /NATURE (S1-2019 VS S1-2018)

LIBELLE	2019			2018		
	Opérations Brutes 2019	Cessions et Retrocessions 2019	Operations Nettes 2019	Opérations Brutes 2018	Cessions et Retrocessions 2018	Operations Nettes 2018
Primes émises sur opérations directes	2 877 711 338,10	-657 460 984,97	2 220 250 353,13	2 734 334 356,80	-527 150 858,52	2 207 183 498,28
Primes Acceptées		8 310 585,21	8 310 585,21	0,00	0,00	0,00
Primes émises reportées	-241 656 781,16	-160 042 837,00	-401 699 618,16	-124 167 197,52	-119 219 228,86	-243 386 426,38
Primes acceptées reportées		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
I-Primes acquises à l'exercice	**2 636 054 556,94**	**-809 193 236,76**	**1 826 861 320,18**	**2 610 167 159,28**	**-646 370 087,38**	**1 963 797 071,90**
Prestations sur opérations directes	-1 215 252 799,64	279 086 696,45	-936 166 103,19	-1 203 872 247,42	192 743 395,98	-1 011 128 851,44
Prestations sur acceptations		-1 292 706,81	-1 292 706,81	0,00	0,00	0,00
II-Prestations de l'exercice	**-1 215 252 799,64**	**277 793 989,64**	**-937 458 810,00**	**-1 203 872 247,42**	**192 743 395,98**	**-1 011 128 851,44**
Commissions reçues en réassurance	0,00	142 685 637,43	142 685 637,43	0,00	126 779 979,75	126 779 979,75
Commissions versées en réassurance		-1 909 878,58	-1 909 878,58	0,00	0,00	0,00
III-Commissions de réassurance	**0,00**	**140 775 758,85**	**140 775 758,85**	**0,00**	**126 779 979,75**	**126 779 979,75**
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE	**1 420 801 757,30**	**-390 623 488,27**	**1 030 178 269,03**	**1 406 294 911,86**	**-326 846 711,65**	**1 079 448 200,21**
Services extérieurs et autres consommations	-528 262 903,01	0,00	-528 262 903,01	-583 178 657,02	0,00	-583 178 657,02
Charges de personnel	-385 232 223,10	0,00	-385 232 223,10	-385 543 913,81	0,00	-385 543 913,81
Impôts, taxes et versements assimilés	-57 758 900,51	0,00	-57 758 900,51	-55 294 339,09	0,00	-55 294 339,09
Production immobilisée	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres produits opérationnels	2 964 672,82	0,00	2 964 672,82	7 004 148,88	0,00	7 004 148,88
Autres charges opérationnelles	-70 545 999,35	0,00	-70 545 999,35	-7 703 049,82	0,00	-7 703 049,82
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-200 057 621,09	0,00	-200 057 621,09	-149 274 262,50	0,00	-149 274 262,50
Prov d'assurance (Prov Réglementées) & CATNAT	-9 242 006,00	0,00	-9 242 006,00	-8 733 791,28	0,00	-8 733 791,28
Reprise sur pertes de valeur et provisions	274 572 202,99	0,00	274 572 202,99	198 162 632,60	0,00	198 162 632,60
V- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	**447 238 980,05**	**-390 623 488,27**	**56 615 491,78**	**421 733 679,82**	**-326 846 711,65**	**94 886 968,17**
Produits financiers	142 670 442,21	0,00	142 670 442,21	116 453 064,68	0,00	116 453 064,68
Charges financières	-4 508 357,08	0,00	-4 508 357,08	-1 968 540,30	0,00	-1 968 540,30
VI-RESULTAT FINANCIER	**138 162 085,13**	**0,00**	**138 162 085,13**	**114 484 524,38**	**0,00**	**114 484 524,38**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	**585 401 065,18**	**-390 623 488,27**	**194 777 576,91**	**536 218 204,20**	**-326 846 711,65**	**209 371 492,55**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-32 276 715,00	0,00	-32 276 715,00	-30 834 281,00	0,00	-30 834 281,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	**3 056 261 874,96**	**-668 417 477,91**	**2 387 844 397,05**	**2 931 787 005,44**	**-519 590 107,63**	**2 412 196 897,81**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	**-2 503 137 524,78**	**277 793 989,64**	**-2 225 343 535,14**	**-2 426 403 082,24**	**192 743 395,98**	**-2 233 659 686,26**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**553 124 350,18**	**-390 623 488,27**	**162 500 861,91**	**505 383 923,20**	**-326 846 711,65**	**178 537 211,55**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	128 043,53		128 043,53	94 565,45		94 565,45
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	-821,81		-821,81	-4 120,74		-4 120,74
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	**127 221,72**	**0,00**	**127 221,72**	**90 444,71**	**0,00**	**90 444,71**
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE (comptable)	**553 251 571,90**	**-390 623 488,27**	**162 628 083,63**	**505 474 367,91**	**-326 846 711,65**	**178 627 656,26**

ASSURANCES + Assistance & Comptabilité + Finances ALLIANCE
Direction Générale
Tél : 20 21 43 43
Fax : 20 21 43 46

BILAN (PASSIF) 2019 VS 2018

ALLIANCE ASSURANCES

LIBELLE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 205 714 180,00	2 205 714 180,00
Capital non appelé	0,00	0,00
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)	309 159 884,94	262 924 303,90
Ecart de réévaluation	763 834 910,98	0,00
Ecart d'équivalence (1)	0,00	0,00
Résultat net	**162 628 083,63**	**178 627 656,26**
* Report à nouveau (résultat des exercices antérieurs)	636 493 372,91	496 576 138,14
* Régularisations sur exercices antérieurs	0,00	0,00
Part de la société consolidante (1)	0,00	0,00
Part des minoritaires (1)	0,00	0,00
TOTAL I	**4 077 830 432,46**	**3 143 842 278,30**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)	0,00	0,00
Autres dettes non courantes	0,00	0,00
Provisions réglementées	394 317 841,58	328 594 510,44
Provisions et produits constatés d'avance	0,00	0,00
TOTAL II	**394 317 841,58**	**328 594 510,44**
PASSIFS COURANTS:		
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	457 609 889,04	289 738 883,06
Provisions techniques d'assurance		
- Opérations directes	2 673 614 841,14	2 587 404 146,51
- Acceptations	1 237 323,20	0,00
Dettes et comptes rattachés		
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	497 574 246,98	637 764 108,88
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs	524 834 617,58	425 994 663,07
Impôts Crédit	674 763 780,14	860 263 007,91
Autres dettes	822 805 670,19	798 421 821,56
Trésorerie passif	0,00	0,00
TOTAL III	**5 652 440 368,27**	**5 599 586 630,99**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**10 124 588 642,31**	**9 072 023 419,73**

ALLIANCE ASSURANCES + Réassurances + Finances & Conseils
Direction Générale
Tel : 021 34 46 45
Fax : 021 34 12 22

ALLIANCE
ASSURANCES

Etats financiers

Exercice 2020

ALLIANCE
ASSURANCES

BILAN (ACTIF) 2020 VS 2019

LIBELLE	2 020			2 019		
	BRUT 2020	AMO/PROV 2020	NET 2020	BRUT 2019	AMO/PROV 2019	NET 2019
ACTIFS NON COURANTS						
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles	233 714 572,92	189 948 964,17	43 765 608,75	226 348 922,53	183 770 098,69	42 578 823,84
Immobilisations corporelles						
Terrains	1 192 032 000,00	0,00	1 192 032 000,00	675 632 000,00	0,00	675 632 000,00
Bâtiments	1 765 469 401,84	180 053 531,14	1 585 415 870,70	1 532 834 351,84	147 458 218,69	1 385 376 133,15
Immeubles de Placement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres immobilisations corporelles	955 695 465,36	702 279 305,39	253 416 159,97	939 817 276,90	608 916 263,55	330 901 013,35
Immobilisations en concession	153 993 600,00	0,00	153 993 600,00	153 993 600,00	0,00	153 993 600,00
Immobilisations encours	353 541 970,87	0,00	353 541 970,87	185 959 554,07	0,00	185 959 554,07
Immobilisations financières						
Titres mis en équivalence	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées	851 443 127,68	0,00	851 443 127,68	685 137 422,68	0,00	685 137 422,68
Autres titres immobilisés	2 070 000 000,00	0,00	2 070 000 000,00	1 840 000 000,00	0,00	1 840 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	10 511 389,33	0,00	10 511 389,33	10 243 435,50	0,00	10 243 435,50
Impôts différés actif	0,00		0,00	0,00		0,00
Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants	3 721 405,92		3 721 405,92	1 322 709,53		1 322 709,53
TOTAL ACTIF NON COURANT	7 590 122 933,92	1 072 281 800,70	6 517 841 133,22	6 251 289 273,05	940 144 580,93	5 311 144 692,12
ACTIF COURANT						
Provisions techniques d'assurance:						
Part de la coassurance cédée	0,00		0,00	0,00		0,00
Part de réassurance cédée	458 634 040,17		458 634 040,17	321 768 326,37		321 768 326,37
Créances et emplois assimilés:						
Cessionnaires et cédants débiteurs	68 249 444,34	0,00	68 249 444,34	73 878 418,64	0,00	73 878 418,64
Assurés et intermédiaires d'assurance débiteurs	3 197 332 346,08	199 108 279,94	2 998 224 066,14	2 973 535 454,99	142 508 836,67	2 831 026 618,32
Autres débiteurs	449 066 531,19	0,00	449 066 531,19	229 035 646,21	0,00	229 035 646,21
Impôts et assimilés	20 326 168,10		20 326 168,10	131 435,22		131 435,22
Autres créances et emplois assimilés	1 712 420,25		1 712 420,25	1 439 955,95		1 439 955,95
Disponibilités et assimilés:						
Placements et autres actifs financiers courants	80 000 000,00	0,00	80 000 000,00	250 000 000,00	0,00	250 000 000,00
Trésorerie	1 019 431 917,03	0,00	1 019 431 917,03	896 935 269,31	0,00	896 935 269,31
TOTAL ACTIF COURANT	5 294 752 867,16	199 108 279,94	5 095 644 587,22	4 746 724 506,69	142 508 836,67	4 604 215 670,02
TOTAL GENERAL ACTIF	12 884 875 801,08	1 271 390 080,64	11 613 485 720,44	10 998 013 779,74	1 082 653 417,60	9 915 360 362,14

تابع الحصة

ALLIANCE ASSURANCES + Finances & Comptabilité
Direction Générale
Tél : 021 34 [illegible]
Fax : 021 34 [illegible]

Mr. Raouf AIT OUFIR
Directeur des Finances
& de la Comptabilité

COMPTE DE RESULTAT /NATURE (2020 VS 2019)	2020			2019		
LIBELLE	Opérations Brutes 2020	Cessions et Retrocessions 2020	Operations Nettes 2020	Opérations Brutes 2019	Cessions et Retrocessions 2019	Operations Nettes 2019
Primes émises sur opérations directes	4 728 171 501,01	-1 007 854 818,27	3 720 316 682,74	5 202 063 703,39	-1 001 701 591,21	4 200 362 112,18
Primes Acceptées		8 888 015,37	8 888 015,37		32 211 035,42	32 211 035,42
Primes émises reportées	10 865 108,95	-4 033 091,92	6 832 017,03	50 293 343,72	-36 985 119,87	13 308 223,85
Primes acceptées reportées		0,00	0,00		-585 793,06	-585 793,06
I-Primes acquises à l'exercice	4 739 036 609,96	-1 002 999 894,82	3 736 036 715,14	5 252 357 047,11	-1 007 061 468,72	4 245 295 578,39
Prestations sur opérations directes	-2 252 512 324,32	414 217 662,81	-1 838 294 661,51	-2 535 485 495,70	456 836 904,05	-2 078 648 591,65
Prestations sur acceptations		-348 708,35	-348 708,35		-3 573 828,42	-3 573 828,42
II-Prestations de l'exercice (Sinistres)	-2 252 512 324,32	413 868 954,46	-1 838 643 369,86	-2 539 485 495,70	453 263 075,63	-2 082 222 420,07
Commissions reçues en réassurance	0,00	223 256 215,87	223 256 215,87	0,00	215 057 005,82	215 057 005,82
Commissions versées en réassurance		-2 398 582,55	-2 398 582,55	0,00	-8 669 824,11	-8 669 824,11
III-Commissions de réassurance	0,00	220 857 633,32	220 857 633,32	0,00	206 387 181,71	206 387 181,71
IV-Subventions d'exploitation d'assurance	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE	2 486 524 285,64	-368 273 307,04	2 118 250 978,60	2 716 871 551,41	-347 411 211,38	2 369 460 340,03
Services extérieurs et autres consommations	-814 213 005,79	0,00	-814 213 005,79	-953 917 891,36	0,00	-953 917 891,36
Charges de personnel	-771 781 960,26	0,00	-771 781 960,26	-718 879 256,64	0,00	-718 879 256,64
Impôts, taxes et versements assimilés	-123 107 671,76	0,00	-123 107 671,76	112 281 662,12	0,00	-112 281 662,12
Production immobilisée	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres produits opérationnels	94 043 582,75	0,00	94 043 582,75	15 989 766,58	0,00	15 989 766,58
Autres charges opérationnelles	-96 240 614,56	0,00	-96 240 614,56	-101 812 298,18	0,00	-101 812 298,18
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-332 893 416,38	0,00	-332 893 416,38	-306 922 523,07	0,00	-306 922 523,07
Prov d'assurance (Prov Réglementées) & CATNAT	-73 862 408,38	0,00	-73 862 408,38	-97 010 428,43	0,00	-97 010 428,43
Reprise sur pertes de valeur et provisions	382 587 213,39	0,00	382 587 213,39	246 627 909,90	0,00	246 627 909,90
V- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	751 056 004,65	-368 273 307,04	382 782 697,61	688 665 168,09	-347 411 211,38	341 253 956,71
Produits financiers	206 119 503,37	0,00	206 119 503,37	250 295 552,35	0,00	250 295 552,35
Charges financières	-11 184 243,02	0,00	-11 184 243,02	-12 672 359,46	0,00	-12 672 359,46
VI-RESULTAT FINANCIER	194 935 260,35	0,00	194 935 260,35	237 623 192,89	0,00	237 623 192,89
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	945 991 265,00	-368 273 307,04	577 717 957,96	926 288 360,98	-347 411 211,38	578 877 149,60
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-97 133 046,00	0,00	-97 133 046,00	-96 933 553,00	0,00	-96 933 553,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	5 421 786 909,47	-782 142 261,50	4 639 644 647,97	5 765 270 275,94	-800 674 287,01	4 964 595 988,93
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-4 572 928 690,47	413 868 954,46	-4 159 059 736,01	-4 935 915 467,96	453 263 075,63	-4 482 652 392,33
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	848 858 219,00	-368 273 307,04	480 584 911,96	829 354 807,98	-347 411 211,38	481 943 596,60
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	450 757,51		450 757,51	166 676,61		166 676,61
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	-1 085,93		-1 085,93	-20 713,28		-20 713,28
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	449 671,58	0,00	449 671,58	145 963,33	0,00	145 963,33
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE (comptable)	849 307 890,58	-368 273 307,04	481 034 583,54	829 500 771,31	-347 411 211,38	482 089 559,93

Mr. Raouf LAHOUEL
Directeur des Finances

ALLIANCE ASSURANCES

BILAN (PASSIF) 2020 VS 2019

LIBELLE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	3 529 142 460,00	2 205 714 180,00
Capital non appelé	0,00	0,00
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)	211 340 286,94	309 159 884,94
Ecart de réévaluation	523 035 050,00	763 834 910,98
Ecart d'équivalence (1)	0,00	0,00
Résultat net	481 034 583,54	482 089 559,93
* Report à nouveau (résultat des exercices antérieurs)	351 583 611,84	636 493 372,91
* Régularisations sur exercices antérieurs	0,00	0,00
TOTAL I	5 096 135 992,32	4 397 291 908,76
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)	0,00	0,00
Autres dettes non courantes	0,00	0,00
Provisions réglementées	530 472 098,39	482 086 264,01
Provisions et produits constatés d'avance	0,00	0,00
TOTAL II	530 472 098,39	482 086 264,01
PASSIFS COURANTS:		
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	431 938 993,23	441 997 245,60
Provisions techniques d'assurance		
- Opérations directes	2 650 934 577,98	2 395 262 953,37
- Acceptations	3 867 153,16	3 518 444,81
Dettes et comptes rattachés		
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	639 268 069,37	350 120 185,14
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs	606 620 868,84	556 047 453,51
Impôts Crédit	716 900 377,42	685 167 926,99
Autres dettes	937 345 004,24	603 867 979,98
Trésorerie passif	2 585,52	0,00
TOTAL III	5 986 877 629,76	5 035 982 189,40
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	11 613 485 720,44	9 915 360 362,14

Mr. Raouf LAHOUEL
Directeur des Finances

Rapport Intermédiaire

1er Semestre 2019

ALLIANCE
ASSURANCES

Evolution Production

- Au 30/06/2019, **Alliance Assurances** enregistre une croissance de 5,24% (+143,3 millions). Toutes les branches ont enregistré une forte hausse.

Branche	30/06/2018	30/06/2019	Variation	%
AUTOMOBILE	1 875 683 757	1 949 742 651	74 058 894	3,95%
IARD	599 846 222	646 881 856	47 035 634	7,84%
RISQUE SIMPLE	159 762 770	178 069 092	18 306 322	11,46%
TRANSPORT	99 156 023	103 018 652	3 862 630	3,90%
Total général	2 734 448 772	2 877 712 251	143 263 480	5,24%

ALLIANCE ASSURANCES

Evolution de la Production

- La structure du portefeuille est resté stable, seul l'auto particulier a gagné 1 point par rapport à l'auto flotte.

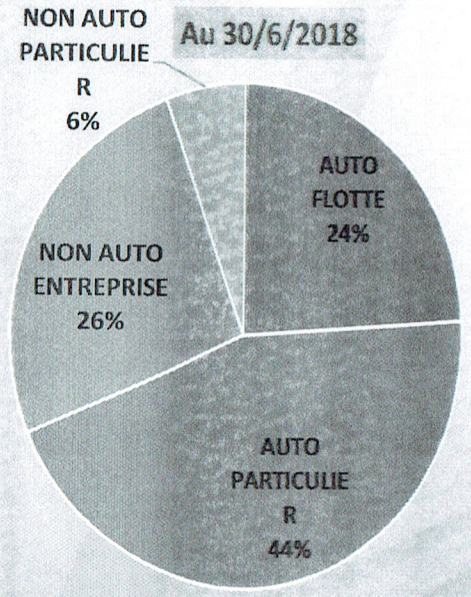

Evolution de la structure du portefeuille

- La croissance enregistrée par les branches **IARD, Transport et Risques simples (Partie Entreprise)** a fait qu'en 2019 le portefeuille soit équilibré entre « **Particulier » et « Entreprise ».**

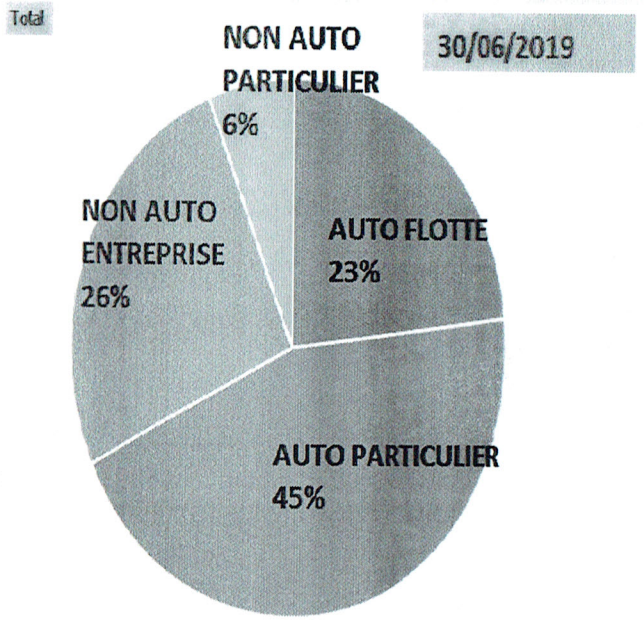

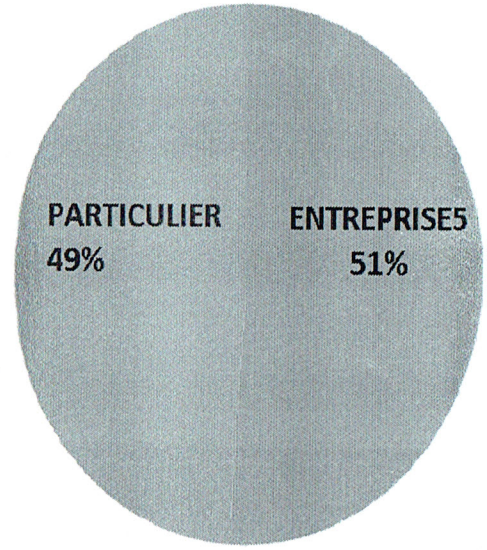

ALLIANCE ASSURANCES

Compte d'Exploitation Technique

- Le Compte d'Exploitation Technique fait ressortir une progression de la Marge Brute de **98,4millions.**

La progression de la Marge Brute s'explique par la hausse de la prime acquise **(+108,1 millions)** qui a largement compensé la légère augmentation de la Charge sinistre **(+9,7 millions).**

Rubrique	30/06/2018	30/06/2019	Ecart	Evolution
Primes émises N	2 734 448 772	2 877 712 251	143 263 480	5,24%
Primes reportées N-1	1 365 086 770	1 432 060 307	66 973 537	4,91%
Primes à reporter N/N+1	905 097 989	959 768 061	54 670 072	6,04%
Primes à reporter N-1/N	589 513 441	636 886 624	47 373 183	8,04%
Primes Acquises	2 604 924 112	2 713 117 874	108 193 762	4,15%
Sinistres Réglés	1 235 254 781	1 170 815 431	- 64 439 350	-5,22%
PSAP d'ouverture	861 937 089	837 652 156	- 24 284 933	-2,82%
PSAP de clôture	992 552 507	1 023 400 587	30 848 080	3,11%
recours aboutis	168 752 995	149 675 213	- 19 077 782	-11,31%
Charge de sinistres	1 197 117 204	1 206 888 649	9 771 445	0,82%
Marge brute	1 407 806 908	1 506 229 225	98 422 317	6,99%
S/P	45,96%	44,48%	-1,47%	

Réseau Commercial:

- Ainsi, au Premier Semestre 2019, le réseau commercial d'Alliance Assurances compte 263 points de ventes, dont 200 agences tous statuts confondus (AGP, AGA, AGD) et 63 Annexes couvrant ainsi pratiquement tout le territoire national.
- La Compagnie a continué à renforcer sa présence sur le territoire national ce qui a conduit à l'ouverture de 14 nouvelles agences dans différentes régions dont 10 Agences Générales et 04 Agences Directes réparties géographiquement comme suit: 03 dans la région de Sétif, 02 à Annaba, 03 dans la région Centre-Est et 06 dans la région Centre-Ouest. La même cadence a été maintenu aussi pour la conversion des AGD, considérées comme étant lourdes en matière de charges, ainsi 10 agences Directes ont été reconverties en Agences Générales et 11 ont été fermées pour non rentabilité, quand 07 agences générales ont été fermées pour différentes raisons.

CENTRE OUEST			BLIDA			CENTRE-EST			SETIF			ORAN			ANNABA			TLEMCEN		
AGA	AGD	AGP	AGA	AGD	AGP	AGA	AGD	AGP	AGA	AGD	AGP	AGA	AGD	AGP	AGA	AGD	AGP	AGA	AGD	AGP
26	05	03	16	0	1	23	03	06	39	07	01	24	06	02	20	04	02	08	03	01
34			17			32			47			32			26			12		

NOMBRE TOTAL D'AGENCES		
AGA	AGD	AGP
156	28	16
78%	14%	08%
200		

Données Financières et Comptables

Evolution des postes de l'Actif:

DESIGNATIONS	2018	2019	variation	%
IMMOBILISATIONS	1 942 113 287	2 992 505 519	1 050 392 232	**54,1%**
IMMOBILISATION FINANCIERE (PLACEMENTS)	1 690 112 673	2 294 957 423	604 844 750	**35,8%**
PART.REASS (P,T)	366 971 327	353 057 561	-13 913 765	**-3,8%**
CREANCES	3 248 333 686	3 149 788 952	-98 544 734	**-3,0%**
DISPONIBILITES (Tréso + Placements a CT)	1 824 492 447	1 334 278 830	-490 213 617	**-26,9%**
TOTAL DE L'ACTIF	**9 072 023 420**	**10 124 588 285**	**1 052 564 865**	**11,6%**

L'actif du bilan a enregistré une évolution nette de +11,6 % cette évolution est expliquée comme suit:

- L'augmentation enregistrée sur le poste Immobilisations (+54,1%) de l'ordre de +1 050,4 MDZ se traduit principalement par :
  - Une augmentation au niveau des terrains et bâtiments de +1 014,6 MDZ, cette augmentation est liée a un reclassement d'une immobilisation en cours en immobilisation définitive (pour une construction au niveau de Oran & celle de Blida) d'une valeur globale de 205MDZ, ainsi qu'une réévaluation des immobilisations (bâtiments et terrains) réalisée sur le S1-2019 d'un montant global de 763,8 MDZ.
  - Diminution de -205 MDZ sur le poste des Immobilisations en cours liée au reclassement de ce poste en immobilisation définitive au niveau du bâtiment et terrain ➔ bâtisse de Oran & Blida.
- Pour les Immobilisations financières : les placements à long terme sont plus importants sur le S1-2019 que ceux réalisés sur le S1-2018.

Performances Financières

- La compagnie dégage au premier semestre de **2019** un résultat bénéficiaire brut de **194,9 MDZD** ramenant ainsi le résultat net d'impôts semestriel à **162,6 MDZD** et ce, en prenant en compte à titre prudentiel, toutes les provisions du S1 comparativement au semestre de l'année précédente. Le résultat net du semestre s'est maintenu à un niveau relativement stable comparativement à **2018**.

- La rentabilité annuelle des capitaux propres (ROE Net) par simple projection linéaire (au 31/12/2019) dépassera les **12%**, ce qui indique que la société est relativement stable financièrement et ce, en dépit de la conjoncture économique difficile que traverse le pays.

- Le ROE Brut Semestriel enregistre un taux de **6,5 %** qui reste relativement stable par rapport à l'année précédente à la même période.

- La rentabilité des Actifs (ROA), affiche un taux de plus de **1,6%** traduisant ainsi le taux de rendement des actifs investis.

Données Financières et Comptables

- Les provisions règlementées ont augmenté de **+65,7 MDZ**.

- Les provisions techniques ont augmenté de **+3,4%** soit **+87 MDZ**.

- Globalement les autres dettes ont enregistré une légère diminution de **-1%** soit **-34,5MDZ**, cette rubrique englobe les postes suivants :

  - Fonds ou valeurs reçus des réassureurs en représentation des dettes techniques en réassurance ➔ Variation de **+167MDZ**
  - Compte courant des réassureurs créditeur ➔ Variation de **-140MDZ**
  - Intermédiaires d'assurances et assurés créditeurs ➔ Variation de **+99MDZ** liée aux dettes des AGA sur les contrats impayés + les recours à payer aux Assurés
  - Dettes d'impôts ➔ Variation de **-185MDZ** suite à l'opération d'assainissement des comptes de TVA
  - Autres Dettes ➔ Variation de **+24MDZ** représentée par une variation des dettes à payer à ATA & ORAFINA + FGA/FGAS/IRG/TD/TG…etc.

Rapport Intermédiaire

1er Semestre 2021

ALLIANCE
ASSURANCES

Production

Au 30/06/2021, **Alliance Assurances** enregistre une régression de **-4% (-89,025 millions de Dinars)**.
Toutes les branches ont enregistré une progression à l'exception de la branche Automobile qui a connu un recul de **-8%** .

Branche	30/06/2020	30/06/2021	Variation	%
AUTOMOBILE	1 659 251 360,36	1 534 025 442,63	- 125 225 917,73	-8%
IARD	538 709 691,59	564 111 699,79	25 402 008,20	5%
RISQUE SIMPLE	169 186 232,24	179 187 678,94	10 001 446,70	6%
TRANSPORT	114 091 313,06	114 888 489,69	797 176,63	1%
Total général	2 481 238 597,25	2 392 213 311,05	- 89 025 286,20	-4%

structure du portefeuille

- Le portefeuille de la compagnie est équilibré avec **51%** « Particulier » et **49%** « Entreprise ».

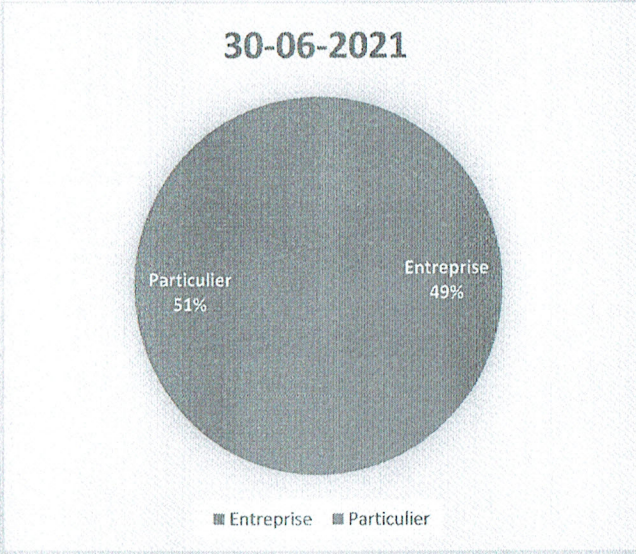

ALLIANCE ASSURANCES

Compte d'Exploitation Technique

Le Compte d'Exploitation Technique fait ressortir une régression de la Marge Brute de **297,20 millions**. La régression de la Marge Brute s'explique par la baisse de la prime acquise **(-124,74 millions)** et la hausse de la charge sinistres **(+172,46 millions)**.

Compagnie	Total général	S1 2020	S1 2021	Ecart	Evolution
Primes émises N	4 727 838 030	2 481 238 597	2 392 213 311	-89 025 286	-3,59%
Primes reportées N-1	1 254 684 233	1 254 684 233	1 189 814 480	-64 869 753	-5,17%
Primes à reporter N/N+1	1 189 710 489	708 620 595	661 335 314	-47 285 281	-6,67%
Primes à reporter N-1/N	0	542 980 743	561 115 714	18 134 971	3%
Primes Acquises	4 792 811 774	2 484 321 492	2 359 576 763	-124 744 729	-5,02%
Sinistres Réglés	2 089 586 394	776 716 759	1 211 976 128	435 259 369	56,04%
PSAP d'ouverture	1 044 862 363	1 044 623 563	1 350 810 979	306 187 416	29,31%
PSAP de clôture	1 352 520 993	1 256 738 021	1 372 296 911	115 558 890	9,20%
Recours aboutis	139 625 958	21 957 850	94 125 836	72 167 986	328,67%
Charge de sinistres	2 257 670 545	966 873 366	1 139 336 223	172 462 857	17,84%
Marge brute	2 535 141 229	1 517 448 126	1 220 240 540	-297 207 586	-19,59%
S/P	47,11%	38,92%	48,29%	9,37%	

ALLIANCE ASSURANCES

Sinistralité

	Déclarés toutes garantie Matériel		Déclarés DASC Matériel	
	Nombre	Nombre Contre X	Nombre	Nombre Contre X
Année 2020	14522	5728	6716	4114
Année 2021	20185	6437	7420	4444
Ecart 2021/2020	5663	709	704	330

Au 30/06/2021, les déclarations de sinistres « matériel » (toutes garanties confondues) affichent une **Hausse** de 5 663 déclarations.

Les déclarations en **DASC** sont au nombre de 7 420 soit 704 dossiers de plus que durant le SI 2020, dont 4 444 sans tiers identifié (**Contre X**), en hausse de 330 dossiers.

Evolution des PSAP/par Branches

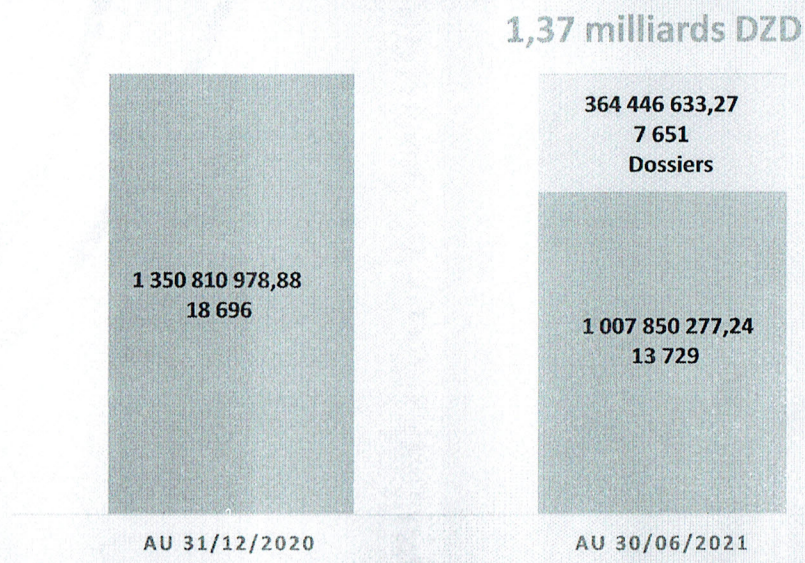

Les **SAP** au 30/06/2021 s'élèvent à 1,37 milliards DZD pour 21 380 **dossiers**.
Comparativement au 31/12/2020, les **SAP** sont en hausse de 21,48 millions DZD.

ALLIANCE ASSURANCES

Gestion des Ressources Humaines

- L'effectif global de notre compagnie a atteint au 30 Juin 2021, 409 employés pour tout type de contrat.
- Au cours de ce 1er semestre, la compagnie a procédé au recrutement de 64 employés.
- 32 départs ont été enregistrés pour diverses raisons, portant le taux de Turn Over à 7,82 %.

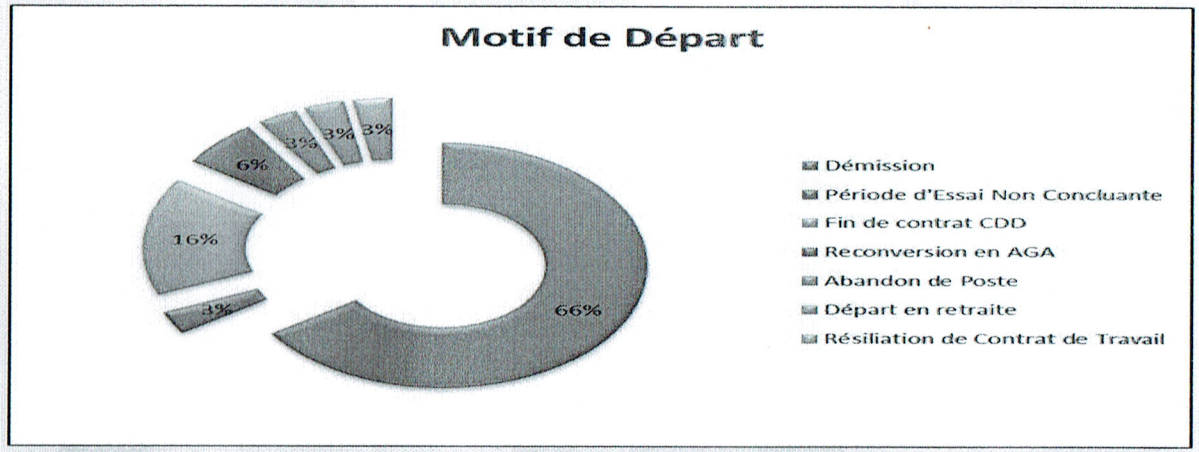

- Le nombre d'employés permanents est de 289, soit 71% de l'effectif global de la compagnie et 29% représentent les employés contractuels.

ALLIANCE ASSURANCES

- Au terme du 1er Semestre 2021, un budget de 3 492 473 DZD DZD (TTC), a été déboursé en formations, ce qui représente environ 1,07 % de la masse salariale versée durant ce semestre (Sans AGD).
- Ce montant a permis de mettre en œuvre plusieurs actions de formation et de perfectionnement réalisées en externe, en mode présentiel et qui se résument en formations de longue durée (Diplômantes) et séminaires visant diverses spécialités et disciplines (Technique, Finances, Comptabilité, Informatique ...). La formation externe a concerné 39 employés de notre compagnie, dont 28 Cadres, 11 Agents de Maîtrise (certains salariés ont bénéficié de plusieurs formations).
- Quant à la formation à distance via la plateforme de formation, elle a concerné l'ensemble du réseau commercial tous statuts confondus AGP, AGD et AGA soit, approximativement 450 collaborateurs. Une variété de thématiques a été abordée tout au long de ce semestre dont, le lancement du produit Start up, l'application du Module Encaissement et en dernier un thème purement Commercial et, il s'agit du projet EDEN.
- Le nombre d'Hommes/Jours réalisé est de 143 H/J, en formation présentielle. Le coût journalier est de 19 290,02 DZD (Formation Présentielle).
- Quant à la formation à distance, 57 Jours lui ont été consacrés tout au long de ce semestre, avec un volume horaire équivalent à 342 H.
- Pour la formation par apprentissage, 22 apprentis ont été encadrés (100% du quota règlementaire) placés, en majorité, au niveau de notre réseau commercial.
- Le montant des présalaires versé durant la période est de 668 200 DZD, ce montant représente 20% du 1% réglementaire de la Masse Salariale qui doit être consacré à la formation par apprentissage.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال التعرف على مبادئ حوكمة الشركات اضافة الى التعرف على المفاهيم والخصائص التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية ثم إبراز الدور الفعال للحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، معتمدين على فترة الدراسة الميدانية لشركة أليانس لتأمينات الجزائرية لفترة الممتدة(2018-2021) من خلال زيارات ميدانية ومقابلات وكذا تحليل قوائمها المالية لفترة (2018-2021) وتوصلنا الى عدة نتائج منها:

- تعتمد حوكمة الشركات على مجموعة من الاليات والمبادئ.
- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية محققة بدرجة ضعيفة.
- عدم افصاح شركة أليانس للتأمينات الجزائرية جميع قوائمها المالية في فترة (2018-2021).
- مقاييس جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتامينات الجزائرية غير محققة.

الكلمات المفتاحية :حوكمة الشركات، المعلومات المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية، أليات حوكمة الشركات.

Résumé :

Cette étude visait à souligner le rôle de la gouvernance d'entreprise dans la réalisation de la qualité des informations comptables en identifiant les principes de gouvernance d'entreprise en plus d'identifier les concepts et la caractérisation qui doivent être fournis dans les informations comptables, puis en soulignant le rôle efficace de la gouvernance sur la qualité d'informations comptables dans la compagnie d'assurance algérienne.

Pour atteindre les objectifs de l'étude, nous avons adopté l'approche analytique descriptive sur l'aspect théorique, en nous appuyant sur la période de l'étude sur le terrain de la compagnie d'assurance algérienne pour la période prolongée(2018-2021) par le biais de visites et d'entretiens sur le terrain ainsi que de l'analyse ses listes financières pour une période(2018-2021) et nous avons atteint plusieurs résultats,

notamment:

- La gouvernance d'entreprise dépend d'un ensemble de mécanismes et de Principes.
-les caractéristiques qualitatives de l'information comptable de l'Algerian alliance insurance company sont mal atteintes.
-La compagnie d'assurances alliance algérienne n'a pas divulgué tous ses états Financiers pour la période (2018-2021).
-Normes de qualité de l'information comptable dans le non réalisé Alliance compagnie d'Assurances d'Algerian.

Mots clés : gouvernance d'entreprise, information comptables, la qualité de

L'information comptable, mécanismes de gouvernance d'entreprise.